

اللائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها



القوانين الخاصة بمسائل الأحوال الشخصية والمجالس الحسبية

مع التعديلات لفاية بونيه سنة ١٩٣١

ربيع الأول سنة ١٣٥٠ هـ يولييه سنة ١٩٣١ م

عنى بمراجعتها

محمد بن عبد الله بن كشي

المهامى السرى

مرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١

مضمن على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها

نحن فؤاد الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ، وعلى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها الصادر بها الأمر العالى المؤرخ فى ٢٥ ذى الحجة سنة ١٣١٤ (٢٧ مايو سنة ١٨٩٧) والقوانين المعدلة لها وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء
مسمنا بما هوآت :

مادة ١ — يستعاض عن لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها الصادر بها الأمر العالى المؤرخ فى ٢٥ ذى الحجة سنة ١٣١٤ (٢٧ مايو سنة ١٨٩٧) والقوانين المعدلة لها بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها المرفقة بهذا القانون .

مادة ٢ — على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد خمسة عشر يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية (١)

صدر بمرأى عابدين فى ٢٤ ذى الحجة سنة ١٣٤٩ (١٢ مايو سنة ١٩٣١)

فؤاد

بامر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدقى

وزير الحفانية

على ماهر

(١) نصرت هذه اللائحة بالوقائع المصرية يوم الاربعاء ٢ المحرم سنة ١٣٥٠ — ٢٠ مايو

الكتاب الأول

في ترتيب المحاكم الشرعية وتشكيلها

الباب الأول

في ترتيب المحاكم الشرعية

مادة ١ - ترتب محكمة شرعية عليا بمدينة القاهرة .

وترتب محكمة شرعية ابتدائية في كل مدينة من مدن القاهرة والاسكندرية
وطنطا والزقازيق والمنصورة وبنى سويف وأسيوط وقنا .

وترتب في دائرة اختصاص كل من المحاكم الابتدائية محاكم جزئية يحدد
عددها ومركزها ودائرة اختصاصها بقرار يصدر من وزير الحفانة .

الباب الثاني

في تشكيل المحاكم الشرعية

مادة ٢ - تشكل المحكمة العليا من رئيس ونائب وأربعة أعضاء
على الأقل .

وتشكل كل محكمة من المحاكم الابتدائية الشرعية من رئيس ونائب وسبعة
أعضاء على الأقل .

مادة ٣ - يقوم بوظيفة القضاء بالمحاكم الجزئية قضاة من المحكمة الابتدائية
ينتدبهم وزير الحفانة .

الباب الثالث

في تحديد دوائر اختصاص المحاكم الشرعية

- مادة ٤ — تشمل دائرة اختصاص محكمة القاهرة الابتدائية الشرعية مدينة القاهرة ومديرتي الجيزة والقليوبية .
- وتشمل دائرة اختصاص محكمة الاسكندرية مدينة الاسكندرية ومديرية البحيرة ومحافظة الصحراء الغربية .
- وتشمل دائرة اختصاص محكمة طنطا مديرتي الغربية والمنوفية عدا مركزى طلخا وشر بين .
- وتشمل دائرة اختصاص محكمة الزقازيق مديرية الشرقية ومحافظات القنال والسويس وسيناء وقسم البحر الأحمر .
- وتشمل دائرة اختصاص محكمة المنصورة مديرية الدقهلية ومحافظة دمياط ومركزى طلخا وشر بين من مديرية الغربية .
- وتشمل دائرة اختصاص محكمة بنى سويف مديريات بنى سويف والفيوم والنيا والواحات البحرية .
- وتشمل دائرة اختصاص محكمة أسيوط مديرتي أسيوط وجرجا ومحافظة لصحراء الجنوبية .
- وتشمل دائرة اختصاص محكمة قنا مديرتي قنا واسوان .
- وتشمل دائرة اختصاص المحكمة العليا جميع دوائر الاختصاص المذكورة .
- واذا حصل تغير في التقسيم الادارى حاز لوزر الحقانة تغير دائرة اختصاصه .

الكتاب الثانى

فى اختصاص المحاكم الشرعية

الباب الاول

فى اختصاص المحاكم الجزئية

مادة ٥ — تختص المحاكم الشرعية الجزئية بالحكم النهائى فى المنازعات فى
للواد الآتية :

نفقة الزوجة ونفقة الصغير بجميع أنواعهما اذا لم يزد ما يطلب الحكم به فى
كل نوع على مائة قرش فى الشهر أو لم يحكم بأكثر من ذلك ان كان الطلب
غير معين . وكل ذلك بشرط ألا يزيد مجموع ما يحكم أو يطلب الحكم به للزوجة
أو للصغير على ثلثائة قرش فى الشهر .

النفقة عن مدة سابقة على رفع الدعوى اذا لم يزد مجموع ما يطلب على ألفى
قرش أو لم يحكم بأكثر من ذلك ان كان الطلب غير معين .

للهر والجهاز اذا كان ما يستحقه الطالب لا يزيد على ألفى قرش وكانت قيمة
للهر أو الجهاز لا تزيد على عشرة آلاف قرش .

الصلح بين الخصمين أمام المحكمة فيما يجوز شرعا .

التوكيل فيما ذكر من أحد الخصمين .

وذلك كله اذا لم يكن هناك نزاع فى سبب الحق المدعى به .

مادة ٦ — تختص المحاكم المذكورة بالحكم الابتدائى فى المنازعات فى
المواد الآتية :

حق الحضانة والحفظ .

انتقال الحاضنة بالصغير الى بلد آخر .

نوع على النصاب المبين في المادة السابقة أو حكم بأكثر من ذلك .
الزيادة في نفقة الزوجة أو الصغير اذا كان مجموع الزائد والاصل أكثر من
مائة قرش في الشهر في كل نوع أو أكثر من ثلثمائة قرش في مجموع الطلبات
النفقة عن مدة سابقة على رفع الدعوى اذا زاد مجموع ما طلب أو حكم به
على ألفي قرش .

النفقات بين الأقارب .

المهر والجهاز اذا زاد المستحق للطالب على ألفي قرش أو كانت قيمة المهر أو
الجهاز زائدة على عشرة آلاف قرش .

دعوى الارث بجميع أسبابه في التركات التي لا تزيد قيمتها على عشرين
ألف قرش .

دعوى النسب في غير الوقف .

الزواج والمواد المتعلقة بالزوجية غير ما سبق .

الطلاق والخلع والمباراة .

الفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها الشرعية .

التوكيل فيما ذكر من أحد الخصمين .

وتكون أحكام النفقات المذكورة في هذه المادة نافذة مؤقتا ولو مع حصول
المعارضة أو الاستئناف .

مادة ٧ — تختص المحاكم الشرعية الجزئية في سيوه والعريش والتقصير
والواحات الثلاث بالحكم في جميع المواد المنصوص عليها في المادتين السابقتين
وفي جميع المواد الشرعية الأخرى التي هي من اختصاص المحاكم الابتدائية كما هو
مبين في المادة الثامنة الآتية . ويكون حكمها في جميع ما ذكر غير قابل للطعن
الا بطريق المعارضة في الاحوال المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب

الباب الثانى

فى اختصاص المحاكم الابتدائية الشرعية

مادة ٨ — تختص المحاكم الابتدائية الشرعية بالحكم الابتدائى فى المنازعات فى المواد الشرعية التى ليست من اختصاص المحاكم الجزئية بمقتضى نص للمادتين الخامسة والسادسة .

وتختص بالحكم النهائى فى قضايا الاستئناف الذى يرفع اليها فى الأحكام الابتدائية الصادرة من المحاكم الجزئية طبقا للمادة السادسة .
ويكون قرارها فى تصرفات الأوقاف نهائيا فيما يأتى :
(١) الاذن بالخصومة .

(ب) طلب الاستدانة اذا كان المبلغ المطلوب استدائنه لا يزيد على مائتى جنيه مصرى .

(ج) طلبات الاستبدال وبيع العقار للموقوف لسداد دين والتحكير والتأجير لمدة طويلة وتغيير المعالم اذا كانت قيمة العين الواقع عليها التصرف لا تزيد على مائتى جنيه مصرى .

ويكون قرارها ابتدائيا قابلا للاستئناف فيما عدا ذلك .

وتقدر قيمة الأعيان الموقوفة على حسب القواعد المقررة فى المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من لائحة الرسوم المعمول بها أمام المحاكم الشرعية الصادر بها القانون رقم ٤ المؤرخ ٢٨ مارس سنة ١٩٠٩ .

الباب الثالث

فى اختصاص المحكمة العليا

يرفع إليها في الأحكام والتصرفات في الاوقاف الصادرة بصفة ابتدائية من المحاكم الشرعية الابتدائية .

الباب الرابع

في الاستئناف

مادة ١٠ — يجوز الاستئناف أمام المحاكم الشرعية الابتدائية في الاحكام الابتدائية الصادرة من المحاكم الجزئية التابعة لها مع ملاحظة نص المادة السابعة .
ويجوز الاستئناف في الاحكام والتصرفات في الاوقاف الصادرة بصفة ابتدائية من المحاكم الشرعية الابتدائية أمام المحكمة العليا .

الكتاب الثالث

في انتخاب القضاة الشرعيين وتعيينهم

وتدبيرهم وتأديبهم

الباب الاول

في انتخاب القضاة الشرعيين وتعيينهم

مادة ١١ — تعيين الرؤساء والنواب وقضاة المحاكم الشرعية يكون بأمر من بناء على طلب وزير الحقانية وموافقة رأى مجلس الوزراء .

مادة ١٢ — كل قاض في محكمة من المحاكم الشرعية يكون بمجرد التعيين مأذونا بالحكم في دائرة اختصاص المحكمة التي عين بها في المواد الكلية ومواد التصرفات وفي الاستئنافات منضما مع غيره على الوجه المسمى هذه اللائحة وفي المواد

وكذلك يكون مأذونا بالحكم على وجه ما ذكر في دائرة اختصاص كل محكمة ينقل إليها بأمر منا أو يندب إليها بقرار من وزير الحقانية .

الباب الثاني

في ندب القضاة الشرعيين

مادة ١٣ — يقوم النائب في المحكمة العليا مقام الرئيس اذا غاب أو منعه مانع عن العمل فان لم يتيسر ذلك فمن يندبه وزير الحقانية من أعضائها .
واذا غاب أحد أعضاء المحكمة العليا فلوزير الحقانية أن يندب بدلا عنه أحد رؤساء المحاكم الشرعية أو النواب أو القضاة .

ويقوم النائب في المحاكم الابتدائية مقام الرئيس اذا غاب أو منعه مانع عن العمل فان لم يتيسر ذلك فلوزير الحقانية أن يندب أحد رؤساء المحاكم الشرعية أو النواب أو القضاة لذلك .

واذا غاب أحد قضاة المحاكم الابتدائية أو الجزئية قام مقامه من يندبه الرئيس أو من يقوم مقامه لذلك من قضاة محكمته أو الجزئيات التابعة له .

واذا تعذر الندب على محكمة من قضائها يندب وزير الحقانية من قضاة محكمة أخرى من يقوم بالعمل المطلوب بناء على طلب الرئيس أو من يقوم مقامه .

مادة ١٤ — يجوز لوزير الحقانية عند الاقتضاء أن يندب مؤقتا قاضيا أو أكثر من دائرة اختصاص محكمة الى دائرة اختصاص محكمة أخرى .

الباب الثالث

أحكام عمومية

مادة ١٥ — تبين كيفية ترتيب المجالس التأديبية لرؤساء ونواب وأعضاء

المحاكم الشرعية وأنواع التأديب بقرار يصدره وزير الحفانية بعد التصديق عليه من مجلس الوزراء .

مادة ١٦ - تنتقل المحاكم الكلية بقرار من وزير الحفانية الى دمنهور وشبين الكوم وبها والقيوم والمنيا وسوهاج وأسوان للفصل فى المواد الكلية والاستئنافات الخاصة بتلك للديريات .

مادة ١٧ - تصدر أحكام المحكمة العليا والمحاكم الابتدائية من ثلاثة قضاة باتحاد الآراء أو بالأغلبية .

مادة ١٨ - فيما عدا محكمة القاهرة يؤدى كل نائب أو من يقوم مقامه وظيفة الافتاء فى دائرة المحكمة للعين فيها .

مادة ١٩ - شروط التعيين فى وظيفة القضاء الشرعى تبين بقانون .
وترتيب درجات القضاء وكيفية ترفيتهم تبين بأمر من بناء على طلب وزير الحفانية وموافقة رأى مجلس الوزراء .

الباب الرابع

فى اختصاص المحاكم بالنسبة لمحل الإقامة ومحل العقار

مادة ٢٠ - محل الإقامة هو البلد الذى يقطنه الشخص على وجه يعتبر مقما فيه عادة .

مادة ٢١ - ترفع الدعوى أمام المحكمة التى فى دائرتها محل إقامة المدعى عليه فإن لم يكن له محل إقامة كالرحل رفعت الدعوى أمام المحكمة التى فى دائرتها محل إقامة المدعى .

مادة ٢٢ - اذا لم يكن للمدعى ولا للمدعى عليه محل إقامة فالدعوى ترفع أمام المحكمة التى فى دائرتها محل وجود المدعى عليه وقت الاعلان ، فإن لم يكن للمدعى عليه محل وجود بالقطر المصرى فالدعوى ترفع أمام المحكمة التى بدائرتها محل وجود المدعى وقت الاعلان .

٢٣ - اذا تعدد المدعي عليهم وكان الحكم على أحدهم حكماً على الباقي فله مدعي الخيار في رفع الدعوى أمام المحكمة التي يكون في دائرتها محل إقامة أحدهم .
فان لم يكن لواحد منهم محل إقامة ترفع الدعوى أمام المحكمة التي بدائرتها محل وجودهم أو وجود أحدهم وقت اعلانها ، فان لم يكن لأحد منهم محل وجود أيضاً فأمام محكمة المدعى كذلك .

مادة ٢٤ - ترفع الدعوى أمام المحكمة التي بدائرتها محل إقامة المدعى أو المدعي عليه اذا كانت من الزوجة أو الأم أو الحاضنة في المواد الآتية :
الحضانة .

انتقال الحضانة بالصغير الى بلد آخر .

أجرة الحضانة والرضاعة والنفقات وأجرة المسكن .

المهر .

الجهاز .

التوكيل في أمور الزوجية .

الزواج والمواد المتعلقة بالزوجية غير ما سبق .

الطلاق والخلع والمباراة .

الفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها الشرعية .

مادة ٢٥ - ترفع الدعاوى في مواد اثبات الوراثة والايساء والوصية أمام المحكمة التي في دائرتها أعيان التركة العقارية كلها أو بعضها الأكبر قيمة أو أمام المحكمة التي في دائرتها محل إقامة المدعى عليه .

مادة ٢٦ - ترفع دعوى الوقف والاستحقاق فيه بجميع أسبابه ، ودعوى اثبات النظر عليه كذلك أو غير ذلك مما يتعلق بشئون الوقف أمام المحكمة التي بدائرتها أعيان الوقف كلها أو بعضها الأكبر قيمة أو أمام المحكمة التي بدائرتها محل إقامة المدعى عليه .

مادة ٢٧ - التصرف في الأوقاف من عزل وإقامة ناظر وضم ناظر الى آخر واستبدال واذن بمعامرة أو تأجير أو استدانة أو بخصومة وغير ذلك يكون من

خصائص هيئة تصرفات المحكمة التي تكون في دائرتها أعيان الوقف كلها أو بعضها الأكبر قيمة أو أمام المحكمة التي بدائلتها محل توطن الناظر .

مادة ٢٨ - الاذن بالخصومة في غير الأوقاف بجميع مقتضياته الشرعية من اختصاص رؤساء المحاكم والقضاة الجزئيين في دائرة اختصاصهم ، وكذا تزويج من لا ولي له من الأيتام وغيرهم .

مادة ٢٩ - متى نظر شيء مما ذكر لدى من له حق النظر فيه فليس لغيره نظره .

مادة ٣٠ - اذا رفعت دعوى أمام محكمة ثم رفعت تلك الدعوى أو دعوى أخرى متعلقة بها أمام محكمة ثانية فعلى هذه المحكمة أن تحيل ما رفع إليها على المحكمة الأولى الا اذا كانت المحكمة الثانية هي المختصة طبقا للنصوص المتقدمة

مادة ٣١ - متى كان الخيار للدعى في رفع الدعوى على التفصيل السابق، ورفعه أمام محكمة لما حق نظرها ، فليس له أن يرفعها بمحكمة أخرى .

الكتاب الرابع

في الاعلانات وقيد الدعاوى وتقديم المستندات والمرافعات

والأدلة والأحكام وطرق الطعن فيها

الباب الاول

في الاعلانات وقيد الدعاوى وتقديم المستندات

الفصل الاول

في الاعلانات على وجه العموم

مادة ٣٢ - كل اعلان يقع من بعض الخصوم لبعضهم بناء على طلبهم

أو أمر المحكمة يكون بواسطة جهة الادارة أو من يعينه وزير الحاقانية .

مادة ٣٣ — اعلان الضباط والصف ضباط والمساكر الذين في خدمة الجيش يكون بواسطة السردارية ويتولى الاعلان من تعينه لذلك .

مادة ٣٤ — اذا كان للشخص المطلوب اعلانه محل بالبلاد الأجنبية معلوم لطالب الاعلان يبين ذلك بالورقة المطلوب اعلانها وترسل صورتها من رئاسة نيابة الجهة التي بدائرتها المحكمة الى وزير الخارجية لتوصيلها بالطرق السياسية ويكتفى بالرد الذي يفيد وصول الصورة الى المعلن اليه .

مادة ٣٥ — كل اعلان يجب أن يكون مشتملا على البيانات الآتية :

(أولا) تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة التي حصل فيها الاعلان .

(ثانيا) اسم طالب الاعلان ولقبه وصنعتة ومحلّه .

(ثالثا) اسم الشخص الذي حصل الاعلان بواسطته وصنعتة .

(رابعا) اسم المعلن اليه ولقبه وصنعتة ومحلّه .

(خامسا) اسم من سلم اليه الاعلان ولقبه وصنعتة .

مادة ٣٦ — المحل الذي تعلن فيه الأوراق هو محل اقامة المعلن اليه ، أو محل وجوده ان لم يكن له محل اقامة ، أو محل وظيفته اذا أمر القاضي بالاعلان فيه

مادة ٣٧ — يجب أن يكون الاعلان نسختين متطابقتين احدهما أصل والثانية صورة وذلك في غير الأحوال المستثناة بنص صريح .

ويكون تحرير الاعلانات بمعرفة الطالب أو بناء على تعريفه بواسطة كاتب المحكمة .

مادة ٣٨ — اذا كانت الخصومة واحدة يجب تعدد صور التكليف بالحضور بتعدد المدعى عليهم وأن تعدد للدعوى .

فاذا تعددت الخصومة وجب تعدد التكليف بالحضور وأن تراعى القاعدة السابقة في تعدد الصور .

مادة ٣٩ — لا يجوز اعلان أى ورقة قبل الشروق ولا بعد الغروب ولا في

أيام الجمع والأعياد والمواسم الرسمية الا في الأحوال للاستعجلة وبمقتضى اذن كتابي على ورقة الاعلان من رئيس المحكمة أو القاضي الجزئي .

مادة ٤٠ - الأوراق التي تعلن يجب أن تسلم صورها لنفس الخصم . وفي حالة عدم وجوده تسلم لمن يوجد من خدمه أو أقاربه في المحل الحاصل فيه الاعلان ، فإذا لم يوجد أحد فيه اكتفى بتسليم ذلك الى عمدة البلدة أو من يقوم مقامه أو حاكم المدينة التي بها محله . وكذلك أن امتنع من الاستلام . وعلى متولى الاعلان بيان ذلك كله في الأصل والصورة .

مادة ٤١ - تسلم صور الاعلانات على الوجه الآتي :
(أولا) التي للحكومة تسلم لمدير الجهة التي بدائرة المحكمة أو لحافظها .
(ثانيا) التي لمصالح الحكومة تسلم الى وزراء ووزاراتها أو لأقلام قضائها .
(ثالثا) التي للشركات أو الجمعيات تسلم الى مأمور ادارتها أو رئيس مجلسها أو مديرها أو من ينوب عن أحدهم ان كان لها مركز فان لم يكن لها مركز فالى أحد الشركاء المتضامين .

(رابعا) التي للأشخاص الذين ليس لهم محل معلوم بالتطر المصري تسلم الى رئاسة النيابة العمومية بالجهة الداخلة بدائرة المحكمة .
(خامسا) التي للمحجور عليهم تسلم الى القوام والأوصياء .

مادة ٤٢ - يجب اعلان الأوراق في اليوم الذي يطلب الخصم اعلانها فيه أو في اليوم تعيينه المحكمة للاعلان .

مادة ٤٣ - يجب على من استلم صورة من صور الأوراق للملنة أن يوقع على الأصل بخطه أو ختمه بما يفيد الاستلام فان امتنع من التوقيع أو كان لا يعرف الكتابة ولم يكن له ختم وجب على من يتولى الاعلان بيان ذلك في الأصل والصورة ويكتفى به .

ويكون الاعلان أو التسليم على الوجه السابق بحضور شاهدين يوقعان على الأصل مع متولى الاعلان .

مادة ٤٤ — يجب على متولى الاعلان أن يرد الأصل للمحكمة مكتوبا فيه ما يفيد الأجراء على الوجه المبين في المادة السابقة .

مادة ٤٥ — اذا حضر المدعى والمدعى عليه أمام القاضى من تلقاء انفسهما وطلبا سماع خصومتها وكانت جزئية للقاضى أن يسمع الدعوى في الحال ويفصل فيها ان أمكن والاحدد لها جلسة أخرى وان كانت كلية فان كانت الجلسة منعقدة سمعت دعواها وفصلت فيها ان أمكن والا حددت لها جلسة أيضا وان لم تكن منعقدة أمر رئيس المحكمة أو نائبه الكاتب بأن يأخذ أقوالها بين يديه فاذا رأى ضرورة لعقد الجلسة في الحال وتيسر ذلك أمر بانعقادها وفصلت فيها والا أحوالها على جلسة من جلسات المحكمة .

مادة ٤٦ — على كاتب المحكمة في جميع الاحوال أن يستوفى الاجراءات اللازمة من قيد القضايا للذكورة بالمادة السابقة في الدفاتر المعدة لذلك كغيرها من القضايا المسبوقة بالاعلان .

مادة ٤٧ — اذا لم تراعى أحكام المواد ٣٤ و ٣٥ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ كان الاعلان ملغى .

لكن اذا حضر المعلن اليه بناء على الاعلان كان معتبرا .
ومع ذلك لا يكون الاعلان ملغى اذا كان عدم مراعاة الاجراءات قد وقع ممن تولى الاعلان وانما تأمر المحكمة باعلان جديد تصحيحا للأول ولا يؤخذ عليه رسم مطلقا .
ولا يؤمر بهذا التصحيح اذا حضر المعلن اليه .

الفصل الثاني

في اعلانات الدعاوى

مادة ٤٨ — ترفع الدعوى الى المحكمة بتكليف الخصوم بالحضور أمامها في علم طلب يعلن للخصم بناء على طلب المدعى على يد من يعين للاعلان .

مادة ٤٩ - يجب على كاتب علوم الطلبات أن يقيّد ما يخرج منها في دفتر يعد لذلك .

مادة ٥٠ - يكون تحرير علم الطلب بمعرفة الطالب أو بناء على تعريفه بمعرفة كاتب المحكمة ويلزم أن يكون مشتملا على كافة البيانات المقررة في أوراق الاعلانات المذكورة في المادة ٣٥ وعلى اسم المحكمة المطلوب حضور الخصم أمامها وعلى السنة والشهر واليوم والساعة التي يلزم حضوره فيها وأن يكون مختوما بختم المحكمة .

مادة ٥١ - يجب أيضا أن يشتمل التكليف بالحضور على موضوع الدعوى بالاختصار في القضايا الجزئية ابتدائية أو استئنافية وفي غيرها يجب أن يكون مشتملا على وقائع الدعوى واقعة واقعة كل دليلها وعلى الحق الذي يطلبه المدعى وعلى طلباته من المحكمة وعلى بيان الأوجه الشرعية التي يستند عليها في طلباته .

مادة ٥٢ - ميعاد الحضور يكون على الأقل ثلاثة أيام في القضايا الجزئية وستة أيام في القضايا الكلية وفي القضايا المستأنفة . وذلك غير يوم تسليم الصورة ويوم الحضور .

ويجوز تنقيص الميعاد في حالة الضرورة بأمر من القاضي الجزئي أو رئيس المحكمة

مادة ٥٣ - إذا كان محل الخصم بعيدا عن المحكمة يزداد على الميعاد المذكور يوم لكل مسافة عشرين كيلومترا وما يزيد عن الكسور على عشرة كيلومترات يزداد له يوم على الميعاد وفي حالة ما يكون السير بالسكة الحديد ينقص من مواعيد المسافة نصفها .

مادة ٥٤ - تكون المواعيد للأشخاص الساكنين خارج القطر المصري على الأكثر كما يأتي :

(أولا) يعطى ميعاد ستون يوما لمن يكون في الأقطار الكائنة بسواحل البحر الأبيض المتوسط أو البحر الأحمر أو في مملكة العراق .

(ثانيا) يعطى ميعاد مائة وثمانون يوما لمن يكون قاطنا بالبلاد الأخرى من أوروبا أو موافىء الشرق لحد البلدة المسماة يوقوها .

(ثالثا) يعطى ميعاد ثلاثمائة وستون يوما لمن يكون ساكنا بجميع البلاد الأخرى .
مادة ٥٥ — لاتعد أيام الجمع والاعياد والمواسم المقررة رسميا من أيام المواعيد المبينة في هذه اللائحة اذا وقع يوم منها في آخر الميعاد .

مادة ٥٦ — تسليم الصور المعلقة يجب أن يكون قبل الميعاد المقرر ويجب رد الاصل الى المحكمة قبل ميعاد الجلسة .

مادة ٥٧ — متى ورد الاصل الى المحكمة بعد الاعلان يبقى عند كاتب علم الطلبات الى أن يحضر المدعى أو من ينوب عنه ليستلمه منه .

الفصل الثالث

في قيد الدعاوى

مادة ٥٨ — على المدعى أو من ينوب عنه استلام الاصل المذكور في المادة السابقة وتقديمه للكاتب الاول أو لرئيس قلم المرافعات لأجل قيده في الجدول العمومي قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل .
ويجوز للقاضي أو لرئيس المحكمة أن يأمر بالقيد في يوم الجلسة نفسه عند الضرورة .

ومع ذلك اذا سبق دفع الرسم بأكمله يجب على قلم الكتاب أن يقيد الدعوى متى ورد أصل الاعلان معلنا .

مادة ٥٩ — تعتبر الدعوى مرفوعة أمام المحكمة من يوم قيدها في الجدول العمومي مع علم العلم بالحقوق التي تترتب على اعلانها .

مادة ٦٠ — متى حولت المحكمة الأهلية قضية على محكمة سرعية أعتبرت مرفوعة أمامها وسارت فيها بالطريق الشرعى .

وعنى الكتاب أن يقيدها في الدفاتر المعدة لذلك بناء على طلب المدعى كغيرها من القضايا .

مادة ٦١ — اذا مضى يوم الجلسة ولم تقيد الدعوى في الجدول العمومى يسقط الاعلان ويجب لرفع الدعوى اعلان جديد .
مادة ٦٢ — على كاتب الجلسة أن يحرر قائمة بقضايا كل جلسة بأرقام متتابعة ويقدمها الى رئيس الجلسة ويعلق صورة منها بلوحة المحكمة قبل افتتاح الجلسة .

الفصل الرابع

في ايداع المستندات والاطلاع عليها

مادة ٦٣ — يجب على الخصوم ايداع مستنداتهم وأقوالهم الكتابية في زمن تحدده المحكمة لذلك بمراعاة حالة العمل الذى تأمر به ويكون تقديم المستندات من المدعى قبل الجلسة التى توجل اليها القضية بثانية أيام على الأقل ان كانت أعلنت الى خصمه أو اطلع عليها وأمضى بما يفيد الاطلاع فان لم تكن أعلنت للخصم ولم يكن اطلع عليها قبل الجلسة بخمسة عشر يوما .
وعلى الخصم أن يقدم رده قبل يوم الجلسة بأربع وعشرين ساعة ان كان أعلنه للخصم أو أطلعه عليه كما سبق أو بثلاثة أيام ان لم يكن حصل ذلك وهذا كله اذا لم يتفق الخصوم على مواعيد أقل مما ذكر .
مادة ٦٤ — اذا انقضى الميعاد المحدد ولم يقم أحد الخصوم بما كلف به تسير المحكمة فى الدعوى .

مادة ٦٥ — يجب أن تقدم المستندات الى قلم الكتاب من الخصوم أو ممن ينوب عنهم مرفقة بقاومتين متطابقتين تبين فيهما تلك المستندات واحدا واحدا بالتواريخ والارقام والأوصاف التى تكون خاصة بها .
مادة ٦٦ — على الكاتب أن يستلم المستندات بعد التحقق من سلامتها ومتى رأى فيها ما يوجب الشبهة وجب عليه بيان ذلك فى القاومتين بحضور المودع بيانا لا يحتمل الشك فى المستقبل .

مادة ٦٧ — بعد اجراء ما ذكر يجب على الكاتب أن يوقع على احد.

القائمتين بما يفيد استلام الاوراق المبينة بها ويختتمها بنجم للحكمة ويسلمها الى مقدمها ثم يحفظ الثانية موقعا عليها من مقدم المستندات مع أوراق الدعوى .

مادة ٦٨ - لا تسلم الأوراق لمقدمها بعد الحكم الا بناء على تقديم سند الاستلام الذى بيده فان ادعى فقد فلا يجوز تسليمها الا بأمر من القاضى أو رئيس المحكمة . كذلك لا تسلم المستندات قبل الحكم فى الدعوى الا بأمر من القاضى أو رئيس المحكمة سواء أوجدت قائمة الاستلام أم لم توجد ولا يجوز الأمر بالتسليم الا فى حالة الضرورة الشديدة .

مادة ٦٩ - اذا صدر الحكم فى الدعوى من محكمة ابتدائية ورفع عنه استئناف لا تسلم المستندات لمن أودعها الا بأمر من القاضى أو رئيس المحكمة بناء على عذر مقبول .

مادة ٧٠ - الاطلاع على الاوراق المسلمة فى قلم كتاب المحكمة يكون فى محل تسليمها بغير ثقلها منه .

الباب الثانى

فى المرافعات

الفصل الاول

فى الجلسات

مادة ٧١ - ضبط الجلسة وادارتها منوطان برئيسها بحيث يكون له أن يخرج منها من يحصل منه تشويش يخل بنظامها فان تهادى على فعله كان له حبسه فوراً أربعاً وعشرين ساعة ومتى أمر بذلك أرسله الى البوليس لحبسه وعلى البوليس تنفيذ ذلك .

مادة ٧٢ - يأمر رئيس الجلسة بكتابة محضر بما يقع من الجنايات أو الجنح أو المخالفات فيها . واذا اقتضى الحال القبض على من تقع منه الجناية أو الجنحة أمر

بذلك وأرسله مع المحضر الى قلم النائب العمومى أو الى أقرب نقطة من نقط البوليس ويكون المحضر معمولاً به أمام المحاكم الأهلية .

مادة ٧٣ - الرئيس هو الذى يتولى توجيه الاسئلة الى الخصوم والشهود وللاعضاء الجالسين معه أن يطلبوا منه توجيه ما يريدون توجيهه من الاسئلة .

الفصل الثانى

فى حضور الخصوم أو وكلائهم

مادة ٧٤ - فى اليوم المعين لسماح الدعوى يحضر الخصوم بأنفسهم أو من يوكلونه عنهم بمقتضى توكيل خاص أو عام لكن لا يجوز لهم أن يوكلوا من غير المحامين الا من كان له بهم رابطة القرابة أو الزوجية أو المصاهرة . ولا يقبل التوكيل اذا كان مجرد طلب التأجيل .

مادة ٧٥ - يجب على الوكيل أن يثبت وكالته عن موكله ويكفى فى اثبات التوكيل أن تقدم ورقة بذلك فان كانت غير رسمية وجب أن يكون مصدقاً على امضاء الموكل أو ختمه من احدى المحاكم .

مادة ٧٦ - بمجرد صدور التوكيل من أحد الخصوم يكون محل وكيله معتبراً فى أحوال الاعلان وما يتعلق بها .

مادة ٧٧ - ليس لأحد من رؤساء المحاكم الشرعية ولا من نوابها ولا من قضاتها ولا من جميع مستخدميها أن يكون وكيلاً عن غيره فى المرافعة عن الخصوم ولا أن يبدى رأياً لأحدهم فى القضايا القائمة أمام المحكمة الموظفين بها أو أمام غيرها .

لكن يجوز لهم أن يقدموا المستورة لأقاربهم لغاية الدرجة الرابعة فى الخصومات التى تكون لهم أمام محكمة غير محكمتهم .

مادة ٧٨ - للقاضى أن يعين مندوباً لاحضار المدعى عليه فى أقرب وقت وذلك فى الحالتين الآتيتين :

(أولاً) رد الطفل الى حاضنته .

(ثانياً) تخليف أحد الزوجين الذى تتوجه عليه اليمين الشرعية عند العجز عن إثبات ما يوجب فقرة النكاح .
مادة ٧٩ - يجوز للمحكمة فى كل الاحوال أن تأمر بحضور الخصوم بأنفسهم أمامها فى يوم تعيينه لذلك .

مادة ٨٠ - اذا كان للمطالوب حضوره عذر مقبول منعه عن الحضور نذبت المحكمة أحد قضاتها لسمع أقواله فى ميعاد تعيينه لذلك وعلى الكاتب أن يعلن الخصم الآخر به وأن يحضر محضراً بأقوال الخصوم يقع عليه من القاضى والكاتب والخصوم .

مادة ٨١ - اذا لم يحضر الخصوم ولا وكلائهم فى أول جلسة أو فى أية جلسة أخرى قررت المحكمة شطب الدعوى ويكتب القرار فى محضر الجلسة وكذلك اذا حضروا وانفقوا على الشطب .

الفصل الثالث

فى سماع الدعوى

مادة ٨٢ - يراعى بقدر الامكان فى سماع الدعاوى ترتيبها فى قائمتها ويبدأ بالسعى فى الصلح بين الخصوم .

مادة ٨٣ - متى انتهى نظر قضايا الخصوم الذين حضروا أمام المحكمة بعد النداء عليهم أعادت النداء ثانياً على الغائبين فاذا تبين أنهم لم يحضروا قررت شطب قضاياهم وأقفلت الجلسة .

مادة ٨٤ - تكون المرافعة علنية الا فى الأحوال التى تأمر المحكمة بإجرائها سراً سواء أكان ذلك من تلقاء نفسها أم بناء على طلب أحد الخصوم محافظة على النظام أو مراعاة للأداب أو حرمة الأسرة .

مادة ٨٥ - لا يتوقف سماع الدعوى على احضار شهود المعرفة ويكفى أن يبين الخصوم عند حضورهم أسماءهم وأنسابهم وألقابهم ومحل اقامتهم .

مادة ٨٦ - تحصل للرافعة في الدعاوى للمستعجلة بالجلسة التي تقدم فيها الدعوى أو في الجلسة التالية لها .

مادة ٨٧ - يجب الاستماع الى أقوال الخصوم حال الرافعة ولا تجوز المقاطعة عليهم في أثناء كلامهم الا اذا خرجوا عن موضوع الدعوى أو تعدوا على النظام أو على الأشخاص .

مادة ٨٨ - لا تسمع الدعوى الا على خصم شرعى حقيقى .

مادة ٨٩ - ترفض الدعوى اذا لم يكن بين المتداعيين خصومة في نفس الأمر بل قصدا بالتداعى الاحتيال على الحكم بما يدعيه أحدهما .

مادة ٩٠ - يجب أن يكون المدعى به معلوماً فان كان منقولاً فطريق العلم به بيانه بجنسه ونوعه وصفته أو قيمته أو احضاره أمام المحكمة .

مادة ٩١ - اذا كان المدعى به عقاراً لزم بيان حدوده وذكر بلده والقسم الذى هو فيه من البلد وشارعه أو حارته أو الخوض والحدود الأربعة أو الثلاثة وأسماء أولى الشأن فى العقار الذى تنتهى تلك الحدود اليه ويكتفى باسم الجار وشهرته التى يعرف بها .

فان لم تكن له شهرة يعرف بها ذكر بما يميزه عن سواه .

مادة ٩٢ - يكتفى فى سماع الدعوى أن يدعى بما فى ورقة التكليف بالحضور .

مادة ٩٣ - اذا أصاب للمدعى فى الحدود وأخطأ فى المساحة صحت دعواه .

مادة ٩٤ - لا يشترط لصحة الدعوى استعمال الفاظ أو عبارات معينة ويكتفى بظهور قصد المدعى من كلامه فان أغفل شيئاً يجب ذكره سأل القاضى عنه ولا يعد ذلك تلقيناً الا اذا زاده علماً .

مادة ٩٥ - اذا لم يصحح المدعى دعواه بعد الاستفسار منه لا يكون ذلك مانعاً من سؤال للمدعى عليه حتى اذا أقر عامه القاضى باقراره .

مادة ٩٦ - لا يلزم لصحة الدعوى فى المصوب بيان القيمة الا اذا كان هالكا فان كان قائماً اكتفى فيه بالوصف .

مادة ٩٧ - من قبيل الغصب امتناع الأمين من تسليم الأمانة عند طلبها كامتناع من تحت يده الجهاز من تسليمه للزوجة عند طلبه .

مادة ٩٨ - لا تسع عند الإنكار دعوى الوصية أو الإيضاء أو الرجوع عنها أو العتق أو الأقرار بواحد منها وكذا الأقرار بالنسب أو الشهادة على الأقرار به بعد وفاة الموصى أو المعتق أو المورث في الحوادث السابقة على سنة ألف وتسعمائة وأحدى عشرة الأفرنكية إلا إذا وجدت أوراق خالية من شبهة التصنع تدل على صحة الدعوى .

وأما الحوادث الواقعة من سنة ألف وتسعمائة وأحدى عشرة الأفرنكية فلا تسع فيها دعوى ما ذكر بعد وفاة الموصى أو المعتق أو المورث إلا إذا وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها امضاؤه كذلك تدل على ما ذكر .

مادة ٩٩ - لا تسع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الطلاق أو الأقرار بهما بعد وفاة أحد الزوجين في الحوادث السابقة على سنة ١٩١١ أفرنكية سواء أكانت مقامة من أحد الزوجين أم من غيره إلا إذا كانت مؤيدة بأوراق خالية من شبهة التزوير تدل على صحتها .

ومع ذلك يجوز سماع دعوى الزوجية أو الأقرار بها المقامة من أحد الزوجين في الحوادث السابقة على سنة ألف وثمانمائة وسبع وتسعين فقط بشهادة الشهود وبشرط أن تكون الزوجية معروفة بالشهرة العامة . ولا يجوز سماع دعوى ما ذكر كله من أحد الزوجين أو من غيره في الحوادث الواقعة من سنة ألف وتسعمائة وأحدى عشرة الأفرنكية إلا إذا كانت ثابتة بأوراق رسمية أو مكتوبة كلها بخط المتوفى وعليها امضاؤه كذلك .

ولا تسع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الأقرار بها إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية في الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣١ .

ولا تسع دعوى الزوجية إذا كانت سن الزوجة تقل عن ست عشرة سنة

أو سن الزوج تقل عن ثمانى عشرة سنة الا بأمر منا .
ولا تسمع دعوى النفقة عن مدة ماضية لا أكثر من ثلاث سنوات نهايتها تاريخ رفع الدعوى .
ولا تسمع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر الا اذا كانا يدينان بوقوع الطلاق .

الفصل الرابع

فى دفع الدعوى قبل الجواب عنها

مادة ١٠٠ — أوجه الدفع الجائز ابدأؤها قبل الجواب عن الدعوى هى :
(أولا) الدفع بعدم اختصاص المحكمة بالنظر فى الدعوى
(ثانيا) الدفع بعدم توجه الدعوى على المدعى عليه بكون أحد المتداعيين ليس خصما للآخر .

(ثالثا) الدفع بطلب احالة الدعوى على محكمة أخرى مرفوعة بها تلك الدعوى أو دعوى ثانية مرتبطة بها .

(رابعا) الدفع بعدم صحة الدعوى .

مادة ١٠١ — تحكم المحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم فى أية حالة كانت عليها الدعوى بعدم الاختصاص ان كان سببه النظام العام أو ان العقار ليس داخلا فى دائرة اختصاصها أو أن القضية من خصائص محكمة أعلى أو أقل درجة كما تحكم كذلك فى الوجه الثانى والثالث والرابع .

على أنه يجوز للمحكمة أن تقرر احالة الدعوى على المحكمة المختصة اذا ظهر لها عدم اختصاصها .

وعلى المحكمة قبل الحكم فى الوجه الرابع سواء أكان من نفسها أم بناء على طلب الخصم أن تستفسر من المدعى عن كل ما يلزم لتصحيح دعواه ولها أن تمهله لذلك .

مادة ١٠٢ — متى حكمت المحكمة بالاحالة للذكورة فى الوجه الثالث من .

المادة ١٠٠ وجب عليها أن تحدد للدعوى أمام المحكمة الأخرى نفس الجلسة المحددة بها لنظرها أو لنظر القضية المرتبطة بها .

مادة ١٠٣ - يجوز للمحكمة التقدم إليها الدفع أن تحكم فيه وفي أصل الدعوى حكما واحدا بشرط أن تبين ما حكمت به في كل منهما على حدته .

مادة ١٠٤ - يجوز للمحكمة بناء على طلب المدعى أن تعطى له ميعادا للإجابة عما دفع به خصمه الدعوى والاطلاع على ما يقدمه من المستندات .

الفصل الخامس

في الجواب عن الدعوى

مادة ١٠٥ - يجب للمدعى عليه عن الدعوى اما كتابة بورقة يقدمها قبل يوم الجلسة أو في الجلسة واما شفها بها فاذا حضر وطلب التأجيل للإجابة جاز للمحكمة أن تعطيه ميعادا لذلك فان لم يجب في الجلسة الأخرى اعتبرته منكرا .

مادة ١٠٦ - يجب أن يكون جواب المدعى عليه عن كل وقائع الدعوى وأن يكون عن موضوع كل واقعة اجابة خاصة ويذكر للمدعى عليه صراحة ان كان ينكرها أو يقر بها ويبين ما ينكره ويقر به من غير ايهام . كذلك يجب عليه أن يبين وقائع دفعه وأحواله بيانا واضحا لا ايهام فيه مع تفسير أدلته والوجه الشرعى الذى استند عليه فيه . واذا تعدد المدعى عليهم ولم تتحد مصالحتهم وجب على كل واحد منهم اجراء ما ذكر على انفراد .

مادة ١٠٧ - كل دفع للدعوى رأت المحكمة فيه تلبيسا واحتيالا وجب عليها رفضه وأن تبين ذلك بالحضر .

وكذلك الدفع بالإقرار على الوجه المبين بالمادة ١٢٩ .

مادة ١٠٨ - اذا لم يحضر المدعى ولا وكيله في الخصومة في الوقت المعين وحضر المدعى عليه أو وكيله قبل سماع الدعوى فله أن يطلب اعتبار القضية كأن لم تكن . وكذلك تعتبر المحكمة القضية كأن لم تكن اذا حضر المدعى أو وكيله

وقررت المحكمة سماع الدعوى ولم يدع ولم يدع عذرا مقبولا سواء أحضر المدعى عليه أم لم يحضر لا هو ولا وكيله .

مادة ١٠٩ — اذا حضر المدعي أو وكيله في الميعاد المعين وسمعت الدعوى والجواب عنها ولم يدفعها المدعى عليه بدفع يعتبر دعوى مستقلة ثم غاب المدعى في أية جلسة بعد ذلك فللمدعى عليه طلب اعتبار القضية كأن لم تكن .

مادة ١١٠ — اذا حضر المدعى أو وكيله في الميعاد المعين وسمعت الدعوى والجواب عنها ودفعها المدعى عليه بدفع يعتبر دعوى مستقلة ثم تخلف المدعى بعد ذلك ولم يرسل وكيله عنه في الميعاد المعين فالمدعى عليه بالخيار اما أن يطلب اعتبار القضية كأن لم تكن واما أن يطلب السير في دعوى الدفع بالطريق الشرعى ويعتبر المدعى عليه مدعيا والمدعى مدعى عليه .

وهذا اذا لم يكن الدفع من حقوق الله تعالى أما اذا كان من حقوق الله تعالى فيجب على المحكمة أن تسير فيه بالطريق الشرعى .

مادة ١١١ — اذا لم يحضر المدعى ولا وكيله في الخصومة ولا المدعى عليه أو وكيله فيها أو حضر المدعى عليه أو وكيله ولم يدع طلبا قررت المحكمة شطب الدعوى .

مادة ١١٢ — قرار شطب الدعوى لا يسقط حقا يكتسبه المدعى باعلانها لخصمه كقطع المدة المقررة لعدم سماع الدعوى أو حفظ الحق في مدة الاستئناف أو المعارضة .

أما القرار الذى يصدر باعتبار الدعوى كأن لم تكن فانه يسقط كل حق اكتسبه المدعى بذلك الاعلان .

الفصل السادس

في دخول خصم ثالث في الدعوى

مادة ١١٣ — يجوز لغير المتداعيين ممن يكون له خصومة تتعلق بالدعوى المقامة أن يدخل فيها إما باعلان الخصوم بذلك قبل يوم الجلسة أو بتقديم طلبه

حال انعقادها لكن لا يترتب على ذلك تأخير الحكم في الدعوى الأصلية الا اذا وجد ما يقتضى التأخير شرعا .

مادة ١١٤ - اذا حصلت المعارضة من أحد الخصوم لمن يطلب الدخول في الدعوى بأنه ليس خصما فيها قررت المحكمة بوجه الاستعجال أنه خصم أو ليس بخصم ولا يكون قرارها قابلا للطعن بطريق المعارضة أصلا ولا بطريق الاستئناف الا اذا كان صادرا بقبول الخصم الثالث بشرط أن يكون عند استئناف الحكم في أصل القضية .

الفصل السابع

في استجواب الخصوم أنفسهم

مادة ١١٥ - لكل من الخصوم الحق في أن يطلب استجواب خصمه نفسه عن الوقائع المتعلقة بالدعوى .

مادة ١١٦ - يجوز للخصم المطلوب استجوابه أن يطلب من المحكمة رفض الأسئلة الموجهة اليه كلها أو بعضها اذا لم تكن متعلقة بالدعوى ولا جائزة القبول شرعا .

مادة ١١٧ - الأسئلة التي لم يعارض الخصم في جواز قبولها أو التي قررت المحكمة وجوب توجيهها تتوجه من الرئيس ويحجب عنها من الخصم بنفسه في نفس الجلسة . ومع ذلك يجوز للمحكمة أن تمنح ميعادا للإجابة .

مادة ١١٨ - تجب كتابة الاجابة في محضر الجلسة وبعد تلاوتها يوقع عليها من المسؤول ورئيس الجلسة وكتبتها .

واذا امتنع المسؤول عن وضع امضائه أو ختمه أو كان له مانع منه يذكر ذلك في محضر الجلسة .

مادة ١١٩ - تكون الاجابة في مواجهة من طلب الاستجواب ولا يجوز له التكميم في أثناء الجواب ولا يتوقف استجواب المسؤول على حضوره ان كان قد أعلن .

- مادة ١٢٠ — اذا كان الخصم عذر يمنعه عن الحضور بنفسه في الجلسة جاز للمحكمة أن تندب أحد قضاةها لاستجوابه على وجه ما ذكر .
- مادة ١٢١ — اذا كان الخصم المطلوب استجوابه مقبلاً بمحكمة غير المحكمة المقامة أمامها الدعوى فلها أن تحيل استجوابه على المحكمة المقيم بدائلتها .
- مادة ١٢٢ — اذا امتنع المسئول عن الاجابة أو تخلف عن الحضور لاستجوابه فللمحكمة النظر في ذلك من حيث كونه يورث شبهة أم لا وعليها أن تقرر ما تراه بعد ذلك .

الباب الثالث

في الأدلة

- مادة ١٢٣ — الأدلة الشرعية هي ما يدل على الحق ويظهره من اقرار وشهادة ونكول عن الحلف وقرينة قاطعة .

الفصل الاول

في الاقرار

- مادة ١٢٤ — يشترط في صحة الاقرار أن يكون المقر عاقلاً بالغاً مختاراً غير محجور عليه ولا يشترط شيء من ذلك في المقر له .
- ويقبل اقرار المحجور عليه للسفه في كل ما لا يعد محجوراً عليه فيه شرعاً كالطلاق ونحوه .
- مادة ١٢٥ — يصح الاقرار وان اختلف المقر والمقر له في سبب المقر به .
- مادة ١٢٦ — لا يتجزأ الاقرار الصادر من المدعى عليه بمجلس القضاء فلا يؤخذ منه الضار به ويترك الصالح له بل يؤخذ جملة واحدة ويعتبر انكار المدعى ،

وذلك اذا لم يكن للمدعى دليل على دعواه ولا للمدعى عليه دليل على ما صدر منه .

مادة ١٢٧ — اذا ادعى للقرآن كاذب في اقراره لا يقبل منه ويعامل باقراره الا اذا قدم دليلا كتابيا لا شبهة فيه .

مادة ١٢٨ — اقرار الأخرس يكون بإشارته للمهودة ولا يعتبر اقراره بالإشارة اذا كان يمكنه الاقرار بالكتابة .

مادة ١٢٩ — لا تقبل دعوى بالاقرار الصادر قبل قيام الخصومة أو بعدها ولا الشهادة به الا اذا كان صدوره أمام قاض بمجلس القضاء أو كان مكتوبا وعليه امضاء المقر أو ختمه أو وجدت كتابة تدل على صحته .

الفصل الثاني

في الأدلة الخطية

مادة ١٣٠ — الاقرار بالكتابة كالاقرار باللسان .

مادة ١٣١ — تنقسم الأوراق الى رسمية وغير رسمية .

مادة ١٣٢ — الأوراق الرسمية هي كل ورقة تصدر من موظف في احدى المصالح العمومية مختص بمقتضى وظيفته باصدارها ويدخل في ذلك وثائق الزواج والطلاق . والأوراق الرسمية هي ما عدا ذلك .

مادة ١٣٣ — كل سند شرعى صادر من المحاكم الشرعية مطابق لما في سجله مستوف شروطه الشرعية يعد حجة فيما تحرره على من كان شاهدا عليه أو على من تلقى الحق عنه .

مادة ١٣٤ — الأوراق الرسمية سواء أكانت سندات أم محررات تكون حجة على أى شخص كان فيه تدون بها مع مراعاة ما جاء بالمادة ١٣٧ من هذه اللائحة من القيود الخاصة بالشهاد بالوقف وكذا التقاسيط والسجلات التى كانه .

بالمديرية والحجج غير المسجلة في الأوقاف القديمة اذا كانت الأعيان المدعاة تحت يد مدعيها .

مادة ١٣٥ — تكون الأوراق غير الرسمية حجة على من يكون موقعاً عليها بامضائه أو ختمه .

مادة ١٣٦ — اذا مات صاحب الخط أو الختم قام مقامه من ينوب عنه شرعاً فيما يشهد به السند الذى فيه خط للتوفى أو ختمه بدون اخلال بما هو مدون بالمادتين ٩٨ و ٩٩ .

مادة ١٣٧ — يمنع عند الانكار سماع دعوى الوقف أو الاقرار به أو استبداله أو الادخال أو الاخراج وغير ذلك من الشروط التى تشترط فيه الا اذا وجد بذلك اشهاد من يملكه على يد حاكم شرعي بالقطر المصرى أو مأذون من قبله كالمبين فى المادة ٣٦٤ من هذه اللائحة وكان مقيداً بدقتر احدى المحاكم الشرعية المصرية .

وكذلك الحال فى دعوى شرط لم يكن مدوناً بكتاب الوقف المسجل وفى دعوى مستحق لم يكن من الموقوف عليهم وقت الدعوى بمقتضى ما ذكر . ولا يعتبر الاشهاد السابق الذكر حجة على الغير الا اذا كان هو أو ملخصه مسجلاً بسجل المحكمة التى بدائرتها العقار الموقوف طبقاً لأحكام المادة ٣٧٣ من هذه اللائحة .

مادة ١٣٨ — الأوراق الرسمية والأوراق العرفية تكون كافية للحكم بدون احتياج الى اثبات آخر معها .

الفصل الثالث

فى الطعن فى الخطوط والأوراق

مادة ١٣٩ — الطعن الذى يجوز توجهه على الخطوط والأوراق ينحصر فى نوعين :

- (الأول) انكار الامضاء أو الختم .
(الثاني) ادعاء التزوير في الأوراق .

الفرع الاول

في انكار الختم أو الامضاء

مادة ١٤٠ - انكار الختم أو الامضاء انما يتوجه على الأوراق غير الرسمية أما ادعاء التزوير فيتوجه على جميع الأوراق رسمية كانت أو غير رسمية .
مادة ١٤١ - اذا أنكر من يشهد عليه السند الامضاء أو الختم أو أنكر ذلك من يقوم مقامه تأمر المحكمة باجراء التحقيق .

ويترب على الأمر باجراء التحقيق ايقاف السير في الدعوى اذا لم يكن للمدعى دليل آخر لاثباتها .

مادة ١٤٢ - يجب في هذه الحالة تحرير محضر تبين فيه حالة السند وأوصافه بيانا كافيا ويوقع عليه رئيس الجلسة وكتاب المحكمة والخصوم ويجب أيضا امضاء نفس السند من رئيس الجلسة وكتاب المحكمة .
مادة ١٤٣ - يكتب أمر التحقيق في محضر الجلسة ويشتمل على ما يأتي :

(أولاً) نذب أحد قضاة الهيئة التي أمرت بالتحقيق فان كان الأمر صادرا من محكمة جزئية كان التحقيق أمام قاضيه .

(ثانيا) تعيين خبير واحد أو ثلاثة من قبل المحكمة أو باتفاق الخصوم .

(ثالثاً) تحديد اليوم والساعة اللذين يكون فيهما مباشرة التحقيق .

(رابعاً) تسليم الورقة المقتضى تحقيقها في قلم كتاب المحكمة ممن هي تحت يده بعد بيان حالتها كما تقدم .

مادة ١٤٤ - يعلن كاتب المحكمة الخبير بالحضور أمام القاضي في اليوم والساعة المحددين لمباشرة التحقيق .

مادة ١٤٥ — يكون التحقيق بمضاهاة الامضاء أو الختم الذى حصل انكاره على ما هو معروف للمنكر من امضاء أو ختم .

مادة ١٤٦ — الأوراق التى يجوز للمضاهاة عليها هى الآتية :

(أولا) الامضاء أو الختم الموضوع على أوراق رسمية .

(ثانيا) امضاء الخصم أو ختمه للتعرف به أمام القاضى للندوب للتحقيق أو

أمام أى موظف رسمى .

(ثالثا) اذا طلب الخصم ولم يحضر جازت المضاهات على الامضاء أو الختم

الذى يثبت بشهادة من عاينوه يمضى أو يحتم على الورقة المقدمة للمضاهاة .

(رابعا) امضاه الذى يكتبه أمام القاضى .

(خامسا) الجزء الذى يعترف الخصم بصحته من الورقة للمقتضى تحقيقها اذا

كانت فيه الفاظ امضائه .

مادة ١٤٧ — الأوراق التى تطلب للمضاهاة عليها ان كانت رسمية يجوز

للقاضى أن يأمر باحضارها من الجهة التى تكون بها ، ويجوز انتقاله مع الخبير

الى محلها للاطلاع عليها بدون نقلها .

وان كانت غير رسمية فعلى للتمسك بالسند احضارها .

مادة ١٤٨ — فى حالة تسليم الأوراق الرسمية لقلم كتاب المحكمة تقوم

الصور التى تنسخ منها مقام الأصل متى كانت ممضاة من القاضى المندوب للتحقيق

وكاتبه والمأمور أو للموظف الذى سلم الأصل ومتى اعيد الأصل الى محله ترد الصورة

للمأخوذة منه الى قلم كتاب المحكمة ويصير ابطالها .

مادة ١٤٩ — يضع أهل الخبرة والخصوم والقاضى وكاتب الجلسة امضاءاتهم

على الأوراق المقتضى المضاهاة عليها قبل الشروع فى التحقيق ويذكر ذلك

فى المحضر .

مادة ١٥٠ — اذا قرر أهل الخبرة بعد المضاهاة اتحاد الخطين أو الاختمين

كان للمحكمة اعتبار السند حجة على المنكر وان قال أنهما مختلفان كان لها القاء

السند وسارت فى الدعوى الأصلية بالطريق الشرعى وكذلك اذا لم تنسب المضاهاة

مادة ١٥١ — اذا لم تتيسر المضاهاة ولم يكن للتمسك بالسند دليل آخر جاز اثبات الاعضاء أو الختم عند الانكار بشهادة من عاينوا الخصم في حالة التوقيع على السند بامضائه أو ختمه .

مادة ١٥٢ — تراعى فيما يتعلق باعمال أهل الخبرة غير ما ذكر القواعد للقررة في الفصل المتعلق بأهل الخبرة .

مادة ١٥٣ — اذا حكم بصحة كل الورقة الواقع فيها الانكار فيحكم على من أنكرها بغرامة أربع مائة قرش .

الفرع الثاني

في دعوى التزوير

مادة ١٥٤ — اذا طعن من يشهد عليه السند بالتزوير فيه قدم تقريراً بذلك بقلم كتاب المحكمة .

مادة ١٥٥ — يترتب على الطعن بتزوير الورقة ايقاف السير في الدعوى اذا لم يكن للدعى دليل آخر لاثباتها .

مادة ١٥٦ — على للدعى أن يسلم الى قلم كتاب المحكمة السند المدعى تزويره اذا كان تحت يده .

مادة ١٥٧ — اذا كان السند تحت يد الخصم المدعى عليه بالتزوير يجب على رئيس المحكمة في حال اطلاعه على تقرير المدعى بالتزوير ان يعين بناء على طلب المدعى من يستلم هذا السند أو يضبطه ويودعه في قلم كتاب المحكمة .

مادة ١٥٨ — اذا امتنع من تحت يده السند المذكور من تسليمه ولم يمكن ضبطه يستبعد من أدلة الدعوى .

مادة ١٥٩ — تبين حالة السند على الوجه السابق في المادة ١٤٢ .

مادة ١٦٠ — يجب على مدعى التزوير أن يعلن المدعى عليه في ظرف ثمانية أيام من تاريخ تقديم التقرير بأدلته على ذلك مع تكليفه بالحضور أمام الجلسة للمناقشة في تلك الأدلة .

مادة ١٦١ — اذا مضى الميعاد للذكور ولم يفعل مدعى التزوير ذلك ولم يبد عذرا مقبولا تقرر للمحكمة سقوط دعوى التزوير .

مادة ١٦٢ — يجوز للمدعى عليه بالتزوير أن يوقف سير التحقيق فيه اذا أقر بأنه غير متمسك بالسند المدعى التزوير فيه .

مادة ١٦٣ — لا تقبل المحكمة من الأدلة في دعوى التزوير الا ما كان متعلقا بها وجائز القبول شرعا .

مادة ١٦٤ — اذا ظهر للمحكمة في الجلسة تزوير السند قررت في الحال الفناء وسارت في الدعوى الأصلية بالطريق الشرعى والأمر بالتحقيق .

مادة ١٦٥ — يشتمل أمر التحقيق على بيان الأدلة التي قبلتها للمحكمة وتعيين القاضى الذى يكون التحقيق بمباشرة واليوم والساعة اللذين يكون فيهما البدء فى التحقيق والتصريح للقاضى اللندوب بتعيين خبير أو أكثر عند الحاجة .

مادة ١٦٦ — اذا اقتضى التحقيق مضاهاة الخطوط أو الأختام وجب أن تراعى القواعد المقررة لذلك في هذه اللائحة .

مادة ١٦٧ — يكون التحقيق بحضور الخصوم أو وكلائهم أو في غيبتهم بعد اعلانهم بالحضور .

مادة ١٦٨ — متى تم التحقيق تحال جميع الأوراق على المحكمة فى جلسة يحددها القاضى ويخبر بها كاتب المحكمة الخصوم ان لم يكونوا حاضرين وقت الأمر بالاحالة .

مادة ١٦٩ — يجوز للمحكمة أن تقرر رد أو بطلان أى سند يتحقق لها أنه مزور ولو لم تقدم لها دعوى بتزويره بشرط أن تبين ادلة ذلك فى القرار .

مادة ١٧٠ — اذا ثبت تزوير سند من السندات أرسلته للمحكمة مع صور المحاضر المختصة به الى قلم النائب العمومى السكائن بدائرة المحكمة .

مادة ١٧١ — من ادعى التزوير وسقط حقه فى دعواه أو عجز عن اثباته يحكم عليه بغرامة التى قرش انما لا يحكم عليه بشئ اذا ثبت بعض مدعاه من التزوير .

الفصل الرابع

في الشهادة

مادة ١٧٢ - يجوز اثبات الدعوى بشهادة المدول مع مراعاة ما هو مدون بالمادة ١٣٨ .

مادة ١٧٣ - اذا امتنع الشهود عن الحضور بمجرد طلب الخصم ذلك منهم وجب تكليفهم بالحضور على يد محضر أو أحد رجال الضبط بميعاد يوم واحد مقدما غير مواعيد المسافة للبينة بالمادة ٥٣ من هذه اللائحة . فاذا لم يحضر الشاهد لأداء الشهادة بعد تكليفه بالحضور على الوجه المعتبر قانونا يحكم عليه بفرامة قدرها مائة قرش أميرى .

واذا اقتضى الحال حضوره يكلف ثانيا بالحضور وعليه مصاريف ذلك التكليف .

واذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن الاجابة أو اذا امتنع الشاهد عن الحضور بعد تكليفه به مرة ثانية يحكم عليه بفرامة مائتا قرش أميرى .
واذا حضر الشاهد الذى تأخر عن الحضور وأبدى أعذارا صحيحة جاز اعفاؤه من الغرامة بقرار من المحكمة التى أصدرته .

مادة ١٧٤ - متى حضر الشهود بين يدي القاضى سمع شهادة كل منهم على انفراد بعد أن يسأله عن اسمه ولقبه وصنعتة ووظيفته ومحلّه ونسبه وجهة اتصاله بالخصوم بالتقاربة أو الاستخدام أو غيرها وبعد أن يحلفه اليمين الشرعية . ولا يشترط في شهادة الاستكشاف تحليف اليمين بل يكفي فيها مجرد الأخبار ممن يوثق به .

مادة ١٧٥ - يكفي في قبول الشهادة أن تطابق شهادة أحد الشاهدين شهادة الآخر في المعنى وان اختلفت الألفاظ .

وكذا في مطابقة الشهادة للدعوى ولا يشترط في قبولها لفظ أشهد .

مادة ١٧٦ — اذا أغفل الشاهد شيئا يجب ذكره سأله القاضي عنه ولا يعد ذلك تلقينا الا اذا كان مما يزيد علمه .

مادة ١٧٧ — يكفي في تعيين الشهود له أو المشهود عليه ذكر ما يعرف به ولو الاسم والشهرة فقط .

مادة ١٧٨ — اذا ذكر الشاهد الحدود وأخطأ في مقدار المساحة قبلت شهادته .

مادة ١٧٩ — تكفي شهادة الاستكشاف في القضاء بالنفقات بأنواعها وأجرة الحضانة والرضاع والسكن والشروط التي يتوقف عليها القضاء بشيء مما ذكر .

مادة ١٨٠ — تكفي الشهادة بالدين وان لم يصرح ببقائه في ذمة المدين وكذا الشهادة في العين .

مادة ١٨١ — تكفي الشهادة بالإيلاء أو الوصية وان لم يصرح باصرار الموصى الى الوفاة .

مادة ١٨٢ — يسأل القاضي الشاهد عن الأزمنة والأمكنة وغيرها وعن طريق علمه بالمشهود به وكيفية وصوله اليه وعن مجلس الشهادة وغير ذلك مما تبين به درجة شهادته بدون حاجة الى التزكية .

مادة ١٨٣ — للمشهود عليه أن يبين للقاضي ما يخل بشهادة الشاهد شرعا وكذلك له أن يوجه الى الشهود بواسطة رئيس الجلسة الأسئلة التي يرى لزوم سؤالهم عنها وعلى الرئيس أن يوجه تلك الأسئلة الا اذا رأت المحكمة أنها غير مفيدة فتقرر رفضها مع تدوين ذلك كله بالحضر .

مادة ١٨٤ — اذا طعن للشهود عليه في الشهود طعنا غير شرعي رفضته المحكمة وان كان شرعيا وأراد تأجيل القضية لاثباته لا تؤجل الا الى الجلسة التالية فان لم يثبت رفضت الطعن .

مادة ١٨٥ — اذا قررت المحكمة الاحالة على التحقيق تبين في قرارها الوقائع المراد اثباتها .

مادة ١٨٦ — اذا قدم أحد الخصوم بينة لأبواب واقعة كان للخصم الآخر الحق دائماً في إثبات عدم صحة تلك الواقعة بكافة طرق الابواب . وتتبع جميع اجراءات الابواب في حق الخصوم على السواء .
مادة ١٨٧ — تكتب شهادة كل شاهد وما يتعلق بها بالتفصيل في محضر الجلسة .

مادة ١٧٨ — تتلى شهادة كل شاهد عليه وله أن يصححها بالجلسة ثم يوقع عليها بالمشاء أو ختمه .

مادة ١٨٩ — اذا امتنع الشاهد من الامضاء أو الختم أو كان لا يمكنه الكتابة أو ليس له ختم وجب ذكر ذلك في المحضر .

مادة ١٩٠ — اذا كان للشاهد عذر يمنعه عن الحضور تنتقل المحكمة لسماع شهادته ولها أن تندب أحد قضاها لسماعها وعلى المحكمة أن تعلن الغائب من الخصوم بالميعاد المحدد لسماع الشهادة .

مادة ١٩١ — اذا قال الشاهد لا شهادة لي لا تقبل شهادته بعد ذلك وكذا اذا قال للدعي ليس لي شهود ثم أحضر شهوداً أو حصر شهوده وقال ليس لي سواهم ثم أراد الاستشهاد بشهود آخرين لا يقبل منه الا فيما تسمع فيه الشهادة حسبة .

مادة ١٩٢ — اذا مات الشهود أو عابوا فلمحاكم أن تحكم بشهاداتهم .

مادة ١٩٣ — للقاضي اذا ثبت لديه أن الشاهد شهد زوراً أن يحضر محضراً بذلك ويرسله الى قلم النائب العمومي المختص ويكون هذا المحضر معتبراً أمام المحاكم الأهلية .

الفصل الخامس

في العجز عن الابواب

مادة ١٩٤ — اذا كلف أحد الخصوم باثبات دعواه فلم يأت بدليل أو أتى

بدليل غير مفيد للآثبات وتكرر ذلك منه ثلاث جلسات جاز اعتباره عاجزا عن الآثبات فإن لم يطلب اليمين أو حلف خصمه بالطريق الشرعي حكمت المحكمة برفض الدعوى .

مادة ١٩٥ - إذا كلف الخصم بمحضر شهوده وأدلته فلم يفعل قررت المحكمة احضار جميع شهوده وتقديم جميع أدلته في جلسة أخرى فإن أحضر الشهود كلهم أو بعضهم وقدم الأدلة كذلك ولم يكن ذلك كافيا للآثبات اعتبر عاجزا وسارت المحكمة على وجه ما تقدم في المادة السابقة . وكذلك إذا لم يحضر شهودا ولم يقدم أدلة .

مادة ١٩٦ - إذا حكم برفض دعوى اللدعي لعجزه عن إثباتها أولا اعتباره عاجزا فلا تسمع منه مرة أخرى بعد ذلك وهذا لا يمنع من الطعن في هذا الحكم بالطرق المنصوص عنها في هذه اللائحة .

الفصل السادس

في اليمين والنكول

مادة ١٩٧ - إذا عجز اللدعي عن إثبات دعواه أو اعتبر عاجزا وطلب تحليف خصمه لحلف أو نكل حكم بمقتضى الحلف أو النكول .

مادة ١٩٨ - لا يعتبر الحلف أو النكول الا اذا كان أمام المحكمة أو أمام من يندب لذلك من القضاة .

مادة ١٩٩ - يجب على المحكمة أن تبين في محضرها الوقائع التي يستحلف الخصم عليها وعلى من توجهت عليه أن يحلف كما قررت المحكمة .

مادة ٢٠٠ - إذا كان لمن توجهت عليه اليمين عذر منعه عن الحضور تنتقل المحكمة أو تندب أحد قضاتها لتحليفه بحضور الخصم الآخر .

وإذا تخلف طالب اليمين عن الحضور في الميعاد المحدد مع علمه به جاز تحليف الخصم الآخر في غيبته .

وإذا كلف من توجهت عليه اليمين بالحضور لحلقها ولم يحضر بعد اعلانه بالحضور ولم يبد عذرا شرعيا اعتبرنا كلا .

مادة ٢٠١ - اذا كان من توجهت عليه اليمين خارجا عن دائرة المحكمة جاز لها أن تحيل استعلافه على المحكمة الجزئية التي يكون بدائرتها .

مادة ٢٠٢ - اذا اجتمعت دعاوى مختلفة يكفي فيها يمين واحدة على جميعها ولا يلزم التحليف لكل منها على حدة .

مادة ٢٠٣ - يحلف القاضي الخصم فيما يكون فيه التحليف بلا طلب .

مادة ٢٠٤ - يعتبر في حلف الأخرس ونكوله اشارته المصودة ان كان لا يعرف الكتابة فان كان يعرفها فحلفه ونكوله بها .

مادة ٢٠٥ - لا يجوز التوكيل في تأدية اليمين .

ولا يجوز للتوكيل في الخصومة طلب اليمين من الخصم الآخر الا بتوكيل خاص .

مادة ٢٠٦ - يجب أن يذكر بالمحضر في جميع الأحوال صيغة اليمين التي حلفها من توجهت عليه .

الفصل السابع

في انتقال المحكمة لحل النزاع

مادة ٢٠٧ - يجوز للمحكمة أن تنتقل لمعينة المتنازع فيه أو تنسحب أحد قضائها لذلك ويذكر في القرار الصادر بذلك ميعاد المعينة .

مادة ٢٠٨ - لا حاجة الى اعلان القرار المذكور اذا كان صادرا بمواجهة الخصوم فان لم يكن صادرا بمواجهتهم وجب اعلانه للقائب بمعرفة كاتب الجلسة قبل للميعاد بأربع وعشرين ساعة غير مواعيد للسافة .

مادة ٢٠٩ - تحوز المحكمة أو القاضي محضرا يشتمل على الأعمال المتعلقة بالمعينة .

مادة ٢١٠ - يجوز للمحكمة او لمن تنسبه من قضائها تعيين اهل خبرة للاستعانة به في المعينة .

الفصل الثامن

في أهل الخبرة

مادة ٢١١ — اذا رأت المحكمة أن تستعين بأهل الخبرة عينت واحدا أو ثلاثة ممن تثق بهم .

مادة ٢١٢ — متى قررت المحكمة تعيين أهل خبرة جازها أن تأمر بوقف السير في القضية أو بتأجيلها الى أجل مناسب فاذا أمرت بالايقاف لا تقدم القضية للجلسة الا بعد تقديم تقرير الخبير وتحديد جلسة لنظرها بناء على طلب أحد الخصوم .

مادة ٢١٣ — يجوز للمحكمة أن تعين أهل خبرة ليعطوا رأيهم أمام الجلسة شفها بدون احتياج لتقديم تقرير وفي هذه الحالة يكتب رأيهم بمحضر الجلسة .

مادة ٢١٤ — يشتمل قرار التمين على ذكر أسماء الخبراء وعلى المواد التي يراد أخذ قولهم عنها وعلى الترخيص لهم بما قد تحتاجه تلك المواد من الأعمال المستعجلة وعلى تحديد اليوم والساعة اللذين يجب عليهم الحضور فيها أمام رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه عند غيابه لتحديد ميعاد الشروع في العمل .
واذا رأت المحكمة أن ترخص للخبير بجمع أقوال من له علم بوقائع تفيد في مأموريته ذكرت ذلك أيضا في القرار .

وتحدد المحكمة مبلغ الأمانة الواجب ايداعه في الخزانة على ذمة مصاريف الخبير وأتعابه وتبين مايسرف له منه لمباشرة مأموريته .

مادة ٢١٥ — اذا لم يكن الخصوم حاضرين وقت تعيين الخبراء فعلى كاتب المحكمة اعلانهم بذلك .

مادة ٢١٦ — اذا أراد أحد الخصوم رد من تعين من أهل الخبرة وجب عليه اعلان الخصم بالحضور أمام المحكمة لتلك قبل مضي ثلاثة أيام من تاريخ

قرار التعيين ان كان صادرا بمواجهته أو من تاريخ اعلانه به ان كان صادرا في غيبته والا سقط حقه .

مادة ٢١٧ - لا يقبل من أحد الخصوم رد أهل الخبرة للمعينين بانتخابهم الا اذا كان سبب الرد حادثا بعد التعيين .

مادة ٢١٨ - يجوز رد أهل الخبرة اذا كان ممن لا تقبل شهادته شرعا لاحد الخصوم .

مادة ٢١٩ - يجب أن يفصل في رد أهل الخبرة في أول جلسة الا لسبب يقتضى التأخير ويذكر ذلك في المحضر .

مادة ٢٢٠ - يجب على من يتعين من أهل الخبرة أن يحضر للمحكمة متى أعلن بذلك ليطلع على قرار تعيينه وعلى كاتب المحكمة أن ينسخ له صورة منه .

مادة ٢٢١ - بعد اطلاع الخبير على قرار تعيينه يحضر في اليوم نفسه أمام رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه عند غيابه لتحديد الميعاد الذي يباشر فيه ما عين له ويكتب محضرا بذلك

وعلى الخبير اعلان من لم يكن حاضرا من الخصوم بالميعاد المذكور .

مادة ٢٢٢ - على الخصوم أو وكلائهم أن يحضروا مع أهل الخبرة وقت مباشرة العمل فان لم يحضروا أو أحدهم فلا أهل الخبرة مباشرة العمل في حالة الغيبة وكان عملهم حينئذ معتبرا .

مادة ٢٢٣ - على أهل الخبرة سماع أقوال الخصوم ومن رخصت له المحكمة بأخذ أقوالهم .

مادة ٢٢٤ - يذكر في المحضر الشتمل على أعمال أهل الخبرة أقوال الخصوم ومن رخص له بأخذ أقوالهم ويوقع عليه من الجميع .

مادة ٢٢٥ - يضع أهل الخبرة تقريرا ببيان أعماله ورأيه والأوجه التي استند عليها .

مادة ٢٢٦ - يجب على الخبير أن يؤدي مأموريته ويقدم تقريره في زمن لائق ويجوز تحديد ذلك الزمن في القرار الصادر بتعيين الخبير ويكون

التحديد واجبا اذا طلبه أحد الخصوم .

مادة ٢٢٧ — اذا لم يقدم أهل الخبرة تقريره في المدة التي تستلزمها حالة العمل جاز لمن يطلب من الخصوم التعجيل أن يعلنه بالحضور أمام المحكمة بميعاد ثلاثة أيام على الأقل .

وعلى المحكمة ولو في غيبته أن تقرب له ميعادا لتقديم تقريره أو تستبدل به غيره .

مادة ٢٢٨ — يجب على الخبير أن يودع بنفسه أو بمندوبه الخاص في قلم كتاب المحكمة تقريره مرفقا بجميع الاوراق التي يكون قد استلمها من الخصوم .
ماده ٢٢٩ — يرفق الخبير بالتقرير كشفا بالبيانات الآتية :

(أولا) عدد أيام العمل وساعاته من كل يوم .

(ثانيا) بيان عدد الانتقالات وتوضيح للمسافات التي قطعها .

(ثالثا) للمصاريف التي صرفها ومستندات ذلك .

مادة ٢٣٠ — بعد تسليم التقرير لقلم كتاب المحكمة يجوز لأحد الخصوم أن يطلب تحديد جلسة لنظر القضية ويعلن خصمه بذلك .

٢٣١ — أجور الخبراء ومصاريفهم تقدرها المحكمة التي تنظر الدعوى بأمر محرر في آخر التقرير .

واذا مضى أربعة أشهر من تقديم التقرير ولم يصدر حكم في الدعوى جاز للخبير أن يقدم طلبا بتقدير أجرته للرئيس أو للقاضي .

وتذكر القيمة المقدرة بالمباراة والارقام ويوقع على ذلك من الرئيس والكتاب .

مادة ٢٣٢ — يلاحظ في تقدير أتعاب الخبير أهمية القضية واعمال الخبير والزمن الذي قضاه في القيام بما كلف به وللصاريف التي تكلفها ويجب تقدير المصاريف على حدة .

مادة ٢٣٣ — يكون تقدير الاجرة بمراعاة ما يأتي :

(أولا) لا يجوز أن يزيد التقدير على مائتي قرش لكل يوم من أيام العمل إلا في الاحوال الاستثنائية الخاصة مع ذكر ذلك في أمر التقدير .

(ثانيا) للمقدر تنقيص عدد الأيام والساعات اذا ظهر له أن الأعمال التي قام بها الخبير ما كانت تستغرق الوقت الذي خصمه لها .
(ثالثا) كل عمل يكون زائدا على ما رخصت المحكمة بعمله لا يعتبر في تقدير الاجرة الا اذا كانت حالة العمل تقتضيه .

مادة ٢٣٤ - تقدير الاجرة يكون نافذا على الخصم الذي طلب تعيين أهل الخبرة أو كان تعيين الخبير في مصلحته ومن بعد صدور الحكم في الدعوى يكون نافذا أيضا على المحكوم عليه .

مادة ٢٣٥ - لا يستحق الخبير أجره أتعاب ولا مصاريف اذا قضى بالغاء تقريره لعدم مراعاته ما تقتضيه نصوص هذه اللائحة ولا في الحالة التي يكلف فيها بأتمام عمل يتبين للمحكمة أنه ناقص بسبب تقصيره أو إهماله أو جهله وكذلك لا يستحق أجرا على الايضاحات التي تدعوه المحكمة لتقديمها شفاها في الواضع الفاضة من تقريره .

مادة ٢٣٦ - تقبل المعارضة في تقدير الأجرة من الخصوم وأهل الخبرة في الأيام الثلاثة التالية ليوم اعلان الأمر بتقديرها وتكون بمرضىة تقدم لرئيس المحكمة أو للقاضي الجزئي ويترتب عليها ايقاف تنفيذ الأمر المذكور .

مادة ٢٣٧ - ترفع المعارضة الى المحكمة وعلى كاتبها أن يكلف الخصوم وأهل الخبرة بالحضور أمامها لنظرها في الميعاد الذي يحدد لذلك .

مادة ٢٣٨ - اذا لم يحضر الخصوم أو أحدهم أمام المحكمة لنظر المعارضة بعد تكليفهم بذلك فصلت فيها ويكون فصلها نهائيا .

مادة ٢٣٩ - للخصم الذي حصل على قرار بنقص أجره أهل الخبرة أن يتمسك به على الخصم انذى دفعها بناء على التقدير الاول ولهذا الخصم أن يرجع على أهل الخبرة .

مادة ٢٤٠ - لا تكون المحكمة مقيدة برأى أهل الخبرة .

مادة ٢٤١ - يجوز عند الاقتضاء تكرار تعيين أهل الخبرة السابقين أو غيرهم .

الفصل التاسع

في انقطاع المرافعة وفي التنازل عن الدعوى

مادة ٢٤٢ — اذا توفي في أثناء الدعوى أحد الخصوم أو خرج عن أهلية الخصومة أو زال عنه الوصف الذي كان باعتباره خصما في الدعوى أوقفت المحكمة السير فيها .

فاذا جاء وارث المتوفى أو وصيه أو من يقوم مقام من خرج عن أهلية الخصومة أو مقام من زال عنه ذلك الوصف وبأثر السير في الدعوى قبلت المحكمة منه واعتبرت كافة الاقوال والطلبات المقدمة اليها من الخصوم قبل ذلك .

مادة ٢٤٣ — اذا حصل إيقاف السير بناء على سبب من الاسباب واستمر ذلك الايقاف ثلاث سنين من تاريخ آخر عمل في الدعوى ولم يعمل أحد الخصوم أى عمل من أعمال السير فيها قررت المحكمة بناء على طلب احد الخصوم او من تلقاها نفسها بناء على طلب كاتبها اعتبار القضية كأن لم تكن قد رفعت أمامها .

مادة ٢٤٤ — يقدم الطلب بما ذكر على حسب القواعد المقررة لتقديم الدعاوى الى المحاكم .

مادة ٢٤٥ — القرار المذكور يترتب عليه سقوط كل حق اكتسبه المدعى بسبب اعلان الدعوى أو رفعها .

مادة ٢٤٦ — اذا كان القرار المذكور صادرا من محكمة الاستئناف يصير به الحكم المستأنف نهائيا .

مادة ٢٤٧ — لا يعتبر المدعى متنازلا عن دعواه بعد رفعها الا اذا أعلن خصمه بذلك .

مادة ٢٤٨ — ليس للمدعى عليه أن يعارض في التنازل عن الدعوى المعلن له من قبل المدعى الا اذا طلب منع معارضته أو كان قد ادعى عليه دفعا لها

الفصل العاشر

في رد القضاة عن الحكم

مادة ٢٤٩ — يجوز رد القضاة عن الحكم في القضايا عن الفصل في مواد التصرفات بأحد الأسباب الآتية :

(أولاً) اذا كان القاضى عن لا تقبل شهادته شرعا لأحد الخصوم أو وكلائهم .

(ثانياً) اذا كان للقاضى أولم لا تقبل شهادته له شرعا خصومة قائمة مع طالب الرد اذا كانت الدعوى بتلك الخصومة قد أقيمت من طالب الرد بعد اقامة الدعوى التى طلب فيها الرد .

(ثالثاً) اذا كان القاضى وكيلاً عن أحد الخصوم فى أعماله الخصوصية .

(رابعاً) اذا كان القضاء لأحد الخصوم أو عليه يجر منفعة للقاضى أولم لا تقبل شهادته له أو يدفع عنه مضرة .

(خامساً) اذا أبدى القاضى لأحد الخصوم رأيه فى القضية .

(سادساً) اذا كان القاضى أدى شهادة فى الدعوى .

(سابعاً) اذا قبل القاضى هدية من أحد الخصوم من وقت الشروع فى الدعوى الى أن تنتهى .

(ثامناً) اذا كان للقاضى دعوى قائمة مماثلة للدعوى التى طلب فيها الرد .

مادة ٢٥٠ — يجب على القاضى الذى يعلم اتصاف نفسه بأحد أسباب الرد أن يخبر به المحكمة فى غرفة مشورتها وهى تقرر لزوم امتناعه عن الدعوى أو عدمه .

مادة ٢٥١ — يجب تقديم الرد قبل الشروع فى المرافعة والاسقط حق طالبه وفى حالة ما اذا كان الرد فى حق قاض منسوب من طرف المحكمة لعمل من الاعمال المتعلقة بالدعوى يقدم الطلب فى ظرف ثلاثة أيام من يوم نديه ان كان

قرار النذب صادرا بمواجهة طالب الرد وتبتدىء الايام الثلاثة من يوم اعلانه ان كان صادرا في غيبته .

مادة ٢٥٢ — لا يسقط حق طالب الرد اذا حدثت أسباب بعد مضي المواعيد المقررة لتلك أو أثبت الخصم أنه لم يعلم بها الا بعد مضي تلك المواعيد .
مادة ٢٥٣ — يحصل الرد بتقرير يقدم بقلم كتاب المحكمة من الخصم أو من وكيله المرخص له بذلك ويرفق التوكيل بالتقرير ويودع طالب الرد في الوقت نفسه مبلغا قدره ١٠٠٠ قرش على سبيل الامانة تخصص لسداد القرامة المنصوص عنها في المادة ٢٧١ .

واذا كان الرد واقعا في حق قاض جلس أول مرة لسماع الدعوى بمواجهة الخصوم فيجوز الرد بمذكرة تعطى لكتاب المحكمة الحاضر بالجلسة بشرط تجديده بقلم كتاب المحكمة في ظرف اربع وعشرين ساعة .
مادة ٢٥٤ — يلزم أن يكون طلب الرد مشتملا على أسبابه وترفق به الأوراق المستند عليها فيه .

مادة ٢٥٥ — على قلم كتاب المحكمة أن يرفع تقرير الرد الى رئيس المحكمة في ظرف ٢٤ ساعة من تاريخ استلامه .

مادة ٢٥٦ — اذا كان القاضى المطلوب رده مندوبا من محكمة أخرى لعمل يتعلق بها فعلى الرئيس أن يأمر بإرسال التقرير وما معه من المستندات الى المحكمة التابع لها القاضى المندوب .

مادة ٢٥٧ — على رئيس المحكمة التابع لها القاضى المطلوب رده أن يطلعه على تقرير الرد وما معه من الأوراق وتأمر بتسليم صورة من التقرير اليه .

مادة ٢٥٨ — على القاضى المطلوب رده أن يجيب بالكتابة في المدة التي يعينها الرئيس عن أسباب طلب الرد .

مادة ٢٥٩ — اذا اعترف بأسباب الرد أو امتنع من نفسه عن نظر الدعوى نذب الرئيس بدله .

مادة ٢٦٠ — اذا اعترف ولم يتمتع نصحه الرئيس بالامتناع فان امتثل ندب بدله والا فيحيل الاوراق على الجلسة للفصل فيها .

مادة ٢٦١ — اذا لم يعترف أو لم يجب في اليعاد المحدد يندب الرئيس قاضيا لسماع أقوال طالب الرد والقاضى المطلوب رده ويرفع اليه تقريراً . وعلى الرئيس أن يحدد جلسة لنظر ذلك .

مادة ٢٦٢ — يتلى التقرير ويصدر الحكم في حال انعقاد الجلسة بدون مرافعة .

مادة ٢٦٣ — اذا ثبت لدى المحكمة من اعتراف القاضى المطلوب رده أو من المستندات الكتابية التى قدمها طالب الرد أنها موجبة له حكمت باجتناب القاضى لنظر الدعوى بناء على تلك الاسباب دون غيرها .

مادة ٢٦٤ — اذا ظهر المحكمة أن الاسباب لا توجب الرد أو جردها القاضى ولم يوجد ما يثبتها من المستندات الكتابية حكمت برفض طلب الرد الا اذا أجازت المحكمة لطالب الرد اثبات الوقائع المدعى بها بالبينة متى رأت أن الظروف ترجح صحتها .

مادة ٢٦٥ — حكم الرفض يقبل الاستئناف من طالب الرد فقط .

مادة ٢٦٦ — طلب الاستئناف يكون بتقرير لقلم كتاب المحكمة فى اليوم التالى لصدور الحكم بالرفض .

مادة ٢٦٧ — يرسل الحكم وطلب الاستئناف وكافة الأوراق المتعلقة بطلب الرد الى قلم كتاب محكمة الاستئناف .

مادة ٢٦٨ — على قلم كتاب محكمة الاستئناف تقديم تلك الاوراق اليها فوراً وتحكم فيها فى أقرب وقت على حسب القواعد المقررة سابقاً بغير احتياج لسماع أقوال الخصوم .

مادة ٢٦٩ — اذا طلب رد جميع قضاة محكمة استئنافية أو بعضهم بحيث لم يبق من عددهم من يكفى للحكم يقدم التقرير لقلم كتاب المحكمة وبعداجابة

القضاة المطلوب ردم شكل محكمة خاصة من ثلاثة قضاة للفصل في ذلك على وجه ماسبق اذا اقتضى الحال ذلك .

مادة ٢٧٠ - تشكل المحكمة الخاصة من قضاة للمحكمة الاستئنافية الذين لم يطلب ردمهم ومن رؤساء المحاكم الابتدائية الأخرى ونوابهم ويكون التشكيل بقرار من وزير الحفانية .

مادة ٢٧١ - الحكم الصادر برفض طلب الرد يجوز أن يحكم فيه على طالبيه بغرامة من أربعمائة قرش الى أربعة آلاف قرش .

مادة ٢٧٢ - في أثناء الاجراءات المتعلقة بالرد توقف الدعوي على ما هي عليه الى أن يفصل فيه لكن يجوز للمحكمة عند الضرورة وطلب الخصم أن تدب لنظر القضية من قضائها بدل من طلب رده .

الباب الرابع

في الأحكام

الفصل الأول

قواعد عمومية

مادة ٢٧٣ - متى تمت المرافعة ولم يبق لدى المحكمة الا الحكم تحكم فوراً ويجوز أن تؤخر صدور الحكم لميعاد لا يتجاوز ثمانية أيام الا اذا وجد سبب قوى شرعى يقتضى التأخير أكثر من ذلك بشرط بيانه في المحضر .

مادة ٢٧٤ - للدعوة في الأحكام تكون سرا بين القضاة .

مادة ٢٧٥ - لا يجوز للمحكمة أن تسمع توضيحات من أحد الخصوم أو وكلائهم في حالة الدعوى الا بحضور الخصم الآخر وكذلك لا يسوغ في وقت الدعوى قبول أوراق من أحد الخصوم بدون اطلاع الخصم الآخر عليها مقدماً .

مادة ٢٧٦ — يجمع الرئيس الآراء بعد لندالة ثم يعطى رأيه ويكون صدور الأحكام بالتطبيق لنص للمادة ١٧ وللمادة ٢٨٠ من هذه اللائحة .

مادة ٢٧٧ — متى اتحدت الآراء أو توفرت الأغلبية وجبت كتابة صيغة الحكم وعلى جميع القضاة أن يوقعوا عليها بامضاءاتهم ولا يجوز أن يذكر أن كان الحكم صادرا بالاتحاد أو بالأغلبية .

مادة ٢٧٨ — يشترط في القضاة الذين يحكمون في الدعوى أن يكونوا قد سمعوا المرافعة فيها والا كان الحكم ملغى .

ويجب أيضا أن يكونوا حاضرين تلاوة الحكم وأن تكون تلاوته في جلسة علنية .

ومع ذلك اذا حصل لأحد القضاة مانع لا يمكن دفعه يمنعه عن الحضور وقت التلاوة فيكفي بأن يضع ذلك العضو امضاه على نسخة الحكم الأصلية قبل تلاوته .

مادة ٢٧٩ — يجب أن تكون الأحكام مشتملة على الأسباب التي بنيت عليها والا كانت ملغاة واذا كان في الوجه الشرعى الذى بنى الحكم عليه خفاء ذكر فيه ذلك الوجه .

مادة ٢٨٠ — تصدر الأحكام طبقا للمدون في هذه اللائحة ولا يرجع الأقوال من مذهب أبى حنيفة ما عدا الأحوال التي ينص فيها قانون للمحاكم الشرعية على قواعد خاصة فيجب فيها أن تصدر الأحكام طبقا لتلك القواعد .

مادة ٢٨١ — يحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها واذا تضمن الحكم ثبوت حق لكل من الخصوم على الآخر فيما يدعيه كله أو بعضه جاز الحكم بالمقاصة في المصاريف أو تخصيصها عليهم بحسب ما تراه المحكمة وتقدره في حكمها .

مادة ٢٨٢ — تقبل المعارضة في تقدير المصاريف من الخصوم بالكيفية والأوضاع المقررة في المواد ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ من هذه اللائحة .

الفصل الثاني

في الأحكام القباية

مادة ٢٨٣ — إذا لم يحضر المدعى عليه لا بنفسه ولا بوكيل عنه بعد اعلانه في الميعاد الذى حدده له تسمع الدعوى وأدلتها ويحكم فى غيبته بدون اعدار ولا نصب وكيل .

مادة ٢٨٤ — لا يصح التمسك بالحكم أو القرار الصادر فى حال الغيبة الا بعد ارفضاخ الجلسة التى صدر فيها .

الفصل الثالث

فى الاحكام الحضورية والمعتبرة كذلك

مادة ٢٨٥ — الاحكام الحضورية هى التى تصدر فى غير الاحوال المبينة فى الفصل السابق .

مادة ٢٨٦ — اذا غاب المدعى عليه بعد الجواب عن الدعوى بالانكار واثباتها بالطرق الشرعية حكم عليه فى غيبته بدون اعلان ويعتبر الحكم صادرا فى مواجهة الخصوم .

وكذلك اذا غاب المدعى عليه بعد الجواب عن الدعوى بالاقرار .

مادة ٢٨٧ — اذا كانت الدعوى على جملة أشخاص وحضر بعضهم وتختلف البعض جاز للمدعى أن يطلب من المحكمة الحكم بثبوت الغيبة وتأخير الدعوى الى ميعاد يمكن فيه اعلان ذلك الحكم الى الغائب وتكليفه مرة ثانية بالحضور وبعد ذلك ان تغلف أحد فالحكم الذى يصدر فى الدعوى لا تقبل فيه المعارضة منه .

مادة ٢٨٨ — اذا لم يكن الخصوم حاضرين وقت النطق بالحكم لا تشطب المحكمة القضية وتقرر ما يقتضيه الحكم الشرعى فيها .

الباب الخامس

في طرق الطعن في الأحكام

مادة ٢٨٩ — طرق الطعن في الأحكام هي المعارضة والاستئناف والخمس
اعادة النظر وطلب التفسير .

الفصل الأول

في المعارضة في الأحكام الضائية

مادة ٢٩٠ — تقبل المعارضة في كل حكم صادر في الضائية ما عدا الأحكام
للتعبرة صادرة في مواجهة الخصوم بمقتضى هذه اللائحة فإنه لا يجوز الطعن فيها الا
بطريق الاستئناف .

وكذا تقبل المعارضة في كل قرار صادر في الضائية بعزل ناظر الوقف .

مادة ٢٩١ — تقبل المعارضة الى الوقت الذي يعلم فيه المحكوم عليه بتنفيذ
الحكم .

مادة ٢٩٢ — يعتبر المحكوم عليه عالما بالتنفيذ بمجرد اعلان صورة الحكم
التنفيذية اليه بالطرق المقررة .

مادة ٢٩٣ — مدة المعارضة ثلاثة أيام كاملة من تاريخ اعلان الصورة
التنفيذية .

مادة ٢٩٤ — لا تقبل المعارضة الا من الخصم الغائب أو وكيله .

مادة ٢٩٥ — تحصل المعارضة بورقة تملن للخصم على حسب الطرق
المقررة لرفع الدعاوى ويشتمل الاعلان المذكور على البيانات المقررة بالاعلانات
وعلى تاريخ الحكم المعارض فيه وتاريخ اعلانه لمقدم المعارضة والأوجه التي يستند
عليها فيها .

ويجوز حصولها بطلبها كتابة وقت التنفيذ في محضره ، وعلى المكلف بالتنفيذ

أن يوقفه الا في الأحوال التي لا يجوز فيها المعارضة او التي لا توقف المعارضة التنفيذ فيها ويرد الأوراق الى المحكمة فوراً .

وعلى كاتب المحكمة أن يقيد بها في دفتر المختص بقيد المعارضات وفي الحالة الأخيرة يحدد جلسة لنظرها أمام المحكمة و يعلن الخصوم بذلك .

مادة ٢٩٦ — تقدم المعارضة في الاحكام الغائية المحكمة التي أصدرت الحكم .

مادة ٢٩٧ — يترتب على المعارضة إيقاف التنفيذ الا في الأحوال الآتية :
(أولاً) اذا كان الحكم صادراً بالنفقة أو باجرة الرضاعة أو للسكن أو الحضانة أو تسليم الصغير الى أمه .

(ثانياً) اذا كان مأموراً بالنفاذ للوقت في الحكم في الأحوال المستوجبة الاستعجال أو التي يخشى من تأخيرها حصول ضرر .

مادة ٢٩٨ — يجوز مع المعارضة اجراء الوسائل التحفظية .

مادة ٢٩٩ — لا تقبل المعارضة في الحكم بعد الرضاء به كتابة أو قبول تنفيذه بلا عمانية .

مادة ٣٠٠ — ترفض المعارضة اذا قدمت بعد الميعاد المقرر لتقديمها .

مادة ٣٠١ — تتبع المحكمة في نظر المعارضة الطرق المبينة في هذه اللائحة فيما يتعلق بغية المدعى أو المدعى عليه .

مادة ٣٠٢ — اذا لم يحضر المعارض في جلسة المعارضة اعتبرت معارضته كأن لم تكن ولم يبق له الا الاستئناف في ميعاده .

مادة ٣٠٣ — الحكم الذي يصدر في الغيبة بعد المعارضة لا تقبل فيه معارضة مطلقاً ولكن يجوز استئنافه .

الفصل الثاني

في الاستئناف

٣٠٤ مادة — يجوز للخصوم في غير الأحوال المستثناة بنص صريح ،

هذه اللائحة أن يستأنفوا الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم الجزئية أو المحاكم الكلية بصفة ابتدائية .

مادة ٣٠٥ — يجوز استئناف كل حكم أو قرار صادر في الاختصاص أو في الاحالة على محكمة أخرى أو في موضوع الدعوى ولو بالرفض أو بسماع الدعوى أو عدمها أو بالنفاذ المؤقت أو رفضه وكذا يجوز الاستئناف اذا لم تفصل المحكمة في أحد الطلبات .

ويستثنى من ذلك الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم الجزئية بصفة انتهائية كاليمين في المادة الخامسة من هذه اللائحة متى كانت صادرة في موضوع الدعوى ولو بالرفض أو بسماعها أو عدمه . ولا يجوز استئناف شيء من القرارات غير ما سبق الا مع استئناف الحكم في أصل الدعوى .

مادة ٣٠٦ — استئناف الحكم الصادر في أصل الدعوى يترتب عليه استئناف جميع الأحكام والقرارات التي سبق صدورها في أثناء السير في الدعوى ولم يكن سبق استئنافها .

مادة ٣٠٧ — ميعاد استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية خمسة عشر يوما كاملة وميعاد استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الكلية الابتدائية ثلاثون يوما كذلك .

مادة ٣٠٨ — ينتدى بميعاد استئناف الأحكام الصادرة في مواجهة الخصوم وكذلك الحكم المبني على الاقرار من يوم صدورها .
وينتدى بميعاد استئناف الأحكام المعتبرة كذلك من يوم اعلانها .
وينتدى بميعاد استئناف الأحكام الغيابية من اليوم الذي صارت فيه المعارضة غير جائرة .

ويجوز الاستئناف في مدة المعارضة وحينئذ يسقط الحق فيها .
وينتدى بميعاد استئناف الأحكام التي تصدر في المعارضة من يوم اعلانها ان لم تكن صادرة في مواجهة الخصوم .

مادة ٣٠٩ — اذا لم يحصل الاستئناف في الميعاد المقرر يكون الحكم الابتدائي واجب التنفيذ غير قابل للاستئناف .

مادة ٣١٠ — يرفع الاستئناف بورقة تعلن للخصم الآخر بطرق الاعلان المنصوص عليها في هذه اللائحة ويلزم أن تكون مشتملة على البيانات المقررة للاعلانات وعلى تاريخ الحكم المستأنف وتاريخ اعلانه للمستأنف عليه والاسباب التي بني عليها الاستئناف وأقوال وطلبات من رفعه وتكليف الخصم بالحضور أمام محكمة الاستئناف واليوم والساعة اللذين يكون فيهما الحضور .

مادة ٣١١ — تقدم ورقة الاستئناف المذكورة لقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف أو لقلم كتاب محكمة الاستئناف .

مادة ٣١٢ — اذا قدمت ورقة الاستئناف لقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف فعليه أن يرسل أوراق القضية المستأنفة الى محكمة الاستئناف .

أما اذا قدمت لقلم كتاب محكمة الاستئناف فعليه أن يطلب أوراق القضية من المحكمة التي حكمت في الدعوى .

مادة ٣١٣ — على كاتب محكمة الاستئناف في الحالين أن يقيد الدعوى في الجداول العمومية المدققة القضايا متى ورد له أصل الاعلان ثم يقدمها للجلسة المحددة فيه ويكون القيد المذكور بناء على طلب المستأنف .

ومع ذلك اذا سبق دفع الرسم بأكمله يكون القيد بمعرفة قلم كتاب المحكمة من تلقاء نفسه بدون حاجة الى طلب المستأنف .

مادة ٣١٤ — اذا لم يقيد المستأنف الدعوى في ستة أيام ان كانت القضية كلية أو ثلاثة أيام ان كانت جزئية كان الاستئناف ملغى وسقط حقه فيه ان كانت مدته قد مضت ويصبح الحكم المستأنف واجب التنفيذ . ويحصل القيد اما بتقديم أصل الاعلان أو قسيمة دفع ربع الرسم الى كاتب المحكمة الذي يطلب منه قيد الدعوى .

مادة ٣١٥ — يترتب على الاستئناف إيقاف التنفيذ الا في الاحوال الآتية :

(أولاً) إذا كان الحكم صادراً بالنفقة أو بإجرة الرضاعة أو للسكن أو الحضانة أو تسليم الصغير إلى أمه .

(ثانياً) إذا كان مأموراً بالنفاذ للمؤقت في الحكم وذلك في الأحوال المستوجبة الاستعجال أو التي يخشى من تأخيرها حصول ضرر .

مادة ٣١٦ - يحضر الخصوم أو وكلاؤهم في الميعاد المحدد بورقة الاستئناف ويعتبر للمستأنف مدعياً .

مادة ٣١٧ - يعيد الاستئناف الدعوى إلى الحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف وذلك بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط .

ويجب على المحكمة الاستئنافية أن تعيد النظر فيما رفع عنه الاستئناف على أساس الدفوع والأدلة المقدمة إلى محكمة أول درجة وعلى أي دفع أو دليل آخر يقدم في الاستئناف من قبل الخصوم طبقاً للمادة ٣٢١ .

ثم تحكم المحكمة بعد نظر الدعوى طبقاً للمنهج الشرعي أما بتأييد الحكم المستأنف، أو بإلغائه أو بتعديله .

مادة ٣١٨ - تفصل المحكمة الاستئنافية في استئناف وصف الحكم بالنفاذ المؤقت أو رفضه على وجه الاستعجال وبدون انتظار الفصل في الموضوع .
مادة ٣١٩ - إذا لم يحضر المستأنف في الميعاد المحدد اعتبر الاستئناف كأنه لم يكن وصار الحكم الابتدائي واجب التنفيذ إلا إذا كان ميعاد الاستئناف باقياً .
مادة ٣٢٠ - يرفض الاستئناف إذا قدم بعد الميعاد المقرر لرفعه .

مادة ٣٢١ - لا يجوز للخصوم أن يقدموا في الاستئناف طلبات بدعوى جديدة غير الدعوى الأصلية إلا بطريق الدفع للدعوى الأصلية .
ويجوز لهم أن يمدوا أدلة جديدة لثبوت الدعوى أو نفيها .

مادة ٣٢٢ - جميع القواعد المقررة في شأن رفع الدعوى والسير فيها أمام المحاكم الابتدائية تنطبق في الدعوى المستأنفة ، وكذا جميع القواعد المقررة فيما يتعلق بالأحكام والقرارات .

مادة ٣٢٣ - إذا قررت محكمة الاستئناف إلغاء حكم صادر في الاختصاص

أو إحالة الدعوى الى محكمة أخرى وكانت القضية سالحة للفصل في موضوعها لا تردها الى محكمة أول درجة بل تفصل فيها بما يقتضيه للنهج الشرعى .

ويستثنى من حكم هذه المادة أحكام الاختصاص أو الاحالة الصادرة من المحاكم الجزئية في المواد التي يكون حكمها فيها انتهايا ففي هذه الحالة يجب على المحكمة الاستئنافية رد القضية الى المحكمة المختصة .

مادة ٣٢٤ - اذا استؤنف في أثناء سير الدعوى حكم أو قرار من الأحكام والقرارات التي يجوز استئنافها قبل الحكم في أصل الدعوى فبعد الفصل فيه من محكمة الاستئناف ترد القضية لمحكمة أول درجة للسير فيها مع مراعاة مانص عليه في الفقرة الاولى من المادة السابقة .

مادة ٣٢٥ - للمعارضة في الأحكام الاستئنافية الصادرة في الغيبة يلزم تقديمها في ظرف الايام العشرة التالية لاعلان تلك الأحكام والا سقط الحق فيها .

مادة ٣٢٦ - رفع المعارضة المذكورة يكون بتكليف الخصم بالحضور أمام المحكمة بالكيفية والأوضاع المقررة لرفع الدعاوى .

مادة ٣٢٧ - يجوز لكل ذى شأن أن يستأنف التصرف في الأوقاف الصادر من المحكمة الشرعية الابتدائية بصفة ابتدائية في طرف ثلاثين يوما بأكثر من يوم صدور التصرف .

ويجوز لوزير الأوقاف أن يرفع الاستئناف في مسائل الأوقاف الخيرية في الميعاد المذكور .

ويرفع الاستئناف بتقرير يقدم لقلم كتاب محكمة التصرف الابتدائية أو لقلم كتاب المحكمة العليا ، ويترتب على الاستئناف إيقاف تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية الا في اقامة الناظر أو ضم ناظر أو افراد أحد الناظرين بالتصرف وتفصل المحكمة العليا بعد الاطلاع على الاوراق .

ويجوز لها أن تستدعى من ترى لزوما لسنح أقواله وأن تستوفى ما تراه لازما من الاجراءات .

ولمحكمة الاستئناف أن تلقى أو تعدل التصرف للاستئناف أمامها ولها أن تقيم ناظرا عند الغائها التصرف بإقامة الناظر .

مادة ٣٢٨ - كلما رأت دائرة من دوائر المحكمة الشرعية العليا لدى النظر في إحدى القضايا أن المسألة الفقهية أو القانونية المقتضى البت فيها سبق صدور جملة أحكام استئنافية بشأنها يخالف بعضها البعض الآخر أو كان من رأيها المدول فيها عن اتباع مبدأ تقرر في أحكام سابقة جاز لها أن تأمر بتجديد المرافعة في الدعوى .
واحالتها على هيئة المحكمة العليا بأكملها منضم إليها أحد رؤساء المحاكم الابتدائية الشرعية يندبه وزير الحفانية .

الفصل الثالث

في التماس إعادة النظر

مادة ٣٢٩ - يقبل التماس إعادة النظر في الأحكام الانتهائية في الصور الآتية :

- (الأولى) إذا لم يصادف الحكم قولاً في المذهب .
- (الثانية) إذا خالف حكماً موضوعياً نص عليه في قانون المحاكم الشرعية .
- (الثالثة) إذا بنى الحكم على أوراق حكم قضائية تزويرها بعد صدورهما .
- (الرابعة) إذا ظهرت أوراق قاطعة في الدعوى كانت محجوزة بفعل الخصم .
- (الخامسة) إذا صدر حكمان انتهائيان متناقضان في حادثة واحدة بين الخصوم أنفسهم أو من تلقوا الحق عنهم .
- (السادسة) إذا لم يحكم في أحد الطلبات المقدمة للمحكمة أو حكم بشيء لم يطلبه الخصم .

(السابعة) إذا كان في صيغة الحكم تناقض .
ورفع التماس لا يوقف التنفيذ إلا إذا أمرت محكمة التماس بإيقافه .
مادة ٣٣٠ - ميعاد التماس إعادة النظر ثلاثون يوماً من تاريخ صدور

الحكم ان كان حضوريا ، ومن تاريخ انتهاء مدة المعارضة ان كان غيابيا ، ومن تاريخ الحكم بتزوير الأوراق أو ظهورها .

مادة ٣٣١ - يرفع الالتماس بورقة تعلن للخصم بطريق الاعلان للقررة لرفع الدعاوى وتشتمل على بيان السبب الذي انبنى عليه بيبانا كافيا والا كان الالتماس غير مقبول .

مادة ٣٣٢ - يقدم الالتماس للمحكمة التي أصدرت الحكم الا في الصورة الخامسة من المادة ٣٢٩ فانه يقدم بالكيفية الآتية :
اذا كان الحكمان صادرين من محكمة واحدة يقدم الالتماس الى المحكمة التي أصدرتهما .

واذا كانا صادرين من محكمتين جزئيتين تابعتين لمحكمة كلية واحدة يقدم الالتماس للمحكمة الكلية المذكورة .

واذا كانا صادرين من محكمتين جزئيتين تابعتين لمحكمتين كليتين يقدم الالتماس للمحكمة الكلية التابعة اليها المحكمة الجزئية التي أصدرت الحكم الثاني .
واذا كانا صادرين من محكمتين كليتين يقدم الالتماس الى المحكمة العليا .

مادة ٣٣٣ - تنظر المحكمة الالتماس بغير مرافعة فان رآته غير صحيح رفضته .

وان رآته صحيحا قبلته وعينت الجلسة التي ترى فيها حضور الخصوم للمرافعة في أصل الدعوى .

مادة ٣٣٤ - الحكم الذي يصدر برفض الالتماس لعدم صحته والحكم الذي يصدر في موضوع الدعوى بعد قبول الالتماس لا يجوز التماس اعادة النظر فيهما مطلقا .

مادة ٣٣٥ - الحكم الصادر برفض الالتماس يجوز أن يحكم فيه على طالب الالتماس بغرامة لا تزيد على ألفي قرش .

الفصل الرابع

في طلب تصحيح الحكم أو تفسيره

مادة ٣٣٦ — يجوز للخصوم أن يطلبوا مباشرة تصحيح الحكم أو تفسيره من المحكمة التي أصدرته اذا كان في نصه خطأ مادي أو إبهام يمنع من تنفيذه .
مادة ٣٣٧ — ميعاد طلب تصحيح الحكم أو تفسيره ثلاثة أيام كاملة من يوم العلم بالتنفيذ .

مادة ٣٣٨ — يحصل العلم بالتنفيذ بالطرق المبينة في الفصل الأول من هذا الباب المختص بالمعارضة .

مادة ٣٣٩ — يقدم طلب التصحيح أو التفسير الى المحكمة التي أصدرت الحكم بالطرق المعروفة في تقديم الدعاوى وتنظر المحكمة في الطلب بلا مرافعة ثم تصحح الحكم أو تفسره بما يرفع الخطأ أو يزيل الإبهام مع عدم المساس بجوهره .

مادة ٣٤٠ — يجب على الكاتب أن يكتب بهامش الحكم المطلوب تصحيحه أو تفسيره قرار المحكمة الصادر بالتصحيح أو التفسير .

الفصل الخامس

في الطعن في الأحكام ممن تتعدى اليه

مادة ٣٤١ — كل حكم يكون متعدياً لغير المحكوم عليه مباشرة يجوز لمن يتعدى اليه أن يطعن فيه . فإن كان الحكم انتهاياً كان الطعن بطلب إعادة نظر القضية أمام المحكمة التي أصدرته . وإن كان ابتدائياً كان الطعن فيه بطريق الاستئناف .

ويجوز تقديم الطعن في أي وقت إلا اذا سقط الحق في رفع الدعوى بسبب من الاسباب .

لكن اذا كان قد أعلن قبل صدور الحكم بالمواعيد التي حددت لسماع

الدعوى وطرق اثباتها لا يقبل منه الطعن الا بالطرق والأوضاع واللوائح المقررة في هذه اللائحة كالمحكوم عليه مباشرة .

مادة ٣٤٢ — يكون الطعن في الحكم المذكور بورقة تعلن للمحكوم له بطرق الاعلان المقررة لرفع الدعاوى .

الكتاب الخامس

في تنفيذ الاحكام

الباب الأول

قواعد عمومية

مادة ٣٤٣ — لا يجوز تنفيذ حكم الا اذا كان مشمولا من المحكمة التي أصدرته بصيغة التنفيذ وهي :

« يجب على الجهة التي يناط بها التنفيذ أن تبادر اليه متى طلب منها وعلى كل سلطة وكل قوة أن تعين على اجرائه ولو باستعمال القوة الجبرية متى طلب منها ذلك طبقا لنصوص اللائحة » .

مادة ٣٤٤ — لا يجوز تنفيذ الأحكام الصادرة من أول درجة الا بعد مضي ميعاد الاستئناف ما لم يكن التنفيذ المؤقت مأمورا به في الحكم أو منصوصا عليه في هذه اللائحة .

مادة ٣٤٥ — تنفيذ الحكم بالطاعة وحفظ الوالد عند محرمه والتفريق بين الزوجين ونحو ذلك مما يتعلق بالأحوال الشخصية يكون قهرا ولو أدى الى استعمال القوة ودخول المنازل ويتبع رجال التنفيذ في هذه الحالة التعليمات التي تعطى من القاضى الجزئى أو رئيس المحكمة الشرعية الكائن بدائرتها المحل الذى يحصل فيه التنفيذ .

مادة ٣٤٦ — يباد تنفيذ الحكم بطاعة الزوجة مادامت زوجة وكذا الحكم بتسليم الولد .

مادة ٣٤٧ — اذا امتنع المحكوم عليه من تنفيذ الحكم الصادر في النفقات أو في أجره الحضانة أو الرضاعة أو للسكن يرفع ذلك الى المحكمة الجزئية التي أصدرت الحكم أو التي بدآثرتها محل التنفيذ ومتى ثبت لديها أن المحكوم عليه قادر على القيام بما حكم به وأمرته ولم يمثل حكمت بحبسه ولا يجوز أن تزيد مدة الحبس عن ثلاثين يوما اذا أدى المحكوم عليه ما حكم به أو أحضر كفيلا فانه يخلى سبيله وهذا لا يمنع من تنفيذ الحكم بالطرق الاعتيادية .

مادة ٣٤٨ — لا يجوز تنفيذ حكم من الأحكام على من يتعدى اليه غير المتداعين الا بعد اتخاذ جميع اجراءات اعلان تلك الأحكام ووجود شهادة من قلم الكتاب دالة على عدم تقديم طعن في الحكم بطريق المعارضة أو الاستئناف .

مادة ٣٤٩ — يحصل التنفيذ بمعرفة جهات الادارة أو من تعينه وزارة الحفانية لذلك وهم ملزمون باجرائه بناء على طلب الخصم الذي يسلمهم الحكم الواجب التنفيذ .

مادة ٣٥٠ — اذا امتنع من هو منوط بالتنفيذ جاز للخصم أن يرفع شكواه الى رئيس أو قاضي المحكمة الكائن بدآثرتها جهة التنفيذ وعلى القاضي أن يرفع الأمر لوزارة الحفانية .

الباب الثاني

في الاشكال في التنفيذ

مادة ٣٥١ — اذا حصل اشكال في التنفيذ فبعد اتخاذ الاجراءات التحفظية اذا اقتضى الحال ذلك يرفع ما كان منه متعلقا بالاجراءات الوقفية الى المحكمة الجزئية الكائن بدآثرتها محل التنفيذ وما يكون متعلقا بأصل الدعوى يرفع الى المحكمة التي أصدرت الحكم .

مادة ٣٥٢ — على للنوط بالتنفيذ عند حصول اشكال يتعلق بمسألة شرعية أن يحدد في محضره اليوم والساعة اللذين يحضر فيهما الخصوم أمام المحكمة الشرعية لتفصل فيه ويعلنهم بذلك ويرسل الأوراق الى المحكمة أن لم يحضر رافع الاشكال اعتبر الاشكال كأن لم يكن وقض الحكم ولا يقبل منه بذلك اشكال . وان حضر فصلت المحكمة في الاشكال وصار حكمها نهائيا لا يقبل الطعن لا بالمعارضة ولا بالاستئناف .

الباب الثالث

في التنفيذ الموقت

مادة ٣٥٣ — التنفيذ الموقت يكون واجبا لكل حكم صادر بالنفقة أو أجرة الحضانة أو الرضاع أو المسكن أو تسليم الصغير لأمه .
مادة ٣٥٤ — في حالتى الحكم بجزل ناظر وقف أو ضم ناظر اليه يجب مؤقتا اقامة ناظر أو ضم ناظر آخر الى أن يفصل في الخصومة نهائيا ويتقرر الناظر بالطريق الشرعى .

الكتاب السادس

في تحقيق الوفاة والوراثة وفي الاشهادات والتسجيل

الباب الأول

في تحقيق الوفاة والوراثة

مادة ٣٥٥ — تحقيق الوفاة والوراثة يكون أمام قضاة المحاكم الجزئية على حسب الاختصاص المبين في المادة ٢٥ .

مادة ٣٥٦ - على طالب تحقيق الوفاة والوراثة أن يقدم طلبا بذلك الى المحكمة المختصة ويكون الطلب مشتملا على بيان تاريخ الوفاة ومحل اقامة المتوفى وقها وأسماء الورثة ومحل اقامتهم ومحل عقارات التركة .

مادة ٣٥٧ - على المحكمة أن تطلب من جهة الادارة التحرى عما ذكر فى المادة السابقة من عمدة البلدة أو من يقوم مقامه وبعض مشايخها أو مشايخ الأقسام والحارات وأهل قرابة المتوفى .

ويجب أن تكون التحريات عمضاة ممن ذكروا ومصداقا على الامضاءات من جهة الادارة .

مادة ٣٥٨ - اذا رأى القاضى أن التحريات غير كافية أو فيها مخالفة للحقيقة جاز له أن يستأنف التحقيق بنفسه .

مادة ٣٥٩ - على الطالب بعد اتمام التحريات أن يعلن بقية الورثة للحضور أمام المحكمة فى الميعاد الذى يحدد لذلك .

فاذا حضروا جميعا أو حضر البعض وأجاب من لم يحضر بالمصادقة أو لم يجب بشئ أصلا وجب على القاضى تحقيق الوراثة بشهادة من يثق به ومطابقة التحريات المذكورة .

واذا أجاب من لم يحضر بالانكار وجب على الطالب أن يرفع دعواه بالطريق الشرعى .

مادة ٣٦٠ - اذا كان بين الورثة قاصر أو محجور عليه أو غائب قام وصيه أو قيمه أو وكيله مقامه .

مادة ٣٦١ - يكون تحقيق الوفاة والوراثة على وجه ما ذكر حجة فى خصوص الوفاة والوراثة ما لم يصدر حكم شرعى باخراج بعض الورثة أو ادخال آخرين .

الباب الثاني

في الشهادات والتسجيل

مادة ٣٦٢ - على كل محكمة من المحاكم الشرعية ضبط الشهادات بجميع أنواعها وكتابة سندات وتسجيلها على حسب المدون بهذه اللائحة .

ولا يجوز لهذه المحاكم أن تسجل أى شاهد بوقف أو باقرار به أو استبداله أو الادخال أو الاخراج أو غير ذلك من الشروط التى تشترط فيه الا اذا كان مستوفيا الشروط المنصوص عليها فى المادة ١٣٧ من هذه اللائحة .

مادة ٣٦٣ - ضبط الشهادات هو كتابتها بدفاتر المضابط وتحرير سنداتها هو كتابة صورها بالأوراق للتموغة مطابقة لأصلها . وتسجيل السند أو الحكم هو كتابة ما به حرفيا بالسجلات أو حفظ صورته الشمسية .

مادة ٣٦٤ - تؤخذ الشهادات فى المحاكم الكلية لدى الرئيس أو من يحيلها عليه من القضاة أو الكتاب وفى المحاكم الجزئية لدى قضاتها أو من يحيلونها عليه من الكتاب .

ويجوز الانتقال لأخذ الشهادات متى كان فى دائرة المحكمة .

مادة ٣٦٥ - يجب أن تشمل المحررات المقدمة للتسجيل خلاف البيانات الخاصة بموضوعها جميع البيانات اللازمة أو المفيدة فى الدلالة على شخصية الطرفين وتعيين العقار بالذات وعلى الأخص :

(١) أسماء الطرفين وأسماء آبائهم وأجدادهم لأبائهم وكذلك محل اقامة الطرفين .

(ب) بيان الناحية واسم ورقم الحوض وأرقام القطع اذا كانت واردة فى قوائم فك الزمام وكذلك حدود ومساحة القطع بأدق بيان مستطاع .

ويجب فى عقود البيع والبذل ذكر أصل الملكية واسم المالك السابق وكذلك تاريخ ورقم تسجيل عقده اذا كان مسجلا .

مادة ٣٦٦ — لا تقبل المحكمة الشرعية شيئاً من عقود الأبدال والاستبدال والاحتكار والخلو وبيع الأتقاض والاستئانة مما يتعلق بالأوقاف الأهلية أو الخيرية ولا تقيم ناظراً عليها بغير شرط الواقف ولا تعزلم الا بعد مخبرة وزارة الأوقاف وورود افادتها أو مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ المخبرة .

مادة ٣٦٧ — لا يجوز مباشرة عقد زواج اليتيمات القاصرات اللاتي هن مرتبات بالروزنامجة أو هن ما تزيد قيمته على عشرين ألف قرش الا بعد المخبرة مع مجلس حسي الجهة التابع لها محل اقامة اليتيمة والترخيص منه بذلك .

ولا يجوز مباشرة عقد الزواج ولا المصادقة على زواج مسند الى ما قبل العمل بهذا القانون ما لم تسكن سن الزوجة ست عشرة سنة وسن الزوج ثمانى عشرة سنة وقت العقد .

مادة ٣٦٨ — تكتب الاشهادات بالمضابط المرقومة الصفحات والمختومة بحتم رئيس المحكمة أو نائبه أو قاضى المحكمة الجزئية وختم المحكمة الموجودة بها .

مادة ٣٦٩ — يعرض الكاتب تفصيل ما كتبه بالمضبطة من صيغة الاشهاد على من باشره من القضاة أو على من أذن بمباشرته منهم .

مادة ٣٧٠ — بعد استيفاء كتابة الصيغة وقراءتها يضع كل من ذوى الشأن والشهود امضاءه أو ختمه على المضبطة وكذا من باشر الصيغة وكاتب الاشهاد .

مادة ٣٧١ — تمضى جميع السندات الشرعية وصورها التى تكتب بالأوراق للتموغة وصور الأحكام بامضاء رئيس المحكمة وتحتم بختمه الذاتي فى المحاكم الكلية وفى المحاكم الجزئية تمضى وتحتم من قاضيه وفى جميع الأحوال تمضى من الكاتب وتحتم بحتم المحكمة .

مادة ٣٧٢ — عند نهاية العمل فى كل مضبطة وسجل يقدم الى رئيس المحكمة الكلية والى القاضى فى المحاكم الجزئية ليكتب عليه ما يفيد نهاية العمل فيه الى ذلك للوضوح ويضع امضاءه وختمه على ما يكتبه .

مادة ٣٧٣ - على المحكمة التي صدر بها الاشهاد أن تؤثر بمقتضاه على سجل العقار وإن كان مسجلا بجهة أخرى فعليها اشعارها بذلك لاجراء ما ذكر وعلى كل حال فعلى المحكمة التي صدر بها الاشهاد أن ترسل ملخصه الى المحكمة الكائن بدائرتها العقار لتسجيله .

مادة ٣٧٤ - على المحكمة التي صدر بها الاشهاد أن تخطر وزارة الاوقاف في الحالة التي لا يكون للعقار الصادر به الاشهاد حجة شرعية شاهدة بملكته .

احكام عمومية

مادة ٣٧٥ - القضاة ممنوعون من سماع الدعوى التي مغنى عليها خمس عشرة سنة مع تمكن المدعى من رفعها وعدم العذر الشرعى له في عدم اقامتها الا في الارث والوقف فانه لا يمنع من سماعها الا بعد ثلاث وثلاثين سنة مع التحكك وعدم العذر الشرعى وهذا كله مع الانكار للحق في تلك المدة .

مادة ٣٧٦ - أعمال النواب أو من يقوم مقامهم فيما يتعلق بالافتاء تكون قاصرة على افتاء المحاكم الأهلية والحكومة والافراد في غير القضايا المنظورة أمام المحاكم الشرعية وليست المحاكم مقيدة بفتوى أيأ كانت .

مادة ٣٧٧ - لا يجوز طلب أحد من رؤساء المحاكم أو نوابها أو قضاتها الى جهة من جهات الادارة الا اذا رخصت وزارة الحفانية بذلك .

مادة ٣٧٨ - يجتمع قضاة كل محكمة بهيئة جمعية عمومية في شهر اكتوبر من كل سنة لتوزيع الأعمال فيها وفي المحاكم الجزئية التابعة لها وتحديد عدد الجلسات وبيان أيامها في كل أسبوع .

وتضع الجمعية العمومية بذلك قرارا يرسل الى وزارة الحفانية للتصديق عليه .
مادة ٣٧٩ - تراعى أحكام القانون المالى وتعليمات وزارة المالية فيما يتعلق بالأعمال الحسابية بالمحاكم الشرعية .

مادة ٣٨٠ - أعمال التفتيش في المحاكم الشرعية تقرر في لائحة خصوصية بقرار من وزير الحفانية .

مادة ٣٨١ - يضع وزير الحقانية لائحة للاجراءات الداخلية المحاكم الشرعية. ويتخذ كافة الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذه اللائحة ويضع لائحة ببيان الاجراءات والضوابط التي يجب مراعاتها في تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية . وكذلك يضع لائحة ببيان شروط التعيين في وظائف للأذنين واختصاصاتهم وعدددهم وجميع مايتعلق بهم .

المذكرة الايضاحية

للمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١

المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها

في سنة ١٨٩٧ ميلادية صدرت لائحة بترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها وعدلت بقانونين صدرا في سنة ١٩٠٩ و ١٩١٠ ، ولم يمس على صدورهما بضع سنوات حتى رُفِي في التطبيق صعوبات عملية وفي الاجراءات عيوب ظاهرة لذلك عيّنت وزارة الحقانية في أوائل سنة ١٩٣١ بدرس هذه اللائحة بمعاونة فضيلة مفتي الديار المصرية وبعض كبار رجال القضاء الشرعي . واقتصر التعديل على مامت الحاجة الى تعديله .

ومن أهم ما تناولته التعديل تخفيض النصاب النهائي للقاضي الجزئي وموضوع عزل ناظر اوقف واجراء الزواج بوثيقة رسمية ومنع سماع دعوى طلاق غير المسلمين في المحاكم الشرعية وتقييد سماع الدعاوى بالنفقات للمتجدة وأحكام الدفوع وتوسيع نطاق الادلة بزيادة القرينة القاطعة وعدم تجزؤ الاقرار وسماع شهود النفي وتعديل بعض الاحكام في رد القضاة وفي المعارضة والاستئناف والالتماس وفي مسائل التنفيذ ومواد ضبط الاثهادات والتسجيل مع رعاية تبسيط الاجراءات في هذه الاحوال وغيرها . وفيما يلي أهم أسباب التعديل :

في اختصاص المحاكم الجزئية

بينت للمادة الخامسة ما تختص المحاكم الجزئية بالحكم النهائي فيه والمادة السادسة ما تختص فيه بالحكم الابتدائي .

وبنى التعديل فيهما على المبادئ الآتية :

(أولا) كان النصاب النهائي في كل من أجور الحضنة ، والرضاعة ، والسكن ، وفي النفقات بين الزوجين ثلاثمائة قرش صاغا في الشهر فأدى ذلك الى ارهاق المحكوم عليه بمطالبته شهريا على التوالى بمبالغ كبيرة بمقتضى أحكام نهائية قد تستنفد ثروته ورأس ماله ولا يجد أمامه طريقا للتظلم من هذه الأحكام لحرماته من حق استئنافها . قرئ دفعا لهذا الحرج وافساحا لجال العدالة بين المتقاضين تخفيض النصاب النهائي الى مائة قرش صاغا في الشهر لكل نوع من أنواع نفقة الزوجة والصغير ليكون للمحكوم عليه حق الاستئناف فيما جاوزه . وأن يكون له أيضا حق الاستئناف اذا كان الحكم في كل نوع نهائيا ولكن مجموع المطلوب أو المحكوم به للزوجة أو الصغير يتجاوز ثلاثمائة قرش في الشهر .

(ثانيا) شمول نفقة الزوجة لنفقة الطعام وبدل الكسوة وأجرتى السكن والخادم وشمول نفقة الصغير لذلك ولأجرتى الحضنة والرضاع .

(ثالثا) إلحاق نفقة الصغير بنفقة الزوجة في الحكم بمعنى أن الحكم بها يكون نهائيا اذا لم يتجاوز مائة قرش في كل نوع وابتدائيا فيما جاوزه رعاية لجانب الصغير ومن هو في يده كما روعي جانب الزوجة في ذلك .

(رابعا) يسوغ للزوجة أن تطلب النفقة بأنواعها من وقت امتناع الزوج عن الاتفاق طبقا للمادة الاولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٠ فيحكم لها بالتجمد عن المدة الماضية وقد يكون مبلغا باهظا يشق أدائه ويمسر وفاؤه ويكون الحكم غير قابل للاستئناف بالنظر الى المحكوم به في كل شهر من هذه المدة قرئ معالجة ذلك بجواز الاستئناف اذا زاد مجموع ما يطلب الحكم به على عشرين جنيها أو حكم بأكثر من ذلك عن المدة السابقة على قيد الدعوى . وبالنص في المادة ٩٩ ع ١

عدم سماع الدعوى بالنفقة عن مدة ماضية أكثر من ثلاث سنين نهايتها تاريخ رفع الدعوى .

(خامسا) كانت أحكام الزيادة في النفقات تعتبر كالحكم النفقات ابتداء من حيث جواز الاستئناف وعلمه وذلك غير صحيح لأن القصد من طلب الزيادة إعادة النظر في تقدير النفقة لطوء سبب يقتضيها فلا يصح النظر الى حكم الزيادة مستقلا عن المقدار السابق بل ينظر اليهما معا فان تجاوز مجموع الأصل والزيادة حد النصاب النهائي يستأنف حكم الزيادة فقط وان لم يتجاوزه يكون حكم الزيادة غير قابل للاستئناف .

(سادسا) دلت الحوادث على أنه قد ترفع دعوى بنفقة زوجية ويحكم فيها بما دون النصاب النهائي ويكون هناك نزاع بين المتداعين في الزوجية فيكون هذا الحكم ابتدائيا بالنظر الى النزاع في الزوجية وانتهائيا بالنظر الى النفقة المحكوم بها وقد تقرر محكمة الاستئناف رفض دعوى الزوجية ولا تستطيع أن تمس الحكم فيما يختص بالنفقة ويترتب على ذلك اضطراب واشكال لذلك رضى تدارك هذه الحالة بالنص على أن الأحكام الصادرة بالتطبيق للمادة الخامسة الجديدة لا تكون نهائية الا اذا لم يكن هناك نزاع في سبب الحق الذي جرى فيه التداعي بين الخصمين كالزوجية والبنوة في دعوى نفقة الزوجة أو الصغير . فاذا كان هناك نزاع فيه فانه يستأنف بجميع مشتملاته .

في حق الخيار في دفع الدعوى

كان للزوجة والحاضنة وأم الصغير خيار رفع الدعوى أمام محكمة المدعية أو محكمة المدعى عليه وفقا لمآلهم ولم ينص على تخيير الأم في رفع الدعوى بنفقتها على من تجب عليه مع تحقق سبب الرخصة فيها وفي ذلك مشقة عليها فقرر لها هذا الحق في المادة ٢٤ .

في عزل الناظر

أدخل في المادة ٢٧ تعديل هام يختص بطلب عزل الناظر فقد كان عزل

الناظر من خصائص المحكمة القضائية وجرى العمل على أن يطلب أولاً من هيئة التصرفات الاذن بالخصومة لرفع دعوى العزل فإذا صدر الاذن ترفع الدعوى بطلب العزل الى المحكمة القضائية فإذا صدر الحكم بالعزل أو بضم ناظر آخر اليه يطلب بعد ذلك الى هيئة التصرفات اقامة ناظر أو ضم ناظر آخر . وفي هذه المراحل كثيراً ما يطرح النزاع على محكمة الاستئناف أو يعاد نظره في المعارضة أو الالتماس فيطول بذلك أمد التقاضي وتمتد يد الفساد الى الوقف وتضيع على المستحقين ثمراته ويتكبد المدعي من المشاق ما لا يحتمل .

فرئى معالجة هذه الحالة التي عمت منها الشكوى بتوحيد جهة القضاء التي تفصل في الموضوع كاملاً فأعطى لهيئة التصرفات التي كانت تأذن بالخصومة وتعين الناظر حق عزل الناظر أيضاً اذ ليس في ذلك ضرر ولا اضرار لحق فبهية التصرفات هي بنفسها هيئة المحكمة والاجراءات التي كانت المحكمة تتبعها تتبع بعينها لدى هيئة التصرفات . وطرق اثبات موجبات العزل واحدة :

ومن المصلحة أن ينظر طلب العزل أمام هيئة التصرفات لان أكثر ما يبنى عليه هذا الطلب يتعلق بأمر شخصية يحسن ألا تنظر في جلسة علنية .

ولما كان موضوع العزل من الأهمية بحيث لا يسوغ الفصل فيه بدون سماع أقوال الناظر ودفاعه وحججه وجب أن يخطر بالطلب التقدم ضده فإن لم يحضر يعلن رسمياً . فإذا حضر تسمع أقوائه وحججه ودفعه وتحقق كلها قبل الفصل في الطلب . وإذا لم يحضر وصدر قرار العزل في غيبته يكون له حق المعارضة طبقاً للمادة ٢٩٠ التي نصت على ذلك صراحة استثناء من قاعدة أن قرارات هيئة التصرفات غير قابلة للمعارضة أصلاً ولا ينتدى بميعاد الاستئناف في هذه الحالة الا من اليوم الذي صارت فيه المعارضة غير جائزة طبقاً للمادة ٣٠٨ .

أما استئناف قرار العزل الصادر حضورياً أو المعتبر كذلك فيبتدىء ميعاده من يوم صدور قرار التصرف في المدة المحددة بالمادة ٣٢٧ .

في الاعلانات وقيد الدعاوى

تنص اللائحة القديمة على عدم جواز الاعلان مطلقا قبل الشروق وبعد الغروب وفي أيام الاعياد فرني أن يستثنى من ذلك الأحوال للمستعجلة التي تقتضي الضرورة فيها بالاعلان في هذه الاوقات على أن يوكل تقدير ذلك الى رئيس المحكمة أو القاضى الجزئى كل في دائرة اختصاصه فيصدر اذنه بذلك على نفس ورقة الاعلان ليعلم به المعلن اليه (المادة ٣٩) .

وأوجب على قلم كتاب المحكمة أن يقيد الدعوى من تلقاء نفسه متى كان الرسم مدفوعا بأكمله بمقتضى المادتين ٥٨ و ٣١٣ وهذا الإيجاب لا يعنى المستأنف من القيام بواجب طلب قيد الدعوى فإذا أهمل تقع عليه المسؤولية . وما تكليف قلم الكتاب بالقيد من تلقاء نفسه الا من باب المعاونة في حالة خاصة تسهلا للمتقاضين .

في سماع الدعوى

لما كان مطلوباً شرعاً من القاضى أن يمرض الصلح على الخصوم لأنه أنقطع للنزاع وأحفظ للروابط نص على ذلك في المادة ٨٢ .

ولم تكن المحاكم تأمر بسرية الجلسات الا فيما يحس النظام أو الآداب وقد لوحظ أن هناك حالة أخرى يحسن أن تكون الجلسة فيها سرية وهي صيانة كرامة الاسرة من أن تعرض أحوالها الخاصة في جلسة علنية ولهذا نص عليها في المادة ٨٤ .

اجراء عقد الزواج بوثيقة رسمية

من القواعد النصرية أن القضاء يتخصص بالزمان والمكان والحوادث والأشخاص وأن لولى الأمر أن يمنع قضائه عن سماع بعض الدعاوى وأن يقيد السماع بما يراه من القيود تبعاً لأحوال الزمان وحاجة الناس وصيانة للحقوق من العبث والضياع

وقد درج الفقهاء من سالف العصور على ذلك وأقروا هذا المبدأ في أحكام كثيرة واشتملت لأمتها سنة ١٨٩٧ وسنة ١٩١٠ للمحاكم الشرعية على كثير من مواد التخصيص وخاصة فيما يتعلق بدعوى الزوجية والطلاق والاقرار بهما . وألف الناس هذه القيود الواردة بهما واطمأنوا إليها بعد أن تبين ما لها من عظيم الأثر في صيانة حقوق الأسر .

الا أن الحوادث قد دلت على أن عقد الزواج وهو أساس رابطة الأسرة لا يزال في حاجة إلى الصيانة والاحتياط في أمره فقد يتفق اثنان على الزواج بدون وثيقة ثم يمجده أحدهما ويعجز الآخر عن إثباته أمام القضاء . وقد يدعى بعض ذوى الأغراض الزوجية زورا وبهتانا أو نكابة وتشهيراً أو ابتغاء غرض آخر اعتماداً على سهولة إثباتها بالشهود خصوصاً وإن الفقه يحيز الشهادة بالتسامح في الزواج .

وقد تدعى الزوجية بورقة عرفية إن ثبتت صحتها مرة لا تثبت مرارا . وما كان لشيء من ذلك أن يقع لو أثبت هذا العقد دائماً بوثيقة رسمية كما في عقود الرهن وحجج الأوقاف وهي أقل منه شأنًا وهو أعظم منها خطراً . فحملاً للناس على ذلك وإظهاراً لشرف هذا العقد وتقديساً له عن الجحود والانكار ومنعاً لهذه المفساد العديدة وصيانة للحقوق واحتراماً للروابط الأسرية زيدت الفقرة الرابعة في المادة ٩٩ التي نصها « ولا تسمع عند الانكار دعوى الزوجية أو الاقرار بها إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية في الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣١ » وبذلك أصبحت دعوى الزوجية أو الاقرار بها لا تسمع عند الانكار في الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣١ بدون وثيقة رسمية في حال حياة الزوجين أو بعد الوفاة ووثيقة الزواج الرسمية هي التي تصدر من موظف مختص بمقتضى وظيفته بإصدارها طبقاً للمادة ١٣٢ كالقاضي والمأذون في داخل القطر وكالتفصيل في خارجه . وظاهر أن هذا المنع لا تأثير له شرعاً في دعوى النسب بل هذه باقية على حكمها المقرر كما كانت باقية عليه رغماً من التعديل الخاص بدعوى الزوجية في المادة ١٠١ من اللائحة القديمة .

تحديد سن الزواج

كانت دعوى الزوجية لا تسمع اذا كانت سن الزوجين وقت العقد أقل من ست عشرة سنة للزوجة وثمانى عشره سنة للزوج سواء أكانت سنهما كذلك وقت الدعوى أم جاوزت هذا الحد فرئى تيسيرا على الناس وصيانة للحقوق واحتراما لآثار الزوجية أن يقصر النع من السماع على حالة واحدة وهى ما اذا كانت سنهما أو سن أحدهما وقت الدعوى أقل من السن المحددة .

النفقة المتجمدة

أما النفقة عن الددة الماضية فقد رئى أخذها بقاعدة جواز تخصيص القضاء ألا تسمع الدعوى بها لا أكثر من ثلاث سنوات ميلادية نهايتها تاريخ قيد الدعوى . ولما كان فى اطلاق اجازة المطالبة بالنفقة المتجمدة عن مدة سابقة على رفع الدعوى احتمال المطالبة بنفقة سنين عديدة ترهق الشخص المزم بها ، رئى من العدل دفع صاحب الحق فى النفقة الى المطالبة بها أولا فأولا بحيث لا يتأخر أكثر من ثلاث سنين وجعل ذلك من طريق منع سماع الدعوى . وليس فى هذا الحكم ضرر على صاحب الحق فى النفقة اذ يمكنه أن يطالب به قبل مضى الثلاث سنين .

طلاق غير المسلمين

كانت الأحكام الشرعية عملا بالمادة ٢٨٠ من اللائحة تحكم بوقوع طلاق غير المسلم على زوجته غير المسلمة فى الدعاوى الرفعوة من أحدهما على الآخر وكان فى ذلك حرج ومشقة بالنسبة للطوائف التى لا تدين بوقوع الطلاق لعدم استطاعة هذه لمطلقة الأزواج من آخر للتقاليد المتبعة فى ملتها فتبقى معلقة لا تتزوج وقد تحرم من نفقة فلا تجد من ينفق عليها فرئى معالجة هذه الحالة عملا بمبدأ جواز تخصيص

القضاء بالنص على عدم سماع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير للمسلمين على الآخر إلا اذا كان الزوجان يدينان بوقوع الطلاق (للمادة ٩٩)

في دفع الدعوى قبل الجواب عنها

وسمعت سلطة المحكمة في التصرف والحكم في الدفوع الفرعية فأجيز لها أن تحكم بعدم الاختصاص من تلقاء نفسها ان كان سببه النظام العام وذلك في الأحوال التي ليس للمحاكم الشرعية ولاية الحكم فيها مثل ما اذا كان الخصوم أو أحدهم من جنسية أجنبية خاضعين لولاية محاكم أخرى .

وقد أجيز لها في حالة تقرير عدم الاختصاص أن تحيل الدعوى الى المحكمة الشرعية المختصة في الوقت نفسه رفقا بالمدعى الذي قد يرفع الدعوى الى محكمة شرعية غير مختصة عن جهل بقواعد الاختصاص .

وبالنسبة للدفع بعدم صحة الدعوى أوجب النص الجديد على القاضي الاستفسار من المدعى عن كل ما يلزم لتصحيح دعواه بعد أن كان جوازيا . وكانت اللامثلة القديمة توجب على القاضي امهاله لذلك ثلاث جلسات فرئى أن يترك أمر تقدير الامهال الى القاضي حسب ظروف كل قضية فلا يتقيد وجوبا بالتأجيل ولا بعدد مراته اذ قد يكتفى بمرة واحدة في قضية وقد يلزم أكثر من مرة في قضية أخرى وقد لا يلزم التأجيل في أحوال أخرى .

وكانت اللامثلة القديمة تميز للمحكمة ضم الدفع الفرعى الى الموضوع ان رأت الدفع غير مقبول . فرئى اطلاق اجازة ضم الدفع الى الموضوع كما رأت المحكمة فائدة لذلك . وكذلك كان للمدعى حق طلب التأجيل مرتين للجابة على الدفع والاطلاع على المستندات فجعل التأجيل جوازيا للمحكمة حسب ظروف الدعوى حتى لا يتأخر الفصل فيها لغير سبب حقيقى (المواد ١٠١ و ١٠٣ و ١٠٤) .

في الجواب عن الدعوى

كان للمدعى عليه الحق في ميعاد للجابة عن الدعوى فجعل التأجيل جوازيا

تقدره المحكمة حسب ظروف الدعوى وذلك بناء على مبدأ ترك أمر التأجيل لتقدير المحكمة (المادة ١٠٥) .

وكان للمدعي عليه عند غياب للمدعي الخيار في طلب شطب القضية أو اعلان للمدعي لمنع تعرضه ثم طلب اعتبار القضية كأن لم تكن . ولما كان شطب القضية لا يضير للمدعي ولا يحمله على متابعة قضيته اذ يمكنه تجديدها برسم قليل وكان في طلب منع التعرض تكليف للمدعي عليه اقامة دعوى . وفي اختصار هذه الاجراءات واعطاء للمدعي عليه الحق دائماً في طلب اعتبار القضية كأن لم تكن كلما غاب للمدعي عن الجلسة حملاً للمدعي على متابعة دعواه (المواد ١٠٨ - ١١٠) .

في استجواب الخصوم أنفسهم

جرى بعض المحاكم على أن استجواب الخصوم قد ينصرف الى استجواب الوكلاء عنهم وليس هذا هو الغرض من الاستجواب لذلك نص في اللائحة على ما يدفع هذا اللبس .

في الادلة

ليس الغرض من الدليل الذي يقدم للقضاء سوى ابانة الحق واظهاره ، وقد يوجد في الدعوى من القرائن القاطعة ما يرجح كفة أحد الخصمين ويدل على الحق في الخصومة وليس من العدالة ولا من الحق أن تهدر دلائلها ويحجر على القضاء الاخذ بها ، وقد جاءت الشريعة الفراء باعتبارها ، واعتمد الفقهاء في صدر الاسلام في أقضيته عليها ، لذلك أضيفت القرينة القاطعة الى الادلة الشرعية المقبولة وعرف الدليل للارشاد الى ماهو المقصود منه ليسير القضاة في التطبيق على وقعه (المادة ١٢٣) .

في الاقرار

زيد في هذا الباب مادة جديدة تقرر مبدأ جرى عليه القضاء الاهلي ونص

عليه فقهاء الحنابلة وأيده العلامة ابن القيم في اعلام الموقعين ولم يكن معمولاً به عند الحنفية وهو علم تجزؤ الاقرار . ويانه أن من ادعى على آخر مبلغاً من المال مثلاً فاعترف المدعى عليه بأنه كان في ذمته ولكنه أوفاه إياه ولم يكن لأحدهما دليل على ما صدر منه كانت نتيجة الكلامين ادعاء الاول شغل ذمة الثاني بالمبلغ وقت الخصومة وانكار الآخر ذلك وقت الخصومة أيضاً فيعتبر منكر للدعوى والقول قول المنكر يمينه .

أما اذا قال المدعى عليه أن المبلغ كان في ذمته ولكنه أوفاه ثلثه فالحكم كذلك فيما يختص بالثلث لأن الانكار كان مقصوراً عليه ويعتبر مقراً ببقاء الثلثين في ذمته .

وأما اذا كان هناك دليل لهما أو لاحدهما فتكون العبرة بهذا الدليل لا بقول كل منهما ويسار في الدعوى طبقاً للمنهج الشرعي (المادة ١٢٦) .

في الشهادة

جرت المحاكم على سماع البينة في الجلسات العادية لكنها كانت تحدد جلسات خاصة لسماع البينة في القضايا الهامة التي يكثر فيها عدد الشهود بدون بيان الوقائع المراد اثباتها . فجاءت المادة ١٨٥ لبيان ما يجب اتخاذه من الحيلة في هذه الحالة فأوجبت حصر الوقائع المراد اثباتها في القرار الذي يحدد جلسة الاثبات .

وهذا الحصر يكون بوجه الاجمال فلا يذكر فيه ما يكون في افشائه اخلال بسير التحقيق .

وقد يقيم أحد الخصوم بينة لاثبات واقعة من وقائع الدعوى ويكون لدى الخصم الآخر من الادلة ما يفيد علمه تلك الواقعة . فن العدالة أن يفسح له المجال لنفي صحة الوقائع التي سمعت البينة لاثباتها ويمكن من تقديم دليله للقضاء ليفصل القاضي بالحق بعد الموازنة بين الادلة والترجيح لما يظهر له رجحانه (المادة ١٨٦) .

في اليمين والنكول

قضت اللائحة القديمة بوجوب حضور طالب اليمين عند انتقال المحكمة لتحليف من توجهت عليه اليمين . فكان يتغيب طالب اليمين ويمتنع التحليف ، وقد يتكرر ذلك فتطول الاجراءات فرئى جواز التحليف فى غيابه اذا تخلف عن الحضور مع علمه بالميعاد المحدد للتحليف .

وقضت بالألا يعتبر للطلوب تحليفه نا كلا عن اليمين الا اذا تخلف عن الحضور بعد اعلانه مرتين ، فاكتمى فى التعديل باعلانه مرة واحدة تقصيرا للاجراءات . وقضت أيضا بأنه فى حالة اقامة من توجهت عليه اليمين فى دائرة محكمة أخرى يحال استعلافه على المحكمة الابتدائية وهذه تحيل الاستحلاف على المحكمة الجزئية التى يقيم فى دائرتها فرئى اجازة احالة الاستحلاف على المحكمة الجزئية مباشرة اختصارا للاجراءات (المادتان ٢٠٠ و ٢٠١) .

فى أهل الخبرة

جعل إيقاف السير فى الدعوى عند تعيين الخبير جوازا تقديره المحكمة حسب مقتضيات الاحوال وكان من قبل واجبا وقد لا يستدعيه الحال (المادة ٢١٢) . وأوجب على المحكمة تحديد زمن للخبير ليقدم فيه تقريره اذا طلب ذلك أحد الخصوم (المادة ٢٢٦) .

وحذف وجوب ملاحظة ثروة الخصوم فى تقدير أتعاب الخبير اذ لا دخل لها فى قيمة عمله (المادة ٢٣٢) .

فى انقطاع المرافعة

عدلت المادة ٢٤٦ من اللائحة القديمة بحذف الفقرة الاخيرة منها فقضت بان القرار الصادر من محكمة الاستئناف باعتبار القضية كأن لم تكن بسبب انقطاع

المرافعة فيها يصير به الحكم المستأنف نهائياً . وكانت هذه المادة تستثنى حالة سبق صدور الحكم من المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف فحذف هذا الاستثناء بسبب ما تقوم في باب الاستئناف بالمادة ٣١٧ من وجوب النظر في موضوع القضية الاستئنافية والحكم فيها بدون إصدار قرار « بإلغاء الحكم المستأنف والسير في الدعوى » .

وظاهر أن هذا التعديل لا ينطبق على الدعاوى التي سبق صدور قرار فيها بذلك .

في رد القضاة عن الحكم

جرت المحاكم على مبدأ عدم جواز رد القضاة عن الفصل في مواد التصرفات مع أن قاضي التصرفات لا يختلف عن قاضي المحكمة القضائية بالنسبة لموضوع الرد ومن العدالة أن يستويا في الحكم (المادة ٢٤٩)

ولما كان بعض طالبي الرد غير جاد في طلبه رضى أن يكلف بإيداع أمانة تخصص لسداد الغرامة القانونية (المادة ٢٥٣)

ولهذا السبب جعل ميعاد استئناف حكم رفض الرد يوماً واحداً بدل خمسة أيام (المادة ٢٦٦) وألزم قلم الكتاب محكمة الاستئناف بتقديم الأوراق إلى المحكمة فوراً بعد أن كانت مدته ثلاثة أيام (المادة ٢٦٨)

وكان لا يجوز إثبات أسباب الرد والوقائع الواردة به بغير المستندات الكتابية مع أن بعض أسباب الرد يتم إثباته بالكتابة وقد يكون لدى الطالب بيعة لأبائته فأجيز للمحكمة قبول الإثبات بها على وجه الاستثناء متى رأت أن الظروف ترجح صحتها (المادة ٢٦٤) .

في الأحكام

قواعد عمومية

قد يطرأ على القاضي الذي أعد الحكم للصدور وحده أو اشترك مع غيره

ان اصداره مانع فهرى بمنحه عن الحضور وقت تلاوة الحكم بالجلسة ولم يك
نصوصا على حكم هذه الحالة وجرى العمل على تأجيل النطق بالحكم لحين
حضوره أو على اعادة المرافعة فى الدعوى لتغيير الهيئة وفى ذلك تكرار لاجراءات
لدعوى وتأخير لانجازها بلامبر . فرئى اجازة النطق بالحكم من الهيئة الجديدة
ذا كانت نسخة الحكم الأصلية ممضاة من القاضى الذى أعده .

والمراد من نسخة الحكم فى هذه الحالة مسودة الحكم التى يكتبها القاضى
وتشتمل على أسماء الخصوم وتاريخ الحكم ومنطوقه وأسبابه ويوقع عليها سواء
كانت ورقة مستقلة أم كانت قائمة القضية (المادة ٢٧٨) .

ولم تشتمل اللائحة القديمة على نص خاص بمصاريف الدعوى فزيدت للمادة
٢٨١ لتقرير هذا للبدا .

وقاعدة الحكم بمصاريف القضية متبعة فى جميع الشرائع ، ومبناها أن من
خسر دعواه انما كان يطالب أو يدافع بغير حق فيجب أن يلزم بما حمل خصمه
من مصاريف فى سبيل الوصول الى حقه . لذلك قررت قاعدة وجوب الحكم
بالمصاريف على الخصم المحكوم عليه .

وتشمل مصاريف الدعوى الرسوم القضائية وأجور الخبراء ومصاريف
لشهود وكل ما ينفق رسميا فى اثبات الدعوى مثل مصاريف الانتقال وأجرة
المحاماة .

وبالنسبة لاجر المحاماة فانها تقدر بحسب ما يرى القاضى من ضرورة أو عدم
ضرورة الالتجاء الى محام فى القضية والى قيمة عمل المحامى فى القضية ولا ينظر الى
مركز المحامى الشخصى ولا الى الاتفاق الملقود بينه وبين موكله .

وبما أن بيان المصاريف عمل كتابى فقد لا يستطيع القاضى أن يبين فى
الحكم قيمتها ولذلك يقوم به الكاتب بناء على طلب من حكم له بالمصاريف
فيقدر الرسوم والمصاريف الرسمية بالرجوع الى ملف القضية .

فان لم يسلم أحد الخصوم بصحة هذا التقدير فله أن يعارض فيه لدى القاضى

طبقا لأحكام المواد ٢٣٦ - ٢٣٨ الخاصة بتقدير أجر الخبراء (المادة ٢٨٢).

في الأحكام النيابية

جرى عمل المحاكم الشرعية على أنه متى صدر حكم أو قرار في حالة الغيبة ثم حضر المحكوم عليه في الجلسة التي صدر فيها وطلب إعادة القضية الى الجدول لا يجاب الى طلبه مع أنه لا يعد غائبا عن الجلسة بل متأخرا عن ميعاد الحضور فقط وبدلا من الجأته الى طرق الطعن يعتبر حاضرا ويماد نظر الدعوى فلا يعتبر الحكم النيابي حقا مكتسبا لمن صدر لمصلحته حتى تنتهى الجلسة .

وعلى هذه القاعدة يسقط الحكم الصادر في الغيبة متى حضر الغائب قبل انتهاء الجلسة ويعتبر كأنه لم يكن ويماد نظر الدعوى في نفس الجلسة فان كان الخصم الآخر قد غادر المحكمة يجب تأجيل القضية واعلانه بذلك من قبل الخصم الذي حضر أخيرا (المادة ٢٨٤).

في الأحكام الحضورية

والمعتبرة كذلك

أدخل في هذا الفصل قاعدة جديدة مقررة في الشرائع الحديثة تعرف بقاعدة اثبات الغيبة تطبق في حالة تعدد المدعى عليهم وحضور بعضهم وتغيب البعض الآخر ومبناها إعادة اعلان الغائبين عن الجلسة وتكليفهم بالحضور مرة ثانية فان تخلفوا بعد ذلك يعتبر الحكم حضوريا بالنسبة لهم لا تجوز المعارضة فيه من قبلهم . وفائدة هذا النظام تقادي احتمال تضارب الأحكام اذ قد يصدر حكم يكون حضوريا بالنسبة للحاضرين وغايبا بالنسبة للغائبين فيعارض أحد الغائبين فيحكم في معارضته ثم يعارض آخر فيحكم في معارضته وقد تتعارض الأحكام الثلاثة فيما تقتضى به تبعا للأدلة والدفع المقدمة من الخصوم فيها مع أنها صادرة في موضوع واحد .

ولنظام اثبات الغيبة شرط أساسى مستفاد من نفس القاعدة ومن حكمتها وهو أن يكون الحكم الذى سيصدر فى الدعوى قابلا للمعارضة اذ لا فائدة من اثبات الغيبة اذا كانت المعارضة أصلا غير جائزة ، كما اذا كانت الدعوى هى قضية معارضة. واجراءات اثبات الغيبة موضحة فى المادة ٢٨٧ وهى تنحصر فى اصدار حكم بأثبات غيبة الغائبين واعلانهم بهذا الحكم مع تكليفهم بالحضور للجلسة ويبين فيه أنهم ان تأخروا يعتبر الحكم حضوريا بالنسبة لهم .

فى المعارضة فى الاحكام النياية

كانت اللامثلة القديمة توجب اعلان الحكم اعلانا بسيطا ثم اعلان الصورة التنفيذية بعد ثمانية أيام فاستغنى عن اعلان الصورة البسيطة اذ لا فائدة من هذا التكرار.

فى الاستئناف

أجيز استئناف القرار الصادر بالنفاذ المؤقت أو يرفض طلب النفاذ المؤقت على حدة (المادة ٣٠٥) .

وأوجب على المحكمة الاستئنافية الفصل فى استئناف هذا القرار على وجه الاستعجال (المادة ٣١٨) وحكمة ذلك أهمية أثر الأمر بالنفاذ المؤقت او رفضه فى الامور المستوجبة للاستعجال أو التى يخشى من تأخيرها حصول ضرر كالة الحكم يرد الطفل لحاضنته . فاذا أخطأت محكمة أول درجة فى الفصل فى هذا الطلب يمكن تدارك الامر برفع الاستئناف والفصل فيه على وجه الاستعجال .

واذا أغفلت محكمة أول درجة الفصل فى أحد الطلبات كان المتبع فى المحاكم الشرعية أن يمسد المدعى رفع الدعوى بهذا الطلب وما كان يجوز استئناف عدم الفصل فى الطلب فأجيز استئنافه بالمادة ٣٠٥ على مبدأ أن القلط بعدم الفصل فى طلب كالفصل فيه على وجه غلط ولكيلا يكلف المدعى تكرار الاجراءات باعادة رفع دعوى به من جديد .

وعُدلت اجراءات الاستئناف بأن فرض على المحكمة الاستئنافية أن تعيد نظر القضية كأنها قضية ابتدائية فتطلع على ملف الدعوى وتقدر الأدلة التي قدمت للمحكمة أول درجة كما يترأى لها وإن رأت لزوما لاعادة سماعها لديها تسمعها وتسمع كل الادلة الجديدة التي يقدمها الخصوم لها ثم تحكم في القضية . فان رأت أن الحكم الابتدائي صحيح تؤيده وإن رأت أنه غير صحيح تلغيه وتحكم بما تراه وإن رأت تعديله في بعض أجزائه تعدله فيها وتؤيده في الباقي منه .

وبهذا يبطل المتبع الآن من اصدار قرار بالفاء الحكم المستأنف وتقرير السير في الدعوى الذي عمت منه الشكوى لما فيه من الجاء المحكمة الى ابداء رأيها في الموضوع في اسباب قرار السير قبل أن تستوفى البحث أو الى اصدار قرار السير من غير أسباب مقنعة (المادة ٣١٧) .

في التماس اعادة النظر

زيد في أوجه الالتماس ثلاثة أوجه توجبها العدالة وهي الواردة في الفقرات الثانية والسادسة والسابعة من المادة ٣٢٩ الخاصة بمخالفة حكم موضوعي في قانون المحاكم الشرعية وعدم الحكم في أحد الطلبات والتناقض في صيغة الحكم . والتناقض مقصور على أجزاء صيغة الحكم ولا يمتد الى أسباب الحكم فاذا كان بين الاسباب وبين الصيغة تناقض فالمعبرة بالصيغة لا بالاسباب .

وأدخل على اجراءات الالتماس تعديل جوهرى هام خاص بكيفية السير في الدعوى اذا قبل طلب الالتماس وكانت الأئحة القديمة تميز الفصل في الدعوى بغير مراعاة فجاء النص الجديد في المادة ٣٣٣ موجبا حضور الخصوم للمرافعة في أصل الدعوى اذ لا يتصور الفاء حكم صدر بعد مرافعات علنية ابتدائية واستئنافية بمجرد الاطلاع على الاوراق وبغير سماع أقوال الخصوم ومناقشتها .

وأدخلت قاعدة جديدة في المادة ٣٣٤ تقضى بعدم جواز تكرار طلب الالتماس ولهذا القاعدة المتقبسة من النظام الأهلى شروط وأحكام مبسطة في قفه المرافعات الاهلية .

وكذلك قرر بالمادة ٣٣٥ جواز تقرير غرامة على رافع الالتماس اذا رفض طلبه كيلا يلجأ الخصوم الى هذا الطريق لمجرد التسوية .

في التنفيذ المؤقت

شرح التنفيذ المؤقت لبعض الاحكام لضرورة الاسراع في تنفيذها اما مراعاة لمصلحة المحكوم له الذى يضار كثيرا بتأخير التنفيذ بسبب اطالة اجراءات الطعن فى الاحكام كما فى الاحكام الصادرة بالنفقة أو فى الامور المستوجبة للاستعجال أو التى يخشى من تأخيرها حصول ضرر مثل حالة عزل ناظر ثبتت خيانتة ويخشى من علم رفع يده عن الوقف أن يبدد أمواله .

فالأحوال التى هى من النوع الاول يكون النفاذ للمؤقت فيها واجبا بحكم القانون وذلك فى الاحكام الصادرة بالنفقات وأجرة الرضاة والمسكن والحضانة وتسليم الصغير لأمه (المواد ٦ و ٢٩٧ و ٣١٥ و ٣٥٣) فكل حكم صادر بها يكون واجب النفاذ ولولم ينص على ذلك فى الحكم .

أما قاعدة اجازة النفاذ للمؤقت فى النوع الثانى فقد نص عليها صراحة فى المادتين ٢٩٧ و ٣١٥ وهى جوازية لا وجوبية متروكة لتقدير القاضى فى كل حالة حسب ظروفها . والجديد فى هذا التعديل تقييده بحالتى الاستعجال أو خشية احتمال ضرر من التأخير وعلى القاضى أن يبين اذن فى كل حالة السبب الذى استوجب تقرير النفاذ للمؤقت .

وقد قرر فى باب الاستئناف جواز استئناف القرار الصادر بالنفاذ للمؤقت أو يرفضه (المادة ٣٠٥) وأوجب الفصل فى هذا الاستئناف على وجه الاستعجال (للمادة ٣١٨) .

فى تحقيق الوفاة والوراثة

كانت هذه المواد تنظر بالحكام الجزئية والحكام الابتدائية على حسب

الاختصاص المبين في اللادتين (٥ و ٢٦) من اللامحة القديمة فوئى أن يقصر نظرها على المحاكم الجزئية .

في الاشهادات والتسجيل

عدل نظام التسجيل بما يوافق قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ والتعليقات الصادرة بشأنه للمحاكم الشرعية في ٢ اكتوبر سنة ١٩٢٩ .

القاهرة في ١٠ مايو سنة ١٩٣١

وزير الحقانية

على ماهر

قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠

خاص بأحكام النفقة وبعض مسائل الأحوال الشخصية

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على لأحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها الصادر بها الأمران العاليان الرقمان ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٢٧ (١٠ ديسمبر سنة ١٩٠٩) و ٢٦ جمادى الثانية سنة ١٣٢٨ (٣ يولية سنة ١٩١٠) .

وبعد الاطلاع على القانون رقم ٢٤ الصادر فى هذا اليوم .

وبعد الاطلاع على ما اتفقت عليه اللجنة المؤلفة من حضرات أصحاب الفضيلة شيخ الجامع الأزهر وشيخ المالكية ورئيس المحكمة العليا الشرعية ومفتى الديار المصرية ونائب السادة المالكية وغيرهم من العلماء .

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هوآت :

الباب الأول — فى النفقة

القسم الأول — فى النفقة والعدة

مادة ١ — تعتبر نفقة الزوجة التى سلمت نفسها لزوجها ولو حكما دينيا فى ذمته من وقت امتناع الزوج عن الاتفاق مع وجوبه بلا توقف على قضاء أو تراض منها ولا يسقط دينها بالأداء أو الإبراء .

مادة ٢ — المطلقة التى تستحق النفقة تعتبر نفقتها دينها كما فى المادة السابقة من تاريخ الطلاق .

مادة ٣ — (ألغيت بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩)

القسم الثاني — في العجز عن النفقة

مادة ٤ — إذا امتنع الزوج عن الاتفاق على زوجته فان كان له مال ظاهر نفذ الحكم عليه بالنفقة في ماله . فان لم يكن له مال ظاهر ولم يقل انه معسر أو موسر ولكن أصر على عدم الاتفاق طلق عليه القاضي في الحال . وان ادعى العجز فان لم يثبت طلق عليه حالا وان أثبتته أمهله مدة لا تزيد على شهر فان لم ينفق طلق عليه بعد ذلك .

مادة ٥ — إذا كان الزوج غائبا غيبة قريبة فان كان له مال ظاهر نفذ الحكم عليه بالنفقة في ماله . وان لم يكن له مال ظاهر أعذر اليه القاضي بالطرق المعروفة وضرب له أجلا فان لم يرسل ما تنفق منه زوجته على نفسها أو لم يحضر للاتفاق عليها طلق عليه القاضي بعد مضي الأجل .

فان كان بعيد الغيبة لا يسهل الوصول اليه أو كان مجهول الحال أو كان مفقودا وثبت أنه لا مال له تنفق منه الزوجة طلق عليه القاضي .

وتسرى أحكام هذه المادة على المسجون الذي يسر بالنفقة .

مادة ٦ — تطليق القاضي لعدم الاتفاق يقع رجعيا وللزوج أن يراجع زوجته اذا ثبت إيساره واستعد للاتفاق في أثناء العدة فان لم يثبت إيساره ولم يستعد للاتفاق لم تصح الرجعة .

الباب الثاني — في المفقود

مادة ٧ — (أُلغيت بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩) .

مادة ٨ — (اذا جاء للمفقود أو لم يجيء وتبين أنه حي فزوجته له ما لم يتمتع الثاني بها غير عالم بحياة الأول . فان تمتع بها الثاني غير عالم بحياته كانت للثاني لم يكن عقده في عدة وفاة الأول .

الباب الثالث - في التفريق بالعيب

مادة ٩ - للزوجة أن تطلب التفريق بينها وبين زوجها اذا وجدت به عيبا مستحكما لا يمكن البرء معه أو يمكن بعد زمن طويل ولا يمكنها للمقام معه الا بضرر كالجنون والجذام والبرص سواء كان ذلك العيب بالزوج قبل العقد ولم تعلم به أم حلت بعد العقد ولم ترض به فان تزوجته عللة بالعيب أو حلت العيب بعد العقد ورضيت به صراحة أو دلالة بعد علمها فلا يجوز التفريق .

مادة ١٠ - الفرقة بالعيب طلاق بائن .

مادة ١١ - يستعان بأهل الخبرة في العيوب التي يطلب فسخ الزواج من أجلها .

الباب الرابع - في أحكام متفرقة

مادة ١٢ - (ألغيت بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩) .

مادة ١٣ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويسرى العمل من تاريخ شره في الجريدة الرسمية .

صدر بمرأى رأس التين في ٢٥ شوال سنة ١٣٣٨ (١٢ يوليه سنة ١٩٢٠)

فؤاد

أمير الحضرة السلطانية

رئيس مجلس الوزراء

محمد توفيق نسيم

وزير الحفانية

أحمد نو الفقار

مرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩

خاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية

نحن فؤاد الأول ملك مصر .

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ .

وعلى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها الصادر بها الأمران
العاليان الرقيان ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٢٧ (١٠ ديسمبر سنة ١٩٠٩) و ٢٦
جمادى الثانية سنة ١٣٢٨ (٣ يولييه سنة ١٩١٠) .

وبعد الاطلاع على القانون نمره ٢٥ سنة ١٩٢٠ ، والقانون نمره ٢٤ الصادر
في هذا اليوم المعدل للمادة ٢٨٠ من اللائحة المذكورة .
وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

١ - الطلاق

مادة ١ - لا يقع طلاق السكران والمسكره .

مادة ٢ - لا يقع الطلاق غير المنجز اذا قصد به الحمل على فعل شيء أو تركه

لاغير .

مادة ٣ - الطلاق المقترن بعدد لفظا أو اشارة لا يقع الا واحدة .

مادة ٤ - كبايات الطلاق وهي متحمل الطلاق وغيره لا يقع بها الطلاق

الا بالنية .

مادة ٥ - كل طلاق يقع رجعي الا المكمل للثلاث والطلاق قبل الدخول

والطلاق على مال وما نص على كونه باثنا في هذا القانون والقانون رقم ٢٥
سنة ١٩٢٠ .

٢ — الشقاق بين الزوجين والتطليق للضرر

مادة ٦ — اذا ادعت الزوجة اضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما يجوز لها أن تطلب من القاضي التفريق وحينئذ يطلقها القاضي بطلقة بائنة اذا ثبت الضرر وعجز عن الإصلاح بينها فإذا رفض الطلب ثم تكررت الشكوى ولم يثبت الضرر بث القاضي حكيم وقضى على الوجه للبين بالمواد (٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١).

مادة ٧ — يشترط في الحكمين أن يكونا رجلين عدلين من أهل الزوجين ان أمكن والا فمن غيرهم ممن له خبرة بحالهما وقدرة على الإصلاح بينها .

مادة ٨ — على الحكمين أن يتعرفا أسباب الشقاق بين الزوجين ويبدلا جهدهما في الإصلاح فان أمكن على طريقة معينة قراها .

مادة ٩ — اذا عجز الحكمان عن الإصلاح وكانت الاساءة من الزوج أو منها أو جهل الحال قررا التفريق بطلقة بائنة .

مادة ١٠ — اذا اختلف الحكمان أمرهما القاضي بمعاودة البحث فان استمر الخلاف بينهما حكم غيرهما .

مادة ١١ — على الحكمين أن يرضا الى القاضي ما يقرانه وطى القاضي أن يحكم بمقتضاه .

٣ — التطليق لغيبه الزوج أو لحبسه

مادة ١٢ — اذا غاب الزوج سنة فأكثر بلا عذر مقبول جاز لزوجته أن تطلب الى القاضي تطليقها بائنا اذا تضررت من بعده عنها ولو كان له مال تستطيع الاتفاق منه .

مادة ١٣ — ان أمكن وصول الرسائل الى الغائب ضرب له القاضي أجلا وأعذر اليه بأنه يطلقها عليه ان لم يحضر للاقامة معها أو ينقلها اليه أو يطلقها . فإذا انقضى الأجل ولم يفعل ولم يبد عذرا مقبولا فرق القاضي بينها بتطليقة بائنة . وان لم يمكن وصول الرسائل الى الغائب طلقها القاضي عليه بلا اعدار وضرب أجل .

مادة ١٤ — لزوجة المحبوس المحكوم عليه نهائيا بعقوبة مقيدة للحرية مدة ثلاث سنين فأكثر أن تطلب الى القاضى بعد مضي سنة من حبسه التخليق عليه بائنا للضرر ولو كان له مال تستطيع الاتفاق منه .

٤ — دعوى النسب

مادة ١٥ — لا تسمع عند الانكار دعوى النسب لولد زوجة ثبت عدم التلاقى بينهما وبين زوجها من حين العقد ولا لولد زوجة أنت به بعد سنة من غيبة الزوج عنها ولا لولد المطلقة والمتوفى عنها زوجها اذا أنت به لأكثر من سنة من وقت الطلاق أو الوفاة .

٥ — النفقة والعدة

مادة ١٦ — تقدر نفقة الزوجة على زوجها بحسب حال الزوج يسرا وعسرا مهما كانت حالة الزوجة .

مادة ١٧ — لا تسمع الدعوى لنفقة عدة لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق .

كما أنه لا تسمع عند الانكار دعوى الارث بسبب الزوجية لمطلقة توفى زوجها بعد سنة من تاريخ الطلاق .

مادة ١٨ — لا يجوز تنفيذ حكم بنفقة صادر بعد العمل بهذا القانون لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق ولا يجوز تنفيذ حكم صادر قبل العمل بهذا القانون لمدة بعد صدوره الا بمقدار ما يكمل سنة من تاريخ الطلاق .

٦ — المهر

مادة ١٩ — اذا اختلف الزوجان فى مقدار المهر فالبينة على الزوجة فان عجزت كان القول للزوج بيمينه الا اذا ادعى ما لا يصح أن يكون مهرا لمثلها عرفا فيحكم مهر المثل .

وكذلك الحكم عند الاختلاف بين احد الزوجين وورثة الآخر أو بين ورثتهما .

٧ — سن الحضانة

مادة ٢٠ — للقاضى أن يأذن بحضانة النساء للصغير بعد سبع سنين الى

تسع وللصغيرة جد تسع سنين الى احدى عشرة سنة اذا تبين أن مصلحتها تقتضى ذلك .

٨ - للمفقود

مادة ٢١ - يحكم بموت المفقود الذى يغلب عليه الهلاك بعد أربع سنين من تاريخ قتله .

وأما فى جميع الأحوال الأخرى فيفرض أمر المدة التى يحكم بموت المفقود بعدها الى القاضى وذلك كله بعد التحرى عنه بجميع الطرق الممكنة الموصلة الى معرفة ان كان المفقود حيا أو ميتا .

مادة ٢٢ - بعد الحكم بموت للمفقود بالصفة المبينة فى المادة السابقة تعتد زوجته عدة الوفاة وتقسم تركته بين ورثته الموجودين وقت الحكم .

٩ - أحكام عامة

مادة ٢٣ - المراد بالسنة فى المواد (من ١٢ الى ١٨) هى السنة التى عدد أيامها ٣٦٥ يوما .

مادة ٢٤ - تلتقى المواد (٣ و ٧ و ١٢) من القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٠ التى تتضمن أحكاما بشأن النفقة ومسائل أخرى متعلقة بالأحوال الشخصية .

مادة ٢٥ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر سراى طابدين فى ٢٨ رمضان سنة ١٣٤٧ (١٠ مارس سنة ١٩٢٩)

فوق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

وزير الحفانية

احمد محمد فاضل

مذكرة إيضاحية لمجلس الوزراء

١ - الطلاق

شرع الطلاق في الاسلام ليستطيع الزوجان التخلص من رابطة الزوجية اذا تحقق أن لنعاشرة بالمعروف والقيام بحقوق الزوجية أصبح غير ميسور فالرجل أن يوقع الطلاق مستقلا بإيقاعه اذا علم ذلك والمرأة أن تطلب من القاضي التطليق اذا علمت ذلك بعد أن يلحقها الضرر لأى سبب من الأسباب الموجبة .

وجهور الفقهاء على أن إيقاع الطلاق لغير سبب شرعي حرام أو مكروه يدل على ذلك ما رواه أبو داود عن النبي صلى الله عليه وسلم « ما أحل الله شيئا أبغض اليه من الطلاق » وفي رواية عنه « أبغض الحلال الى الله الطلاق » .

وقد شرع الطلاق على أن يوقع دفعت متعددة « الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان . ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئا الا أن يخافا ألا يقيما حدود الله . فان خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به . تلك حدود الله فلا تمتدوها ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون . فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره » .

فالأية الكريمة تكاد تكون صريحة في أن الطلاق لا يكون الا مرة بدمرة وجعلت دفعات الطلاق ثلاثا ليحرب الرجل نفسه بعد المرة الأولى والثانية ويروضها على الصبر والاحتمال ، ولتجرب المرأة نفسها أيضا حتى اذا لم تعد التجارب ووقعت الطلقة الثالثة علم أنه ليس في البقاء خير وأن الانفصال البات بينهما أحق وأولى . فالواقع أن الدين الاسلامي مع اباحته الطلاق قد ضيق دائرته وجعل هذه الاباحة مقصورة على الحالات التي لا يمكن فيها للزوجين أو أحدهما إقامة حدود الله ولو أن الناس لزموا حدود الله واتبعوا شريعته لما وقعت شكوى من قواعد الطلاق ولبقيت العائلة الاسلامية متينة العرى يرفرف عليها الهناء ولكن ضعف الأخلاق وتراخي عرى اللروات أوجد في العائلة الاسلامية وهنا وجعل هناءها يزول بنزقة

من طيش ويمن يحلفها الأحق في ساعة غضبه أو للتخلص من موقفه أمام داتن أو ظالم .

والمرأة للسلمة مهددة على الدوام بالطلاق لا تدرى متى يحصل ، وقد لا يدرى الرجل نفسه متى يحصل فإن الخالف بالطلاق وللمطلق له على شيء من الأشياء التي يفعلها أجنبي لا يدرى متى تطلق امرأته .

فسعادة الزوجين والأولاد والأسرة قد ترتبط بعمل من الاعمال الخارجة عن ارادة رب الأسرة وعن ارادة سيدة الأسرة .

وكثير من هذا سببه آراء جمهور الفقهاء الذين يوقعون الطلاق للملق واليمين بالطلاق والطلاق الثلاث بكلمة واحدة ويوقعون للملق قبل الزواج اذا علق على الزواج نفسه كما هو رأي الحنفية .

وهذه الآراء كانت منبع شقاء العائلة وكانت سببا في تلمس الحيل وافتتان الفقهاء في ابتداع أنواعها .

ومن الواجب حماية الشريعة المطهرة وحماية الناس من الخروج عليها وقد تكفلت بسعادة الناس دنيا وأخرى وانها بأصولها تسع الامم في جميع الازمنة والامكنة متى فهمت على حقيقتها وطبقت على بصيرة وهدى .

ومن السياسة الشرعية أن يفتح للجمهور باب الرحمة من الشريعة نفسها وأن يرجع الى آراء العلماء لتعالج الأمراض الاجتماعية كما استعصى مرض منها حتى يشعر الناس بأن في الشريعة مخرجا من الضيق وفرجا من الشدة .

لهذا فكرت الوزارة في تضييق دائرة الطلاق بما يتفق مع أصول الدين وقواعده ويوافق أقوال الائمة وأهل الفقه فيه ولو من غير أهل المذاهب الأربعة فوضعت مشروع القانون بما يتفق مع ذلك .

وليس هناك مانع شرعى من الاخذ بأقوال الفقهاء من غير المذاهب الأربعة خصوصا اذا كان الاخذ بأقوالهم يؤدي الى جلب صالح عام أو رفع ضرر عام بناء على ما هو الحق من آراء علماء أصول الفقه .

وقد بنى مشروع القانون في هذا الموضوع على المبادئ الآتية :

(١) طلاق السكران والمكره ،

طلاق السكران لا يقع بناء على قول راجح لأحمد وقول في المذاهب الثلاثة ورأى كثير من التابعين وأنه لا يعرف عن الصحابة قول فيه بالوقوع .
وطلاق المكره لا يقع بناء على مذهب الشافعية والمالكية وأحمد وداود وكثير من الصحابة .

٢ - ينقسم الطلاق الى منجز وهو ما قصد به إيقاع الطلاق فوراً ، وإلى مضاف كأنت طالق غدا وإلى يمين نحو : على الطلاق لأفعل كذا ، وإلى معلق كان فعلت كذا فانت طالق .

والمعلق ان كان غرض المتكلم به التخويف أو الحل على فعل الشيء أو تركه وهو يكره حصول الطلاق ولا وطرله فيه كان في معنى اليمين بالطلاق . وان كان يقصد به حصول الطلاق عند حصول الشرط لأنه لا يريد المقام مع زوجته عند حصوله لم يكن في معنى اليمين . واليمين في الطلاق وما في معناه لاغ أما باقي الأقسام فيقع فيها الطلاق .

وقد أخذ في الفناء اليمين بالطلاق برأى متقدمي الحنفية وبعض متأخريهم وهذا موافق لرأى الامام على وشريح وداود وأصحابه وطائفة من الشافعية والمالكية . وأخذ في الفناء المعلق الذي في معنى اليمين برأى الامام على وشريح وعطاء والحكم ابن عتيبة وداود وأصحابه وابن حزم . وقد وضعت المادة (٢) من مشروع القانون متضمنة أحكام هذه الاقسام .

٣ - الطلاق المتعدد لفظاً أو إشارة لا يقع الا واحدة وهو رأى محمد بن اسحاق وقتل عن علي وابن مسعود وعبد الرحمن بن عوف والزبير وقتل عن مشايخ قرطبة ومنهم محمد بن تقي بن مخلد ومحمد بن عبد السلام وقتله ابن المنذر عن أصحاب ابن عباس كطاء وطاووس وعمرو بن دينار وقد أفتى به عكرمة وداود . وقال ابن القيم انه رأى أكثر الصحابة ورأى بعض أصحاب مالك ورأى بعض الحنفية ورأى بعض أصحاب أحمد (مادة ٣ من المشروع) .

٤ — كنايات الطلاق وهي ما تحتمل الطلاق وغيره لا يقع بها الطلاق الا بالنية دون دلالة الحال كما هو مذهب الشافعي ومالك .
والمراد بالكناية هنا ما كان كناية في مذهب أبي حنيفة (مادة ٤ من المشروع) .

٥ — أخذ بمذهب الامام مالك والشافعي في أن كل طلاق يقع رجعيا الا ما استثنى في المادة (٥) من المشروع .
وما تحسن الاشارة اليه هنا أن التفريق بالطلاق بسبب اللعان أو العنة أو إباء الزوج عن الاسلام عند اسلام زوجته يبقى الحكم فيه على مذهب أبي حنيفة .

٢ — الشقاق بين الزوجين والتطليق للضرر

الشقاق بين الزوجين مجلبة لأضرار كبيرة لا يقتصر أثرها على الزوجين بل يتعداها الى ما خلق الله بينهما من ذرية والى كل من له بهما علاقة قرابة أو مصاهرة وليس في أحكام مذهب أبي حنيفة ما يمكن الزوجة من التخلص ولا ما يرجع الزوج عن غيه فيحتال كل الى اذى الآخر قصد الانتقام .

تطالب الزوجة بالنفقة ولا غرض لها الا احراج الزوج بتفريم المال . ويطلب الزوج بالطاعة ولا غرض له الا أن يتمكن من اسقاط نفقتها وأن تنالها يده فيوقع بها ما شاء من ضروب العسف والجور . هذا فضلا عما يتولد عن ذلك من اشكال في تنفيذ حكم الطاعة وتنفيذ بالحبس لحكم النفقة وما قد يؤدي اليه استمرار الشقاق من الجرائم والآثام . تبينت الوزارة هذه الآثار واضحة جليلة مما تقدم اليها من الشكايات فرأت أن للمصلحة داعية الى الأخذ بمذهب الامام مالك من أحكام الشقاق بين الزوجين عدا الحالة التي يتبين للحكمين أن الاساءة من الزوجة دون الزوج فلا يكون ذلك داعيا لاغراء الزوجة للمشاكسة على قسم عرى الزوجية بلا مبرر (للواد من ٦ الى ١١) .

٣ — التطليق لنية الزوج أو لحسه

كذلك قد يفسد الزوج عن زوجته مدة طويلة بلا عذر مقبول كطالب العلم

أو التجارة أو لاقطاع للواصلات ثم لا هو يحمل زوجته اليه ولا هو يطلقها لتتخذ لها زوجا غيره ومقام الزوجة على هذا الحال زمنا طويلا مع محافظتها على العفة والشرف أمر لا تحتمله الطبيعة في الأمم الأغلب وان ترك لها الزوج ما لا تستطيع الاتفاق منه .

وقد يقترب الزوج من الجرائم ما يستحق عقوبة السجن الطويل فتقع زوجته في مثل ما وقعت فيه زوجة الغائب وليس في أحكام مذهب أبي حنيفة ما تعالج به هذه الحالة ومعالجتها واجب اجتماعي محتم ومذهب الامام مالك يميز التطبيق على الغائب الذي يترك لزوجه ما تنفق منه على نفسها اذا طالت غيبته سنة فأكثر وتضررت الزوجة من بعده عنها بعد أن يضرب له أجل ويعذر اليه بأنه اما أن يحضر للاقامة معها أو ينقلها اليه أو يطلقها والا طلقها عليه القاضي هذا اذا أمكن وصول الرسائل اليه والا فيطلق القاضي عليه بلا ضرب أجل ولا عذار .

وواضح أن المراد بغيبه الزوج هنا غيبته عنها بالاقامة في بلد آخر غير بلد الزوجة أما الغيبة عن بيت الزوجة مع الاقامة في بلد واحد فهي من الأحوال التي يتناولها التطبيق للضرر .

والزوج الذي حكم عليه نهائيا بالسجن ثلاث سنين فأكثر يساوى الغائب الذي طالت غيبته سنة فأكثر في تضرر زوجته من بعده عنها كما يساوى الأسير في ذلك فيجوز لزوجه طلب التطبيق عليه بعد سنة من سجنه اذا تضررت من بعده عنها كزوجة الغائب والأسير لأن المناط في ذلك تضرر الزوجة من بعد الزوج عنها ولا دخل لكون البعد باختياره أو قهرا عنه بدليل النص على أن لزوجة الأسير حق طلب التطبيق اذا تضررت من بعد زوجها عنها (المواد من ١٢ الى ١٤) .

٤ - دعوى النسب

بناء على الأحكام الواجب تطبيقها الآن يثبت نسب ولد الزوجة في أى وقت أتت به مهما تباعد الزوجان ، فيثبت نسب ولد زوجة مشرقية من زوج مغربي ،

عقد الزواج بينهما مع إقامة كل في جبهته دون أن يجتمعا من وقت العقد الى وقت الولادة اجتماعا تضح معه الخلوة وذلك بناء على مجرد جواز الاجتماع بينهما عقلا . كذلك يثبت نسب ولد المطلقة بائنا اذا أتت به لأقل من سنتين من وقت الطلاق ونسب ولد للتوفى عنها زوجها اذا أتت به لأقل من سنتين من وقت الوفاة . ويثبت نسب ولد المطلقة رجيا في أى وقت أتت به من وقت الطلاق ما لم تقر باقتضاء العدة . والعمل بهذه الأحكام مع شيوع فساد الدم وسوء الأخلاق أدى الى الجرأة على ادعاء نسب أولاد غير شرعيين وتقدمت بذلك شكاوى عديدة .

ولما كان رأى الفقهاء في ثبوت النسب مبنيا على رأيهم فى أقصى مدة الحمل ولم يبين أغلبهم رأيه فى ذلك الا على أخبار بعض النساء بأن الحمل مكث كذا سنين والبعض الآخر كأبى حنيفة بنى رأيه فى ذلك على أثر ورد عن السيدة عائشة يتضمن أن أقصى مدة الحمل سنتان وليس فى أقصى مدة الحمل كتاب ولا سنة ، فلم تر الوزارة مانعا من أخذ رأى الأطباء فى اللدة التى يمكنها الحمل فأفاد الطبيب الشرعى بأنه يرى أنه عند التشريع يعتبر أقصى مدة الحمل ٣٦٥ يوما حتى يشمل جميع الأحوال النادرة .

وبما أنه يجوز شرعا لولى الأمر أن يمنع قضاة من سماع بعض الدعاوى التى يشاع فيها التزوير والاحتيال ودعوى نسب ولد بعد مضى سنة من تاريخ الطلاق بين الزوجين أو وفاة الزوج وكذا دعوى نسب ولد من زوج لم يتلاق مع زوجته فى وقت ما ظاهر فيها الاحتيال والتزوير . لذلك وضعت المادة (١٥) من مشروع القانون .

٥ - النفقة والعدة

كان المتبع الى الآن فى تقدير نفقة الزوجة على زوجها أن يراعى فى ذلك حال الزوجين معا يسارا واعسارا وتوسطا فان اختلف حال الزوجين بأن كان أحدهما موسرا والآخر معسرا قدر للزوجة نفقة المتوسطين ، فاذا كان الزوج هو الموسر

أمر بإداء ما فرض وإذا كان هو المعسر أمر بأداء نفقة المعسرين والباقي يكون ديناً عليه يؤديه إذا أيسر .

وبما أن هذا الحكم ليس متفقاً عليه بين مذاهب الأئمة الأربعة ، فذهب الشافعي ورأى صحيح في مذهب أبي حنيفة لا تقدر نفقة الزوجة إلا باعتبار حال الزوج مهما كانت حالة الزوجة استناداً إلى صريح الكتاب الكريم « لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاه سيجعل الله بعد عسر يسراً — أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم » وبما أنه لا يجب أن تأخذ الزوجة من زوجها أكثر مما يقدر عليه لأنها تعاقدت معه على أن ينفق عليها مما يستطيع حسب اختلاف الأزمان والأحوال فكان من المصلحة الأخذ بمذهب الشافعي والرأي الآخر من مذهب أبي حنيفة في تقدير نفقة الزوجة على زوجها . ولهذا وضعت للمادة (١٦) من المشروع .

كذلك بناء على الأحكام الواجب تطبيقها الآن بمقتضى القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٠ تستطيع المطلقة أن تأخذ نفقة عدة مدة طويلة بدون حق فاتها إذا كانت مرضعة قد تدعى أن الحيض لم يأتها طول مدة الرضاعة وهي سنتان ثم تدعى بعد ذلك أنه لا يأتها إلا مرة واحدة كل سنة وقولها مقبول في ذلك وتتوصل إلى أن تأخذ نفقة عدة خمس سنين ، وإذا كانت غير مرضع قد تدعى أن الحيض يأتها مرة واحدة كل سنة فتتوصل إلى أن تأخذ نفقة عدة مدة ثلاث سنين .

ولما كان هذا الادعاء خلاف العادة الشائعة في النساء كثرت شكاوى الأزواج من تلاعب المطلقات واحتيالهن لأخذ نفقة عدة بدون حق .

فرأت الوزارة أن المصلحة داعية إلى تعديل هذا الحكم بناء على ما ثبت من تقرير الطبيب الشرعي وهو أن أقصى مدة الحمل سنة وطى أن لولي الأمر حق منع القضاة من سماع بعض الدعاوى التي شاع فيها التزوير والاحتيال فوضعت الفقرة الأولى من المادة (١٧) من مشروع القانون .

لاحظت الوزارة أن وضع المادة (٥) من المشروع قد يغرى بعض النساء

للقات على الدعاوى الباطلة بعد وفاة أزواجهن فيدعين كذبا أن غدتهم لم تنقض ، حين الطلاق الى وقت الوفاة وأنهن وارثات . وليس هناك من الاحكام ارى عليها العمل الآن ما يتمتعن من هذه الدعاوى ما دام كل طلاق يقع رجيا ن الطلاق الرجعى لا يمنع الزوجة من الميراث اذا مات زوجها فى العدة ، ومن مهل على فاسدات النعم أن يدعين كذبا أنهم من ذوات الحيض وأنهن لم يحضن ث مرات ولو كانت المدة بين الطلاق والوفاة عدة سنين وعسير على الورثة أن توا اقتضاء عدتها لان الحيض لا يعلم الا من جهتها . ودعوى اقرارها باقتضاء العدة تسمع الا طبق القيود المدونة بالمادة (١٢٩) من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لقانون رقم ٣١ سنة ١٩١٠) وهيات أن تحقق هذه القيود . لهذا روى منع اع دعوى الورثة بسبب عدم اقتضاء العدة اذا كانت المدة بين الطلاق والوفاة كثر من سنة سواء أكانت الدعوى من الزوجة أم من ورثتها من بعدها وذلك ، على ما لولى الامر من منع قضائه من سماع بعض الدعاوى الظاهر فيها التزوير ، على ما سبق بيانه من رأى الطبيب الشرعى قد وضعت الفقرة الثانية من مادة (١٧) من المشروع وانما قيد سماع الدعوى هنا بحالة الانكار لانه لا مانع عا من اقرار الورثة بمن يشاركونهم فى الميراث .

ولما كانت أحكام النفقة تقدر من غير تحديد مدة روى من اللازم وضع فرة الاولى من المادة (١٨) مكملة لحكم المادة (١٧) لمنع تنفيذ أحكام النفقات - مضى سنة من تاريخ الطلاق .

غير أن هنالك من هذه الاحكام ما صدر طبقا للتشريع الحالى فهل تنفذ هذه الاحكام لمدة ثلاث سنين أو خمس سنين طبقا للتشريع الذى صدرت احكام بمقتضاه مع سقوط ذلك التشريع من يوم العمل بالقانون الجديد أو يرى حكم القانون الجديد على تلك الاحكام بناء على أنه هو القانون الوحيد الذى يجب العمل به لانه حل محل القانون القديم ، رأيت اوزارة فى هذا الموضوع أن بل مدة السنة تنتدى من تاريخ الطلاق فوضعت الفقرة الثانية من المادة (١٨) المشروع . لكن اذا كان وقت العمل بهذا القانون قد مضى على تاريخ الطلاق

أكثر من سنة فلا تنفذ المطلقة إلا بما يكون مستحقا لها من النفقة الى حين العمل بهذا القانون لأنه أصبح حقا مكتسبا لها والحقوق المكتسبة لا تمس .

٦ - للمهر

كانت المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية (القانون رقم ٣١ لسنة ١٩١٠) نصها هكذا « يجب أن تكون الأحكام بأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة وبما دون بهذه اللائحة وبمذهب أبي يوسف عند اختلاف الزوجين في مقدار المهر » .

ولما صدر القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٠ وكان مشتملا على أحكام غير ما استثنى في المادة المذكورة زيد عليها الفقرة الآتية « ومع ذلك فان للسائل للنصوص عليها في القانون نمرة ٢٥ لسنة ١٩٢٠ يكون الحكم فيها طبقا لأحكام ذلك القانون » .

والآن وقد وضع مشروع هذا القانون وهو يشتمل على أحكام غير ما استثنى بالمادة المشار اليها لم يكن بد من وضع استثناء آخر وهذا ما دعا الوزارة الى أن تفكر في وضع نص أعم لهذه المادة يغنيها عن التعديل كما عن لها أن تضع أحكاما لم ينص على استثنائها .

وفي الوقت نفسه لوحظ أن استثناء مذهب أبي يوسف عند اختلاف الزوجين في مقدار المهر بالصيغة التي هو بها لا محل له مع ادخال أحكام عديدة ليست من أرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة بل ليست من مذهب أبي حنيفة نفسه . فلهذا رأى أن يوضع مذهب أبي يوسف عند اختلاف الزوجين في مقدار المهر بنصه الفقهي اكتفاء بذلك عن استثنائه بالصورة التي هو عليها في مادة ٢٨٠ أما وجه اختيار مذهب أبي يوسف في هذا الباب فوارد بالمذكرة التفسيرية التي وضعت لمشروع القانون رقم ٣١ لسنة ١٩١٠ (المادة ١٩ من مشروع القانون) .

٧ - سن الحضانة

جرى العمل الى الآن على أن حق الحضانة ينتهى عند بلوغ الصغير سبعين و بلوغ الصغيرة تسعا وهى سن دلت التجارب على أنها قد لا يستغنى فيها غير والصغيرة عن الحضانة فيكونان فى خطر من ضمهما الى غير النساء سوفا اذا كان والدهما متزوجا بغير أمهما ولذلك كثرت شكوى النساء من إعاة أولادهن منهن فى ذلك الوقت .

ولما كان المول عليه فى مذهب الحنفية أن الصغير يسلم الى أبيه عند الاستغناء اخدمة النساء والصغيرة تسلم اليه عند بلوغ حد الشهوة وقد اختلف الفقهاء فى ير السن التى يكون عندها الاستغناء بالنسبة للصغير فقدرها بعضهم بسبع سنين بعضهم قدرها بتسع ، وقدر بعضهم بلوغ حد الشهوة بتسع سنين و بعضهم قدره لى عشرة .

رأت الوزارة أن المصلحة داعية الى أن يكون للقاضى حرية النظر فى تقدير لعة الصغير بعد سبع والصغيرة بعد تسع فان رأى مصلحتها فى بقاءها تحت بانه النساء قضى بذلك الى تسع فى الصغير واحدى عشرة فى الصغيرة وان رأى لحتها فى غير ذلك قضى بضمهما الى غير النساء (المادة ٢٠)

٨ - المفقود

الحكم بموت المفقود اذا مات أقرانه أو بلغ من العمر تسعين سنة حسب كأم مذهب أبى حنيفة تجارى عليها العمل بأحكام الشرعية أصبح لايتفق الآن حالة الرق التى وصلت اليها طرق المواصلات فى العصر الحاضر . فان التخابر يد والتعارف والتليفون والتلغراف وقصصيات وقصصيات للسكك الحديدية فى انحاء جعل من السهل البحث عن الغائبين غيبة منقضية (المفقودين) ومعرفة كانوا لا يزالون على قيد الحياة ولا فى وقت قصير .

وقد عنيت الوزارة قبل الآن بأمر زوجة المفقود فوضعت لها أحكاما في القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٠ من مذهب الامام مالك (مادق ٧ و ٨) .

أما أمر ماله فقد ترك على الحالة الجارى عليها العمل من قبل بالحكام ولكن تبين من البحث وجود قضايا كثيرة بالجالس الحسينية تختص بأموال المفقودين تستدعى الاهتمام والعناية بتصرف أمور هذه الاموال على وجه أصح فقد بلغت هذه القضايا لغاية فبراير سنة ١٩٢٧ : ١١٦٦ قضية منها ٧٦٧ قضية تقل قيمتها عن مائة جنيه أو مجهولة القيمة ومنها ٣٦ قضية تزيد قيمتها عن ألف جنيه والباقي قيمته بين هذين المقدارين لهذا رأت الوزارة أن تضع أحكاما لأموال المفقود تصلح من الحالة الموجودة الآن وتتناسب مع حالة العصر الحاضر بقدر المستطاع . ولما كان بعض المفقودين يفقد في حالة يظن معها موته كمن يخرج لقضاء حاجة قريبة ثم لا يعود أو يفقد في ميدان القتال ، والبعض الآخر يفقد في حالة يظن معها بقاءه سالما كمن يغيب للتجارة أو طلب العلم أو سياحة ثم لا يعود رأت الوزارة الأخذ بمذهب الامام أحمد بن حنبل في الحالة الاولى ويقول صحيح في مذهبه ومذهب الامام أبي حنيفة في الحالة الثانية — ففي الحالة الاولى ينتظر الى اتمام أربع سنين من حين فقده فاذا لم يعد ويبحث عنه فلم يوجد اعتدت زوجته عدة الوفاة وحلت للأزواج بعدها وقسم ماله بين ورثته ، وفي الحال الثانية يفوض أمر تقدير المدة التي يعيش بعدها المفقود الى القاضي فاذا بحث في مظان وجوده بكل الطرق الممكنة وتحرى عنه بما يوصل الى معرفة حاله فلم يجده وتبين له أن مثله لا يعيش الى هذا الوقت حكم بموته .

ولما كان الراجح من مذهب الامام أبي حنيفة أنه لا بد من حكم القاضي بموت المفقود وأنه من تاريخ الحكم بموته تعتد زوجته عدة وفاة ويستحق تركته ورثته الموجودون وقته رؤى الأخذ بمذهبه في الحائتين لأنه أضبط وأصح لنظام العمل في القضاء . لهذا وضعت المادتان الحادية والعشرون والثانية والعشرون من هذا المشروع .

٩ - أحكام عامة

سبق أن أوردنا في الباب الخاص بدعوى النسب رأى الطبيب الشرعى فى دة الحمل وأنه يرى عند التشريع اعتبار أقصاها ٣٦٥ يوما حتى يشمل جميع الأحوال النادرة فلهذا رأى تحديد السنة التى تذكر فى معرض أحكام النسب العدة والتطليق لغبية الزوج أو لحبسه بما يتفق مع هذا رأى . أما فيما عدا ذلك لمراد بالسنة هو السنة الهجرية ولهذا وضعت المادة الثالثة والعشرون .

واذ قد أصبحت المواد ٣ و ٢ و ١٢ من القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩٢٠ لاضرورة بها بعد الاخذ بأحكام المشروع الحالى فقد تعين الفاؤها ولزم النص على ذلك فى دة الرابعة والعشرين .

وقد روى من اللازم بمناسبة وضع هذا المشروع تعديل نص المادة ٢٨٠ من نحة ترتيب واجراءات المحاكم الشرعية بما يلزم القضاة بالعمل بكل ما صدر أو مدر من القوانين فى مسائل الأحوال الشخصية تقاديا من الاضطرار الى تعديلها كلما أريد اصدار قانون فى بعض تلك المسائل ولذلك وضعت المادة ٢٨٠ بيفتها الجديدة .

وبناء على ما تقدم نتشرف بأن نرفع الى مجلس الوزراء مشروعى القانونين اقين لهذه المذكرة ونرجو اذا وافق المجلس أن يتكرم برفعهما لاعتاب حضرة حب الجلالة الملك لاصدار المرسوم اللازم .

القاهرة فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٩

وزير الحفانية

احمد محمد فحشبه

مرسوم بقانون

خاص بترتيب المجالس الحسبية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بناء على المادة ٤١ من الدستور ،

وبعد الاطلاع على الامر العالى الصادر فى ١٣ جمادى الثانية سنة ١٣١٤
(١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦) الخاص بالمجالس الحسبية والمعدل بالقانونين رقم ١٠
لسنة ١٩١٨ و ٣٨ لسنة ١٩٢٢ ،

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩١١ الخاص بتشكيل مجلس حسبي عال ،
وعلى القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٢٣ بشأن نظام جلسات المجالس الحسبية
والرقابة على الاوصياء والقامة والوكلاء عن الغائبين ،
وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

الفصل الاول

تشكيل المجالس الحسبية الابتدائية واختصاصها

مادة ١ — يشكل فى كل مركز مجلس حسبي بالكيفية الآتية :
(اولا) قاض من المحاكم الاهلية يتدببه وزير الحفانية ويكون رئيسا . فاذا
تعذر وجوده يحل محله مأمور المركز .

(ثانياً) قاض شرعى يندبه وزير الحقانية . فإذا تعذر وجوده يحل محله عالم من المركز يعينه وزير الحقانية .

(ثالثاً) أحد الأعيان يعينه وزير الداخلية .

وعند النظر فى المسائل الخاصة بصير المسلمين يستبدل بالقاضى الشرعى أو عضوي يعينه وزير الحقانية يكون من أهل ملة الشخص المقتضى النظر فى أمره ب أن يكون هذا العضو من رجال القانون فى حالة غياب القاضى الأهلى ل مأمور المركز محله فى الرئاسة .

وعند النظر فى المسائل الخاصة بالمسلمين اذا تعذر وجود القاضى الأهلى المنتدب سة والمأمور معا تكون الرئاسة للقاضى الشرعى ويكمل المجلس من ينوب عن ر من موظفى المركز .

مادة ٣ — يشكل فى كل مديرية وفى كل محافظة مجلس حسبى لمديرية حافظه بالكيفية الآتية^(١) :

(أولاً) قاض من المحاكم الأهلية يندبه وزير الحقانية ويكون رئيساً فإذا وجوده يحل محله فى رئاسة المجلس المدير أو المحافظ أو وكيل المديرية أو نة .

(ثانياً) قاض شرعى يندبه وزير الحقانية .

(ثالثاً) أحد الأعيان يعينه وزير الداخلية .

وعند النظر فى المسائل الخاصة بغير المسلمين يستبدل بالقاضى الشرعى عضو وزير الحقانية من أهل ملة الشخص المقتضى النظر فى أمره

مادة ٣ — تنظر المجالس الحسبية دون غيرها فى المسائل والمنازعات المتعلقة الآتية الخاصة بالمصريين وغيرهم من المتوطنين بالقطر المصرى مسلمين كانوا رسميين إلا اذا قضت القوانين أو التعاهدات بغير ذلك :

تعيين الأوصياء للقصر وإعجال استئذان وإقامة للمحجور عليهم والوكلاء

للفائين . وتثبيت الاوصياء المختارين للاتين للوصاية . وتعيين للشرقيين . وعزل جميع للتولين للذكورين . واستبدال غيرهم بهم أو قبول استقالتهم . والحجر على عديمي الاهلية ورفع الحجر عنهم . واستمرار الوصاية الى ما بعد سن الحادية والعشرين اذا اقتضت الحال . ومنع القاصر الذي بلغ الثامنة عشرة من التصرف . وتعيين مأذون بالخصوصة في حقوق القصر أو المحجور عليهم أو الفائين وذلك عند تضارب مصلحتهم مع مصلحة الاوصياء أو القامة أو الوكلاء .

مراقبة أعمال الاوصياء والقامة ووكلاء الفائين والنظر في حساباتهم واتخاذ الاحتياطات للمستعجلة لصيانة حقوق القصر أو عديمي الاهلية أو الفائين . سلب ما للاولياء الشرعيين من السلطة على أموال الاشخاص المسؤولين بولايتهم أو الحد من حريتهم فيها في الاحوال اللينة في المادة الثامنة والعشرين من هذا القانون .

ومع ما للمجالس الحسبية في أثناء مراقبتها لادارة الاوصياء أو القامة من الحق في التأكد مما اذا كانت المصاريف المخصصة لنفقة القاصر وتربيته أو لنفقة المحجور عليه قد استعملت فعلا لهذا الغرض ، فليس لها حق التدخل في المسائل المتعلقة بالولاية على النفس لخروجها عن اختصاصها .

مادة ٤ — يختص مجلس حسبي المركز متى كانت قيمة التركة أو مال المحجور عليه أو الغائب أو الشخص المطلوب الحجر عليه لا تتجاوز ثلاثة آلاف جنيه . ويختص أيضا باتخاذ جميع الاجراءات التحفظية المستعجلة مهما كانت قيمة التركة أو المال حتى ولو كانت الحال تقتضي باتخاذها في بندر المديرية .

ويختص مجلس حسبي المديرية متى كانت قيمة التركة أو مال المحجور عليه أو الغائب أو الشخص المطلوب الحجر عليه تتجاوز ثلاثة آلاف جنيه .

ويختص مجلس حسبي المحافظة بجميع نكسائ الواقعة في دائرتها مهما كانت قيمة التركة أو المال .

مادة ٥ — يتعين اختصاص المجالس الحسبية بالنسبة للمكان كما يأتي :

- (أولاً) في مسائل الولاية الشرعية بمحل توطن الولي .
 (ثانياً) في جميع أحوال الوصاية بمحل توطن للتوفى .
 (ثالثاً) في مواد الحجر بمحل توطن المحجور عليه أو الشخص المطلوب
 مع الحجر عليه .
 (رابعاً) في مواد النجاسة بآخر موطن معلوم للغائب .

مادة ٦ — إذا كان القاصر متوطناً عند الوفاة في غير محل توطن للمتوفى أو
 من متوطناً فيه وانتقل إلى محل آخر جاز للمجلس المختص أن يحيل المادة إلى
 من الحسبي التابع له موطن القاصر .

وإذا رأى المجلس الحسبي أن المسألة المنظورة أمامه هي من اختصاص مجلس
 سواء بالنسبة للمكان أو القيمة يحيلها إلى المجلس المختص . ويجوز لمجلس
 المديرية أن يحيل إلى مجلس حسبي المركز كل مادة يرى من الاوفق أن
 نظرها المجلس المذكور .

مادة ٧ — لو زير الحاقانية عند تعذر وجود عضو الملة في أحد المجالس أن
 بقرار منه المادة إلى أقرب مجلس يوجد به عضو من ملة الشخص المقتضى
 في أمره .

الفصل الثاني

كيفية رفع الامر للمجالس الحسبية الابتدائية

مادة ٨ — يجب على الورثة البالغين والمأمورين الذين يثبتون الوفيات أو
 ن محاضرها وعلى من يباشرون الدفن وكذلك مشايخ البلاد أن يخبروا
 شيخ الحارة في ظرف ثمان واربعين ساعة ب وفاة كل شخص يتوفى عن
 ستن أو ورثة قاصرين أو غائبين أو فاقدى الاهلية او تكون الحكومة

مستحقة لكل تركته أو لبعضها . ويجب عليهم اخبار العمدة أو شيخ الحارة أيضا في الميعاد المتقدم بوفاة الولى أو الوصى أو القيم أو الوكيل . كما يجب على الورثة البالغين والمشايع الاخبار كذلك بكل تغير يحصل فى اهلية التولين المذكورين وذلك بمجرد علمهم به .

وعلى العمد ومشايع الحارات أن يبلغوا ذلك فى ظرف ثمان وأربعين ساعة الى المجلس الحسبى المختص والى النيابة العمومية التابعين لها . كما يجب عليهم أيضا أن يبلغوا جهة الادارة بالوفاة فى حالة استحقاق الحكومة لكل التركة أو لبعضها . ويعاقب المتأخر فى الاخبار أو التبليغ فى جميع الاحوال المتقدمة بالمجلس مدة لا تزيد عن سبعة أيام أو بغرامة لا تتجاوز مائة قرش .

مادة ٩ - للنيابة العمومية أن تأمر باتخاذ الوسائل التى تراها لازمة لحفظ حقوق الحمل المستكن أو القصر أو عديمى الاهلية أو الغائبين أو الحكومة وذلك الى أن تصدر قرارات المجلس الحسبى فى حالة عدم وجود حمل مستكن أو قصر أو عديمى أهلية أو غائبين أو قرارات جهة الادارة اذا لم يكن للتركة وارث . ويجب على العمد أن يتخذوا جميع ما يكون ضروريا من الاحتياطات التحفظية التى تقتضى الحال سرعة اتخاذها بما فى ذلك من وضع الاختام عند الاقتضاء .

مادة ١٠ - فى غير الحالة المبينة فى الفقرة الثانية من المادة الثامنة يرفع الامر للمجالس الحسبى فى مواد الوصاية والحجر والقبية من أحد أعضاء العائلة أو النيابة العمومية او كل ذى شأن .

الفصل الثالث

المجلس الحسبى العالى

مادة ١١ - يشكل بالقاهرة مجلس حسبى عال يكون مؤلفا من ^(١) :
(اولا) ثلاثة مستشارين من مستشارى محكمة استئناف مصر الاهلية .

(ثانيا) عضو من المحكمة العليا الشرعية وعند النظر في المسائل الخاصة بغير المسلمين يستبدل به عضو من اهل ملة الشخص للتقضى النظر في أمره .

ثالثا — احد الموظفين الموجودين في الخدمة أو المتقاعدين .

وتعين الثلاثة المستشارين والرئيس الذى ينتخب من بينهم يكون بمعرفة وزير الحقانية بناء على ما يعرضه رئيس محكمة استئناف مصر الاهلية .

ويعين كذلك وزير الحقانية العضوين الباقين .

وفى جميع الاحوال يكون التعيين لمدة سنة ويجوز تجديده .

واذا غاب احد الاعضاء أو حصل عنده مانع ناب عنه عضو ينتخب بالطريقة عينها ممن توافرت فيهم شروط العضو الغائب .

ويشكل فى دائرة كل محكمة أهلية كلية مجلس حسبي استئنافى يكون مؤلفا من .

أولا — رئيس المحكمة الأهلية وتكون له الرئاسة فاذا تعذر حضوره حل

محله وكيل المحكمة . واستثناء من ذلك يجوز لوزير الحقانية اذا تعذر حضور الرئيس والوكيل أن يندب أحد قضاة المحكمة ليرأس المجلس .

ثانيا — نائب المحكمة الشرعية فاذا تعذر حضوره حل محله قاض شرعى يندبه وزير الحقانية .

ثالثا — قاض أهلى يندبه وزير الحقانية

رابعا — عضوين آخرين يعينهما وزير الحقانية من بين الموظفين الموجودين فى الخدمة أو المتقاعدين أو من بين الأعيان وعند النظر فى المسائل الخاصة بغير المسلمين يستبدل بالعضو الشرعى عضو من اهل ملة الشخص المتقضى النظر فى أمره يعينه وزير الحقانية .

ويعقد المجلس الحسبى الاستئنافى جلساته فى المحكمة الابتدائية الأهلية ومع ذلك يجوز لوزير الحقانية أن يقرر انعقاده فى عاصمة المديرية التابع لها المجلس الذى أصدر القرار المستأنف أو فى المحافظة التى أصدر مجلسها القرار المشار اليه متى رأى أن الظروف تقتضى ذلك .

مادة ١١ مكررة - يختص المجلس الحسبي العالى بالنظر فى استئنافات القرارات الصادرة من مجلس حسبي المديرية أو مجلس حسبي المحافظة متى كانت قيمة التركة أو مال المحجور عليه أو الغائب أو الشخص المطلوب الحجر عليه تتجاوز ثلاثة آلاف جنيه ويختص المجلس الحسبي الاستئنافى بالنظر فى استئناف القرارات الصادرة من المجالس الحسبية المركزية أو من مجالس المحافظات الداخلة فى دائرة اختصاصه متى كانت قيمة التركة أو مال المحجور عليه أو الغائب أو الشخص المطلوب الحجر عليه لا تتجاوز ثلاثة آلاف جنيه .

وقرارات المجالس الحسبية المركزية التى تصدر بالتطبيق لحكم الفقرة الأخيرة من المادة السادسة تعتبر كأنها صادرة من مجلس حسبي المديرية .

مادة ١٢ - لوزير الخفانية أن يرفع الى المجلس الحسبي العالى أو المجلس الحسبي الاستئنافى أى قرار فى الموضوع صادر من المجلس الحسبي فى ظرف تسعين يوما من تاريخ صدوره وذلك بناء على بلاغ من النيابة العمومية أو من شخص ذى شأن أو من تلقاء نفسه (١) .

مادة ١٣ - للأوصياء المختارين أن يستأنفوا الى المجلس الحسبي العالى أو المجلس الحسبي الاستئنافى حسب الاحوال القرارات الصادرة بعزلهم أو استبدال غيرهم بهم . وللأوصياء الشرعيين هذا الحق أيضا فيما يتعلق بالقرارات التى تسلبهم سلطتهم على أموال الاشخاص الشمولين بولايتهم أو تحظر عليهم اجراء بعض التصرفات فى هذه الاموال بلا اذن سابق .

وللنيابة العمومية ولكل ذى شأن ان يستأنف الى المجلس الحسبي العالى او المجلس الحسبي الاستئنافى حسب الاحوال أى قرار صادر من المجالس الحسبية فى طلبات توقيع الحجر أو رفعه أو فى رفع الوصاية أو استمرارها أو فى منع القاصر الذى بلغ الثامنة عشرة من التصرف .

« ويرفع الاستئناف فى الاحوال المبينة بهذه المادة بتقرير فى قلم كتاب المجلس الذى أصدر القرار فى ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ صدور القرار

المستأنف - وعلى قلم الكتاب تبليغ هذا الاستئناف الى المجلس الحسبي العالى او المجلس الحسبي الاستئنافى بحسب الاحوال .

مادة ١٤ - قرارات المجالس الحسبية واجبة التنفيذ ولو استؤنفت الى المجلس الحسبي العالى او المجلس الحسبي الاستئنافى حسب الاحوال ومع ذلك فلوزير الحفانية اذا رأى أن يرفع قرارا صادرا من مجلس حسبي الى المجلس الحسبي العالى أو المجلس الحسبي الاستئنافى حسب الاحوال أن يوقف تنفيذه حتى يصدر قرار هذا المجلس فيه متى رأى أن المصلحة تقضى بذلك .

مادة ١٥ - للمجلس الحسبي العالى او المجلس الحسبي الاستئنافى حسب الاحوال متى رفع اليه الامر بالطرق القانونية .

(اولا) أن يلقى أو يعدل أى قرار صادر من المجلس الحسبي او يوقف تنفيذه مؤقتا عند الاقتضاء ،

(ثانيا) أن يبين فى القضية التى تكون مرفوعة امامه طريقة السير اللازم اتباعها بمعرفة المجلس الحسبي ،

(ثالثا) أن يقرر اتخاذ الاجراءات المستعجلة التى كان للمجلس الحسبي اتخاذها للمحافظة على حقوق القصر او عديمى الاهلية والقائمين ،

(رابعا) أن يقرر توقيع الحجر او رفعه ،

(خامسا) أن يقرر استمرار الوصاية الى ما بعد سن الحادية والعشرين أو رفعها وأن

يفصل فى امر منع القاصر الذى بلغ سن الثامنة عشرة من تسلمه ماله ليديره بنفسه

(سادسا) أن يعين الاوصياء والقامة والوكلاء أو يعزلهم أو يستبدل بهم غيرهم ،

(سابعا) أن يسلب الاولياء الشرعيين ما لهم من السلطة على اموال الاشخاص

المشمولين بولايتهم او يحظر عليهم بعض التصرفات بلا اذن سابق .

الفصل الرابع

فى الاوصياء والقامة والوكلاء وفيما لهم من الحقوق وما عليهم من الواجبات

مادة ١٦ - يجب على المجالس الحسبية فى الاحوال المنصوص عليها بالمادة

الثامنة أن تعين الاوصياء او القامة او الوكلاء او تثبتهم في مدة لا تتجاوز ثمانية ايام من تاريخ التبليغ بالوفاة .

اما في غير ذلك من احوال الحجر والغيبه فيجب على تلك للمجالس تعيين القامة أو الوكلاء في ميعاد لا يتجاوز ثمانية ايام من يوم صدور قرارها بتوقيع الحجر أو بآيات الغيبه وهذا ما لم يكن التعيين قد حصل فعلا بالقرار المذكور .

مادة ١٧ — للمجلس قبل أن يفصل في طلب الحجر أن يعين مديرا مؤقتا يقوم بادارة اموال المطلوب الحجر عليه ان رأى ضرورة لذلك . وتنتهى هذه الادارة بصدر قرار نهائى في الطلب .

مادة ١٨ — لا يجوز ان يعين وصيا أو قيا أو مشرفا أو وكلا شخص من الاشخاص الآتى ذكرهم :

(اولا) المحكوم عليه في جريمة سرقة أو خيانة أمانة أو نصب أو تزوير أو في جريمة من الجرائم المحلة بالآداب أو غير ذلك من الجرائم الماسة بالشرف أو النزاهة .

(ثانيا) المحكوم بافلاسه الى أن يحكم برد شرفه اليه .

(ثالثا) كل من قرر الأب حرمانه من التعيين قبل وفاته بأشهاد شرعى أو بكتابة صادرة بخط يده .

ويجب على كل حال ان يكون الوصى أو القيم أو الوكيل من طائفة القاصر أو المحجور عليه أو الغائب فان لم يكن فمن اهل ملته .

مادة ١٩ — في حالة تعذر تعيين وصى أو قيم تكون وظيفة الوصاية أو القوامة الزامية بالنسبة الى اقارب القاصر أو المحجور عليه حتى الدرجة الرابعة واصهارهم كذلك ، ومع ذلك فلا يلزم احد منهم بالبقاء في وظيفته أكثر من عشر سنوات . فاذا انقضت هذه المدة جاز له ان يستقيل . وفي كل الاحوال يجوز للاشخاص الآتى ذكرهم الامتناع عن القبول :

(اولا) النساء .

(ثانيا) من تجاوز عمره ستين سنة .

(ثالثا) من كان مصابا بمرض أو عاهة بحيث يصعب عليه القيام بوظيفته .
(رابعا) من تلحق به هذه الوظيفة ضررا خاصا بسبب بعد محل اقامته عن
الجهة التي بها المال .

(خامسا) من ضم اليه غيره وصيا كان أو قيا أو مشرفا .
مادة ٢٠ — يجب على الاوصياء والقائمة والوكلاء في ظرف ثلاثة أيام من
تعينهم أن يحددوا اعيان التركة من منقول وعقار واوراق بحضور مندوب من جهة
الادارة وكل شخص ذى شأن يحضر من تلقاء نفسه وذلك قبل استلام الاعيان
المذكورة .

وتحرر قائمة الجرد من نسختين ويوقع عليها جميع الحاضرين .
مادة ٢١ — يجب على الاوصياء والقائمة ووكلاء الفائين ان يحصلوا على اذن
من المجلس الحسبي لمباشرة أحد التصرفات الآتية :

(أولا) شراء العقارات أو بيعها أو استبدالها أو ترتيب حقوق عينية عليها .
(ثانيا) التصرف بالبيع أو الرهن في الاوراق المالية .
(ثالثا) تقليل التأمينات المقررة لمنفعة القاصر أو المحجور عليه أو الغائب .
(رابعا) الاعتراف بدين سابق على الوفاة أو الحجر أو الغيبة .
(خامسا) الصلح أو التحكيم .

(سادسا) اجراء القسمة بالتراضي ، وفي هذه الحالة يقوم تصديق المجلس عليها
مقام التصديق المنصوص عليه بالمادة ٤٥٦ من القانون المدني .

(سابعا) طلب القسمة القضائية عند عدم الاتفاق .

(ثامنا) قبول الهبة اذا كانت مقترنة بشرط .

(تاسعا) التأجير لمدة اكثر من ثلاث سنوات .

(عاشرا) الاقتراض

(حادى عشر) تشغيل رؤوس الاموال .

(ثانى عشر) شراء شئ لا تقسمهم من ملك القاصر أو المحجور عليه أو الغائب
أو بيع شئ من ملكهم للقاصر أو المحجور عليه أو الغائب .

(ثالث عشر) استئجار ملك القاصر أو المحجور عليه أو الغائب .

(رابع عشر) قبول التنازل لهم عن حق أو دين على القاصر أو المحجور عليه أو الغائب .

ويجب الحصول على إذن خاص من المجلس لأجراء كل تصرف من تلك التصرفات .

مادة ٢٢ — لا يجوز للوصى أو القيم أو الوكيل عن الغائب أن يهب أو يقرض أو يغير شيئاً من مال القاصر أو المحجور عليه أو الغائب .

مادة ٢٣ — إذا كان للقاصر أو المحجور عليه أو الغائب مال في عمل تجارى أو صناعى فالمجلس الحسبى ان يأمر بتصفية ماله وسحبه من هذا العمل أو باستمرار وجوده فيه وذلك بحسب ما يراه من المصلحة ، فان امر باستمراره فله ان يأذن اذنا عاما بأجراء التصرفات للمبينة بالمادة الحادية والعشرين جميعها أو بعضها بدون توقف على إذن خاص لكل منها .

الفصل الخامس

في الرقابة على الاوصياء والقامة والوكلاء عن الغائبين

مادة ٢٤ — يجب على الاوصياء والقامة والوكلاء ان يقدموا حسابهم بوجه التفصيل في آخر كل سنة الى المجلس الحسبى التابعين له . وترفق بالحسابات لئذ كورة جميع المستندات المؤيدة لها . وعليهم تقديم الحسابات النهائية الى المستحقين أو الى المتولين الذين يعينون للإدارة بدئهم ، ويكون ذلك امام المجلس الحسبية .

مادة ٢٥ — للمجالس الحسبية ان تقضى بالعقوبات التأديبية المبينة بعد على الاوصياء والقامة والوكلاء عن الغائبين والمشرفين ، الذين يعملون على عدم تنفيذ قراراتها أو لا يراعون الواجبات التي فرضتها عليهم القوانين والقرارات الخاصة بالمجالس الحسبية . وهذه العقوبات هي :

(اولا) غرامه لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية .
ويجوز ان تزداد الى عشرين جنيها في المرة الثانية .
(ثانيا) حرمانهم من كل مكافآتهم أو بعضها .
ويجوز الرجوع في الحكم اذا أذعن المحكوم عليه للامر الذي ترتب عليه
الحكم وقدم اعذارا يرى المجلس قبولها .
مادة ٢٦ — تجوز للمعارضة في الاحكام النيابية الصادرة بناء على المادة السابقة
وميعاد المعارضة ثمانية ايام كاملة من تاريخ اعلان الحكم على يد محضر أو احد
رجال الضبط . وتقدم المعارضة بمريضة لرئيس للمجلس الذي اصدر الحكم
للمعارض فيه .

وتكون الاحكام الصادرة من المجالس الحسبية ، عدا للمجلس الحسبي العالى ،
أو المجلس الحسبي الاستثنائي حسب الاحوال غير قابلة للاستئناف الا اذا قضت
بالحرمان من مكافأة تزيد قيمتها على عشرين جنيها .

ويرفع الاستئناف للمجلس الحسبي العالى أو المجلس الحسبي الاستثنائي بتقرير
في قلم كتاب المجلس الذي أصدر الحكم في ميعاد شهر من تاريخ الحكم الصادر
حضوريا أو في معارضة . اما اذا لم تحصل معارضة في الميعاد القانوني فينتدىء ميعاد
الاستئناف من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة ^(١) .

مادة ٢٧ — لا يجوز مطلقا تنفيذ الغرامات المنصوص عليها في المادة الخامسة
والعشرين من هذا القانون على مال عديم الاهلية . ويكون التنفيذ بمعرفة قلم
محضرى الحاكم الجزئية الاهلية بالطرق المقررة للتنفيذ في قانون المرافعات بناء على
طلب قلم كتاب المجالس الحسبية وبعد الحصول على امر بالتنفيذ من رئيس المجلس
الحسبي الذي اصدر الحكم .

الفصل السادس

اختصاصات المجالس الحسبية في مواد الولاية الشرعية

مادة ٢٨ — لا يجوز الحكم بسلب مال الاولياء الشرعيين من السلطة على

اموا الاشخاص المشمولين بولايتهم الا بناء على طلب النيابة العمومية و بشرط ان يكون سوء تصرفهم في اموال المذكورين ملحقا بالضرر برأس مالهم نفسه . فاذا رأى المجلس أن عدم الثقة بالولى لا يبلغ درجة تبرر سلب جميع سلطته على تلك الاموال فله ان يخط عليه اجراء كل التصرفات المبينة بالمادة الحادية والعشرون أو بعضها بدون اذن خاص .

والمجلس ايضا ان يكلفه بتقديم بيان للاموال المذكورة في ميعاد لا يكون أقل من ثمانية ايام فان لم يفعل عوقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة الثامنة من هذا القانون .

الفصل السابع

في انتهاء الولاية والوصاية وفي تصرف القاصر الذى يبلغ ثمانى عشرة سنة

مادة ٢٩ — تنتهى الوصاية أو الولاية على المال متى بلغ القاصر من العمر احدى وعشرين سنة ميلادية الا اذا قرر المجلس استمرارها .

ومع ذلك فتى بلغ القاصر ثمانى عشرة سنة ولم يمنع من التصرف جازله تسلم امواله ليديرها بنفسه . ويكون للقاصر فى هذه الحالة :

قبض دخله مدة ادارته والتصرف فيه .

التأجير لمدة لا تتجاوز سنة .

زراعة اطيانه .

اجراء ما يلزم للعقارات من أعمال الحفظ والصيانة

ويعتبر القاصر رشيطا بالنسبة الى هذه التصرفات ويبقى قاصرا فيما عداها

ويستمر الوصى فى اداء وظيفته بالنسبة اليها .

مادة ٣٠ — يجب على القاصر الذى لم يمنع من التصرف ان يقدم للمجلس

في آخر سنة وعلى الأكثر في ٣١ مارس من السنة التالية حساباً عن ادارته وتصرفاته.

مادة ٣١ — يجوز للمجلس ان يمنع القاصر من التصرفات المنصوص عليها في المادة التاسعة والعشرين اذا أساء التصرف أو قامت اسباب صحيحة تدعو لان يخشى منه ذلك ، ويكون المنع بناء على طلب الاب أو الجدة أو الام أو الوصي أو المشرف أو بناء على طلب النيابة العمومية .

ولا يفصل في طلب المنع الا بعد تحقيق تسمع فيه اقوال القاصر وطالب المنع.
مادة ٣٢ — لا يجوز تقديم طلب المنع قبل بلوغ القاصر سن السابعة عشرة ولا يجوز للقاصر طلب الاذن بالتصرف بعد القرار الصادر بمنعه قبل مضي سنة من تاريخ القرار .

مادة ٣٣ — كل مخالصة يحصل عليها الوصي من القاصر بعد انتهاء الوصاية ولكن قبل مضي ستة أشهر من تاريخ تقديم الحسابات ومستنداتها للمجلس كما هو مبين بالمادة الرابعة والعشرين تكون باطلة ولا يعمل بها وهذا ما لم تكن تلك الحسابات قد سبق للمجلس اعتمادها .

مادة ٣٤ — كل دعوى للقاصر على وصيه أو للمحجور عليه على قيمه تكون متعلقة بامور الوصاية أو القوامة تسقط بمضي خمس سنوات من التاريخ الذي انتهت فيه الوصاية أو القوامة .

الفصل الثامن

اجراءات الجلسات والقرارات

مادة ٣٥ — لاخصوم الحق في ان تسمع اقوالهم امام المجالس الحسينية . ولهم ان ينيبوا عنهم أمام المجلس نحسب لعلنا من المحامين من المقبولين امام محكمة الاستئناف الاهلية أو امام المحاكم الشرعية .

مادة ٣٦ - للمجالس الحسبية ان تدعو في كل مادة من اللواد المنظورة اما .
من الاقارب والاصهار واصدقاء العائلة من ترى فائدة في استشارته . فاذا دعى
المجلس الحسبي أحد الاقارب أو الاصهار للقيم في دائرة المجلس ولم يحضر في اليوم
المحدد له بعد اعلانه على يد محضر أو أحد رجال الضبط ولم يقدم عذرا مقبولا
لتخلقه عن الحضور يحكم عليه للمجلس بغرامة قدرها مائة قرش واذا اقتضى الحال
حضوره يكلف ثانيا بالحضور ، فاذا امتنع عن الحضور بعد اعلانه مرة ثانية يحكم
بغرامة قدرها خمسمائة قرش . ويكون ميعاد الاعلان ثلاثة ايام على الأقل خلاف
مواعيد المسافة المبينة في قانون المرافعات الاهلي .

واذا حضر من تأخر عن الحضور ، وأبدي اعذارا مقبولة وجبت اقالته من
الغرامة .

و« يتبع في تنفيذ العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة احكام المادة ٣٧ من هذا
القانون » .

مادة ٣٧ - ضبط جلسات المجالس الحسبية بالمرآكز والمديريات والمحافظات
وادارتها منوطان برئيسها بحيث يكون له ان يخرج منها من يحصل منه تشويش
يخل بنظامها فان تمادى على فعله كان للمجلس الحسبي الحكم بحجسه ارباعا وعشرين
ساعة ويسلم في الحال للبوليس لحبسه وعلى البوليس تنفيذ الحكم .

مادة ٣٨ - يأمر رئيس المجلس بكتابة محضر بما يقع من الجنايات أو الجنح
في الجلسة ، واذا اقتضى الحال القبض على المتهم أمر بذلك وارسله مع المحضر الى
قلم النائب العمومي أو الى اقرب نقطة من نقط البوليس ويكون المحضر مدمولا به
امام المحاكم الاهلية .

مادة ٣٩ - للمجلس الحسبي العنى اثناء ادائه وظيفته ولاعضائه في حالة
نهبهم كذا في جميع الاختصاصات التي لدائرة مدنية بمحكمة الاستئناف الاهلية .
ويعاقب عى الجرائم التي ترتكب ضدهم بالعقوبات التي يحكم بها في الجرائم التي تقع
ضد دائرة من دوائر المحاكم المذكورة .

مادة ٤٠ — تصدر قرارات المجالس الحسبية بأغلبية الآراء . ويجب بيان أسبابها .

مادة ٤١ — تحصل رسوم قضائية على المسائل والنزاعات المعروضة على المجالس الحسبية ويكون ذلك على مقتضى تعريفة يصدر بها مرسوم .

مادة ٤٢ — تقرر المجالس الحسبية ما اذا كانت معاريف الاجراءات وأتعاب المحامين أو الخبراء يلزم أن يتحملها المبتلون من الخصوم أو يتحملها مال القاصر أو المحجور عليه أو الغائب .

مادة ٤٣ — القرارات التي تصدرها المجالس الحسبية بتوقيع الحجر أو برفعه أو باستمرار الوصاية الى ما بعد سن الحادية والعشرين ، أو بسلب الوصي سلطته على أموال محجوره أو الحد منها ، تسجيل بنصها أو بمضمونها في دفتر عمومي وتبين الاحكام المتعلقة بهذا الدفتر وطريقة التسجيل فيه بقرار يصدر من وزير الحفانية .

مادة ٤٤ — يقرر وزير الحفانية طرق الاجراء امام المجالس الحسبية مع مراعاة ماهو منصوص عليه نسا خاصا في هذا القانون .

أحكام عامة ووقتيّة

مادة ٤٥ — تكون المجالس الحسبية تابعة لوزير الحفانية وهو يراقب سيرها

مادة ٤٦ — الاوصياء والقامة ووكلاء الغائبين والمشرفون المعينون قبل تاريخ العمل بهذا القانون من جهة كانت مختصة بتعيينهم يستمرون على القيام بوظائفهم ويكونون خاضعين لاحكام هذا القانون . ويجب عليهم أن يبلغوا المجلس الحسبي المختص في ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون عن صفتهم وأسماء القصر والمحجور عليهم أو الغائبين الذين يتولون شؤونهم بأن يقدموا له جميع البيانات الكافية عما لهؤلاء الاشخاص من الاموال والا عوقبوا بالعقوبات المنصوص عليها في المادة الثامنة .

مادة ٤٧ — يلغى الامر العالى الصادر فى ١٣ جمادى الثانية سنة ١٣١٤ (١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦) الخاص بإنشاء المجالس الحسبية والمعدل بالقانونين رقم ١٠ لسنة ٩١٨ ورقم ٣٨ لسنة ١٩٢٢ ماعدا المادة التاسعة عشرة منه الخاصة بالتعاون والمطالبات المتعلقة بالتركات التى وضعت الحكومة يدها عليها فانها تبقى نافذة المفعول (١).

ويلغى أيضا القانون نمرة ٥ لسنة ١٩١١ الخاص بالمجلس الحسبى العالى والقانون نمرة ٣٥ لسنة ١٩٢٣ بشأن نظام جلسات المجالس الحسبية والرقابة على الاوصياء والقامة والوكلاء عن الغائبين .

مادة ٤٨ — على وزيرى الحفانية والداخلية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويعمل به بعد أربعة شهور من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
ويكون نافذ المفعول دون كل مخالفة من احكام القوانين أو الاوامر العالية أو الاوامر الكريمة أو السامية من أى جهة صدرت أو اللوائح أو العادات المرعية صدر بسراى المنتزعة فى ٢٥ ربيع الاول سنة ١٣٤٤ (١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٥).

فرواد

وزير الداخلية	وزير الحفانية (بالنيابة)	رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)
محمد علمى عيسى	على ماهر	محمى ابراهيم

(١) نص المادة ١٩ — لا يجوز لاي سبب من الاسباب ولا لأية حجة كانت أقمة أية دعوى على الحكومة بسبب التركات التى وضعت يدها عليها بأية كيفية كانت ولم يطالب احد بها مدة ثلاث وثلاثين سنة كاملة من تاريخ الوفاة
اما اذا حصلت المطالبة بالتركية فى مدة الثلاث وثلاثين سنة المذكورة فلا يجوز فى أى حال من الاحوال ولا لأية حجة كانت معانة الحكومة الا بتسليم الاعين التى تكون حيثئذ باقية تحت يدها أو بدفع ثمنها فى حلة يعيها مع ايراد الاعيان المذكورة أو فائدة ثمنها وذلك عن مدة الخمس سنوات لاختيره .

لائحة تنفيذ قانون المجالس الحسبية

وزير الداخلية والداخلية

بعد الاطلاع على القانون الصادر في ٢٥ ربيع الاول سنة ١٣٤٤ (١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥) الخاص بترتيب المجالس الحسبية .
وبناء على السلطة المخولة لنا فيه بمقتضى المادتين ٤٤ و ٤٨ منه .

قررا ما هو آت :

الفصل الاول

في تشكيل المجالس الحسبية الابتدائية وفي انعقادها

مادة ١ — يحضر المديرون والمحافظون في شهر نوفمبر من كل سنة كشفا باسماء الاعيان الذين يرشحونهم لحضور جلسات المجالس الحسبية في المديريات والمحافظات والمراكز طبقا لنص المادتين الاولى والثانية من القانون المشار اليه .
ويراعى في تحديد عددهم لكل مجلس مقتضيات الحال كما يراعى في اختيارهم أن يكونوا من المعروفين بالنزاهة والاستقامة ومن للتعليم بقدر الامكان ويكون تحرير الكشف باعتبار كل قسم أو مركز على حدة .
وترسل الكشف الى وزارة الداخلية قبل أول ديسمبر من كل سنة .

مادة ٢ — يعين وزير الداخلية قبل ١٥ ديسمبر من كل سنة الاعيان الذين يحضرون جلسات المجالس الحسبية في المديريات والمحافظات والمراكز بناء على الكشف المتقدم ذكرها والتحريرات التي يعملها

وتعلق أسماء الاعيان المذكورين بكل جهة في اللوحة المعدة لذلك.

مادة ٣ — على رؤساء المجالس الحسبية ان يرفعوا الى وزارة الحفانية قبل ١٥ نوفمبر من كل سنة ملاحظاتهم على اعضاء الاعيان الذين تنتهى مدتهم في ٣١ ديسمبر من السنة عينها لتبلغ ماتواه منها الى وزارة الداخلية .

مادة ٤ — يكون تعيين الاعضاء الاعيان لمدة سنة ويجوز اعادة تعيينهم كما يجوز استبدالهم في بجر السنة متى اقتضت مصلحة العمل ذلك .

مادة ٥ — ينتخب رئيس المجلس من بين الاعيان المعينين الاعضاء العاملين والاحتياطيين مع مراعات التناوب في العمل ويرسل كشفا بذلك لوزارة الحفانية قبل آخر ديسمبر من كل سنة للتصديق عليه .

مادة ٦ — يعين وزير الحفانية بعد عمل التحريات التي يراها وقبل اول يناير من كل سنة اعضاء الملة الذين يحلون محل القاضى الشرعى أو العضو العالم عند النظر في المسائل الخاصة بغير المسلمين .

ويحدد عدد هؤلاء الاعضاء والدوائر التي يعينون لها على حسب الظروف والاحوال بحيث يكون من بينهم عدد مناسب من رجال القانون .

ويكون تعيين الاعضاء المذكورين لمدة سنة ويجوز تجديد تعيينهم كما يجوز استبدالهم بغيرهم في بجر السنة عند الاقتضاء .

مادة ٧ — اذا تخلف احد الاعضاء الاعيان العاملين أو عضو الملة ينتخب رئيس المجلس بدله من الاعضاء الاحتياطيين ان وجد .

واذا تكررت التغلف بدون عذر مقبول يرفع الامر لوزير الحفانية ليقرر ما يراه .

مادة ٨ — يحدد عدد جلسات المجالس الحسبية وايام انعقادها في كل سنة بقرار من وزير الحفانية وللمجالس ان تعقد جلسات غير اعتيادية اذا اقتضت الحال .

مادة ٩ — يعين وزير الحفانية لكل مجلس حسبي كتاباً أو أكثر يقوم باعمال الجلسات وبسائر الاعمال الكتابية وغيرها ويكون في عيده اوراق المجلس .

الفصل الثاني

في كيفية رفع الامر للمجالس الحسبية الابتدائية

مادة ١٠ — على رؤساء المجالس الحسبية بمجرد وصول بلاغ الوفاة المنصوص عنه في المادة الثامنة من القانون أن يتخذوا كافة الاجراءات اللازمة لحصر الاموال والمحافظة عليها ووضع الاختام عند اللزوم اذا لم تكن النيابة العمومية أو العمدة قد قام به أو كانت اجراءاتهما فيه غير مستوفاة .

وعليهم أيضا بمجرد وصول ذلك البلاغ أو طلب الجبر أو اثبات الغيبة أو سلب الولاية ان يقوموا بجمع كافة المعلومات وعمل التحقيقات التي تساعد المجلس على اصدار قراره في المواعيد المقررة قانونا بما في ذلك الحصول بقدر الامكان على شهادات ميلاد القصر أو صورها .

ويكون قيامهم بهذه الاعمال اما بانفسهم واما بواسطة معاون المجلس اوجهات الادارة ويحذر بذلك محضر .

مادة ١١ — يراعى عند اتخاذ الاجراءات التحفظية على التركات ان يترك منها تحت يد احد افراد العائلة أو أى شخص مؤتمن من النقود والحبوب ان وجدت مايكفي للصرف على الجنائز والمأتم ولنفقة العائلة ومؤونة المواشي وادارة حركة الاعمال التي يخشى عليها من فوات الوقت .

مادة ١٢ — على رؤساء المجالس الحسبية ان يحصلوا قبل انعقاد الجلسة المحددة للنظر في تعيين الوصى أو القيم أو الوكيل عن الغائب على كشف بتوقيع افراد العائلة يشمل أسماء من يرى لياقتهم للوصاية أو القيامة أو الوكالة عن الغائبين وفقا لنص المادة الثامنة عشرة من القانون .

واذا تعذر الحصول على هذا الكشف من افراد العائلة لسبب ما فعلت جهة الادارة تنديته .

مادة ١٣ — يكون اعلان الاوراق الخاصة بالمجالس الحسبية بمعرفة جهة الادارة أو قلم محضرى المحاكم الاهلية .

مادة ١٤ — على المجالس ان تسير فى الاجراءات بمجرد تقديم الطلبات اليها قانونا ولا عبرة بتنازل مقدميها أو صاحبهم .

مادة ١٥ — فى حالة طلب الحجر أو استمرار الوصاية يسمع المجلس اقوال من طلب الحجر أو استمرار الوصاية عليه واقوال من يكون واقفا على احواله من اقاربه وغيرهم .

فاذا رفض المطالبو الحجر أو استمرار الوصاية عليه الحضور فللمجلس ان يقدر ما يحمله هذا الرفض . اما اذا كان فى حالة يتعذر معها حضوره فللمجلس ان ينتقل الى محله لاختبار حالته أو يندب لذلك احد اعضائه أو احد الاطباء الخبراء .

مادة ١٦ — كل طلب قدم من غير المنصوص عنهم بالمادتين الثامنة والعاشرة من القانون فى مسائل الوصاية والحجر والقيية يحمله رئيس المجلس على النيابة العمومية لابداء رأيا فيه .

مادة ١٧ — لاجابة لتعيين وصى أو قيم أو وكيل عن غائب اذا كانت حصة عديم الاهلية الواحد لا تتجاوز خمسة وعشرين جنيها أو كان مجموع انصاء عديمي الاهلية المتعدين لا تتجاوز خمسين جنيها الا اذا دعت الضرورة لذلك ويكتفى بتسليم النصيب الى من يقوم بشؤونهم بالسند اللازم .

مادة ١٨ — اذا قدم للمجلس الحسبى طلب بسلب مالولى الشرعى من السلطة على الشمول بولايته أو بتقييد سلطته يحال هذا الطلب الى النيابة العمومية لابداء رأيا فيه .

مادة ١٩ — يجوز للمجالس قبل الفصل فى الموضوع ان تقرر بعمل تحقيقات تكميلية ولها ندب أحد أعضائها لذلك كما أن لها الاستعانة باعمال أهل الخبرة من غير ان تنقيد بأرائهم .

مادة ٢٠ — تكون جلسات المجلس الحسبى سرية لا يحضرها الا أصحاب الشأن ومن يدعو المجلس للحضور .

ويكون النطق بالقرار علنا في المواد الآتية وهي : توقيع الحجر أو رفعه أو استمرار الوصاية الى ما بعد سن الحادية والعشرين أو سلب الولي سلطته على أموال محجوره أو الحد منها .

مادة ٢١ — للخصوم ان ينيبوا عنهم امام المجالس الحسبية من يشاءون من المحامين او من ذوى قراباتهم .

مادة ٢٢ — تكون مداولات المجالس الحسبية سرية ولا يجوز افشاء اسرارها .

مادة ٢٣ — يوقع رئيس الجلسة وكتبتها على القرارات ومحاضر الجلسات .

مادة ٢٤ — يجب على كاتب المجلس أن يحظر الأوصياء والقامة والوكلاء عن الغائبين والمديرين اللوقتين بمجرد تعيينهم في حالة صدور القرار في غيبتهم .

مادة ٢٥ — لا يجوز للمجلس أن يمدل عن قرار أصدره في الموضوع الا اذا ظهرت أسباب جديدة تدعوا لذلك ولم يكن تعلق بالقرار حق الغير .

الفصل الثالث

في الأوصياء والقامة والوكلاء عن الغائبين وما لهم من الحقوق

وما عليهم من الواجبات

مادة ٢٦ — لا يجوز تعيين الأوصياء والقامة والوكلاء عن الغائبين من بين أعضاء المجلس الحسبي الا اذا كانوا من اقارب عديمي الأهلية أو كانوا ملزمين بالوصاية او القيامة طبقا لنص المادة ١٩ من القانون .

مادة ٢٧ — يجب على الوصى او القيم أو الوكيل عن الغائب الذي لم يسبق قبوله الوصاية أو القيامة أو الوكالة ان يحظر رئيس المجلس بالقبول أو الرفض في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ التعيين أو اخطاره بقرار التعيين في حالة الغياب .

مادة ٢٨ — في حالة رفض المأمورية أو عدم الاخطار يعين المجلس البديل في ظرف اثنتا عشرة أيام التالية للثلاثة الأيام المبينة في المادة السابقة

وكذلك يجب على الوصى أو القيم الملزوم بالصاية أو القيام طبقاً لنص المادة ١٩ من القانون أن يرفع للمجلس الذي عينه في ظرف الثلاثة الأيام المبينة آنفاً الأعذار التي يدعيها في عدم قبول الوظيفة ليقرر المجلس بشأنها ما يراه انما يجب عليه أن يقوم بإدارة الأموال حتى يفصل في طلبه .

مادة ٢٩ — يجب على المجالس الحسبية ان تستوثق من استقامة واقتدار الوصى أو القيم أو الوكيل عن الغائب أو اللدير المؤقت ويجوز لها أن تكلفهم في أي وقت كان عند التعيين أو بعده بتقديم ضمانه ويجوز أن تكون الضمانة شخصية أو عينية وأن تكون على حسب الأحوال بقيمة معينة أو غير معينة تشمل تعويض كافة الاضرار التي قد تنتج عن ادارة الأموال .

ولا يلزم الولي بتقديم ضمانه ولا الوصى المختار الا اذا اشترط الوصى ذلك في وصيته .

مادة ٣٠ — يجب على كل من القيم والوصى والولي ان ينشر في الجريدة الرسمية فوراً القرارات الصادرة بتوقيع الحجر أو استمرار الوصاية أو الولاية الى ما بعد السنة الحادية والعشرون .

مادة ٣١ — يجب ان تكون قائمة الجرد المنصوص عنها في لمادة العشرين من القانون مشتملة على البيانات الآتية :

- (١) تاريخ وساعة عمل الجرد .
- (٢) أسماء محررى القائمة وصفاتهم .
- (٣) اسم ولقب ومحل توطن عديم الاهلية .
- (٤) اثبات حالة الاختتام ان وجدت .
- (٥) جميع املاك عديم الاهلية الناجمة والنقولة بالتفصيل ومواقعها مع مراعاة عدم نقلها من مكانها بقدر الامكان .
- (٦) مقدار النقود والأوراق المالية والمصوعات والمجوهرات ويجوز الاستعانة بخبير لتقدير قيمة لمصوعات ومجوهرات .
- (٧) مائة من الدينون وم عليه منها بمستندات .

(٨) ما يخصه في شركة أو صناعة أو عمل آخر .

(٩) جميع للسندات وعقود التملك والدفاتر وسائر اوراقه الاخرى .

(١٠) تقدير ثمن كل عين من الاعيان والمحلات التجارية والصناعية وكل

ما يدخل ضمن مال عديم الاهلية .

(١١) اثبات استلام الاوصياء أو القامة أو الوكلاء عن الغائبين للاموال

المجرودة .

ويراعي أن تكون نسختا قائمة الجرد موقعا عليهما من جميع الحاضرين

ومتطابقتين تمام التطابق وخاليتين من كل شطب أو كشط أو تحشير وإن وجد

شيء من ذلك يشار اليه على هامش القائمة ويوقع عليه من الحاضرين .

وتسلم احدى النسختين للوصى أو القيم أو الوكيل والاخرى للمندوب لايداعها

بملف للمادة .

مادة ٣٢ — اذا حصلت معارضة أثناء الجرد أو عند تسليم الوصى أو القيم

أو الوكيل عن الغائب للاموال يرفع الامر الى المجلس ليقرر ما يراه بعد اتخاذ

الاجراءات التحفظية على المال واذا قرر المجلس وجوب مساعدة جهة الادارة فعلى

مأمورى السلطة الادارية أن يساعدوا ولو باستعمال القوة .

ويشترط في حالة استعمال القوة ان يكون نصيب عديم الاهلية المراد وضع

اليده عليه غير متنازع فيه ومن الممكن حيازته ولو على الشيوع وفي هذه الحالة يعمل

محضر يذكر فيه نص القرار والاجراءات التي تمت ويوقع عليه مندوب الادارة

والحاضرون من ذوى الشأن ويرسل المحضر للمجلس لحفظه بملف للمادة .

مادة ٣٣ — يجب على الوصى أو القيم أو الوكيل عن الغائب عند تسليم

الاموال أن يدفع الى الحراس الذين عينوا للمحافظة عليها اجورهم بالايسالات

اللازمة .

فإذا تذر صرف الاجرة اليهم تعطى لهم شهادة بمدة حراستهم للمطالبة بموجبها

مادة ٣٤ — على المجالس عند النظر في التصديق على قوائم الجرد ان تنظر

في المسائل الآتية :

(١) التحقق من ان قائمة الجرد شملت جميع اموال عديم الاهلية واستوفت كافة البيانات للدونة في اللادة الثلاثين من هذه اللائحة .
(٢) التثبت من صحة الديون الواردة في القائمة وبيان الوسائل التي تتخذ لسدادها ،

(٣) التقرير باستمرار استغلال المحلات التجارية أو الصناعية أو تصفيتها بحسب ما تراه صالحا لعديم الاهلية مع مراعاة عدم المخاطرة بامواله ،

(٤) تقدر النفقة اللازمة لعديم الاهلية بما فيها تربية القاصر مع مراعاة حالته المالية ومركزه الاجتماعي ويجوز تعديل هذا التقدير بحسب الظروف وتسلم النفقة للقائم بالعناية بشخص عديم الاهلية اذا لم يكن الوصى أو القيم أو الوكيل عن الغائب قائما بها ،

(٥) بيان طريقة استغلال الاطيان الزراعية اما بالتأجير واما بالزراعة بحسب ما يرى أصلح ،

(٦) بيان طريقة استثمار المبالغ التي قد توجد في التركة زائدة عن الحاجة .

مادة ٣٥ — يجب على الاوصياء والقائمة والوكلاء عن الغائبين متى كانت قيمة الاموال التي يديرونها لا تزيد عن عشرة آلاف جنيه أن يتخذوا لقيد حساباتهم دفترا يسمى دفتر المذكرات كالمفرد الذي يوضع لذلك يشتمون فيه بطريقة الحساب البسيط جميع العمليات متسلسلة بحسب تواريخها من بيع وشراء وتأجير وانفاق وغير ذلك .

فاذا زادت هذه الاموال على عشرة آلاف جنيه وجب عليهم أن يتخذوا اساسا لحسابهم طريقة الحساب المزدوج المعروف « بالدويا » بالكيفية التي ترسم لهم .

مادة ٣٦ — يجب ان تكون دفاتر طريقة حساب الدويا التي يستعملها الاوصياء والقائمة والوكلاء عن الغائبين في حسابهم خالية من كل فراغ أو بياض أو كتابة في الحواشي وأن تنمر كل صحيفة منها .

مادة ٣٧ — يلزم قبل بدء الكتابة في الدفتر المعروف باليومية في حساب

الموياً أن يوضع على كل ورقة أمضاء أو ختم رئيس المجلس أو الكاتب الأول إذا نذبه الرئيس لهذا الغرض ويثبت بالصحيفة الأولى منه ما يفيد حصول التوقيع على أوراقه مع ذكر أول وآخر مرة فيه ثم يوقع على هذه العبارة بامضاء أو ختم الرئيس أو الكاتب الأول ويختم المجلس .

وفي آخر كل سنة يؤشر رئيس المجلس أو الكاتب الأول المندوب للتوقيع بما يفيد انتهاء حساب السنة ويؤشر أن كذلك بما يفيد انتهاء العمل في الدفتر وتاريخ ذلك إذا انتهى عمل الوصى أو القيم أو الوكيل عن الغائب لاي سبب أو انتهى الدفتر قبل مضي السنة .

مادة ٣٨ — يقدم الاوصياء والقامة والوكلاء عن الغائبين الى المجلس الحسبي التابعين له في ديسمبر من كل سنة حسابهم مشفوعا بالمستندات المؤيدة له بالطريقة الميينة بالمواد الالائية

مادة ٣٩ — اذا كانت التركات والاموال لا تزيد عن عشرة آلاف جنيه يقدم الاوصياء والقامة والوكلاء حسابهم بمقتضى كشف يبينون فيه جميع الايرادات والمصروفات عن المدة المقدم عنها الحساب سواء أكانت الايرادات دورية أى من قبيل الريع مثل الايحارات والفلال الناتجة من الارض او استحقاق فى وقف أو معاش أو غير ذلك أم كانت متحصلة لحساب راس المال مثل النعم الخلفة عن المورث أو ائمان أعيان مبيعة وغيرها وسواء أكانت المصروفات دورية مثل الاموال الأميرية وعوائد الاملاك أو المصروفات الزراعية أو ثمن المياه أو اتعاب الوصى أو مصاريف ادارية وغير ذلك أم كانت منصرفه لحساب راس المال مثل الديون المسددة أو ائمان مشتريات أو قيمة تحسينات عقارية ثابتة وتشمل المصروفات ايضا النفقات ونحوها من المصاريف الشخصية الخاصة بعديى الاهلية .

واذا كانت التركات أو الاموال مكونة من جملة عقارات يبين إيراد كل عقار ومصروفاته على حدة ويبين فى آخر الكشف مقدار الذم المتأخرة لعديى الاهلية والديون التى عليهم بالتفصيل وذلك كله طبقا للنموذج الذى يوضع له .

مادة ٤٠ — اذا زادت التركات او الاموال على عشرة آلاف جنيه يراعى

عند تقديم الحساب عنها فصل حاب الايراد الدورى أو الريغ عن حساب رأس المال ليتسنى المحكم على ادارة التائين عن عديمى الأهلية بنسبة الريغ الى رأس المال للوقوف على حقيقة التركة

ولهذا الغرض يقدم الأوصياء والقامة والوكلاء كشفا بالأيراد والمصرف مرققا بميزانية يبين بها أصول وخصوم وصافى رأس المال بالطريقة التى تضعها وزارة الحقاتية لذلك .

مادة ٤١ — يقدم القاصر الذى يدير حركة أمواله طبقا للمادة ٣٠ من القانون حسابا للمجلس عن ادارته على حسب الطريقة التى يرسمها له .

مادة ٤٢ — لا حاجة لتقديم الحساب السنوى اذا لم تزد قيمة أموال القصر او المحجور عليه على الف جنيه الا اذا قدمت شكوى .

مادة ٤٣ — يفحص المجلس الحسبى نفسه الحساب الذى يقدم اليه وله عند الضرورة أن يستعين بخير من المقبولين أمام المجالس الحسبية .

مادة ٤٤ — يجب على المجالس عند ندب الخبراء لفحص الحساب أن تبين لهم المأمورية على وجه التفصيل .

مادة ٤٥ — يجب على الأوصياء والقامة والوكلاء ان يودعوا من تلقاء انفسهم ما يتوافر لديهم من أموال محجورهم فى خزان الحكومة او احد المصارف التى يعينها المجلس قبل آخر ديسمبر من كل سنة ويكون الايداع باسم المحجور واذا احتاجوا لشيء من المتوفر للصرف منه فى شؤون عديم الأهلية حتى يوجد له ايراد جديد فالمجلس أن يأذن لهم بحجزه قبل الايداع .

مادة ٤٦ — يجب استغلال الاموال المودعة على ذمة عديمى الأهلية بالطريقة التى يراها المجلس أصلح لهم مع مراعاة عدم المخاطرة بتلك الأموال .

مادة ٤٧ — اذا كان طلب الاذن بمباشرة احد التصرفات المنصوص عنها

فى المادة ٣١ من القانون مبينا وجود دين على عديم الأهلية مطلوب سداذه وجب على المجالس أن تتحقق من صحة هذا الدين وثبوته وان تتحقق ايضا من انه ليس للقاصر أو المحجور عليه أو الغائب ايراد يمكن سداد ذلك الدين منه والا يكون فى

التركة متقولات يمكن بيعها للسداد .

مادة ٤٨ — يراعى عند الاذن بقسمة العقار بالتراضى المنصوص عنها في الفقرة السادسة من المادة الحادية والعشرين من القانون ان يوقع جميع الشركاء البالغين المتراضين على عقد القسمة وأن لا يكون في القسمة غبن لعديم الأهلية .
مادة ٤٩ — اذا طلب الوصى أو القيم أو الوكيل عن الغائب مكافأة عن عمله يمين المجلس مقدار هذه المكافأة بمراعاة قيمة الاموال والعمل الذى استوجبه ادارتها ويكون ذلك بقدر الامكان باعتبار مبلغ معين فى المائة من صافى الايراد السنوى المتحصل ويراعى فى هذا التقدير ما يأتى :

(١) يكون التقدير فى آخر السنة عند فحص أول حساب حتى يراعى فيه ادارة الأموال والمتاعب وما نجم عنها من المنافع والارباح ويجوز تعديل التقدير بحسب الظروف كلما فحص الحساب سنويا .

(٢) لا تزيد المكافأة على كل حال عن ثمانية فى كل مائة من صافى الربح اى من جملة الايراد بعد خصم الأموال ومصاريف الزراعة ومصاريف صيانة العقارات .

ويدخل فى هذه المكافأة أجور العمال اللازمين لمعاونة الوصى أو القيم أو الوكيل عن الغائب فى مأموريته .

الفصل الرابع

انتهاء مأمورية التوليين

مادة ٥٠ — يجب على رؤساء المجالس الحسبية أن يتحرروا احوال القصر قبل بلوغهم الاحدى والعشرين سنة بمدة تكفى لمعرفة حقيقة حالهم وتعرض نتيجة التحرى على المجلس ليقرر قبل بلوغهم هذه السن بعد سماع اقوال القاصر باستمرار الوصاية أو باستأنائها .

١- مادة ٥١ - تنتهي فأمورية الوصى متى بلغ القاصر من العمر احدى وعشرين سنة ميلادية الا اذا قرر المجلس الحسبي استمرار الوصاية الى ما بعد هذه السن وعند علم وجود اوراق ذات صبغة رسمية أو شهادة الميلاد تقدر السن بقدر الامكان بناء على اقوال اقارب القاصر وعائلته أو معارفه وجيرانه .

ويجوز ان يكون تقدير السن بواسطة خبير اذا اقتضت الحال .

مادة ٥٢ - اذا بلغ القاصر احدى وعشرين سنة وطلب من المجلس الحسبي اثبات رشده فعلى المجلس أن ينظر فى طلبه ومتى تحقق أنه بلغ هذه السن رشيدا أثبت رشده وتاريخ بلوغه الرشد .

مادة ٥٣ - يسلم الاوصياء والقامة والوكلاء عن الفائنين والمديرون المؤقتون الاموال لمن يعينون للادارة بدلهم أو للمستحقين فى ظرف مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ انتهاء مأموريتهم ويكون تسليم الاموال على موجب قائمة الجرد المحررة وقت استلامهم اياها مع مراعاة ما زاد وما نقص وما تغير فيها أثناء ادارتهم لها فاذا توقف احد منهم عن التسليم يرفع الامر الى المجلس ليقرر ما يراه واذا قرر وجوب مساعدة جهة الادارة فعلى مأمورى السلطة الادارية أن يساعدوا ولو باستعمال القوة ويحضر محضر يذكر به نص قرار المجلس الحسبي بطلب المساعدة من جهة الادارة وتبين فيه الاجراءات التى تمت بالفعل ويوقع عليه مندوب الادارة والحاضرون من ذوى الشأن (مع مراعاة نص الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من هذه اللائحة) .

مادة ٥٤ - يقدم الاوصياء والقامة والوكلاء عن الفائنين والمديرون المؤقتون حساباتهم النهائية الى المستحقين أو الى التولين الذين يعينون للادارة بدلهم فى احدى جلسات المجلس الحسبي ويجوز للمجلس ابداء ما يراه من الملاحظات فى صالح المستحقين أو ورثتهم وتعتبر الحسابات السنوية أساسا للحساب النهائى .

مادة ٥٥ - على الاوصياء والقامة والوكلاء عن الفائنين والمديرين المؤقتين عند تسليم الاموال ان يسلموا نسخة قائمة الجرد التى بأيديهم موضحا بها التغييرات التى

طرائق وتذكر هذه التغييرات أيضا في نسخة قاعة الجرد الثانية المحفوظة بالمجلس
الحسبي.

العصل الخامس

في الاطلاع على الاوراق والدفاتر وفي تسليم الصور والشهادات والمستندات

مادة ٥٦ — لنوى الشأن أو وكلائهم وللخبير أن يطلعوا على اوراق القضايا
مادامت منظورة بالمجلس وليس لغيرهم الاطلاع على الاوراق المذكورة الا باذن
من وزارة الحفانية .

مادة ٥٧ — ليس لأحد الافراد أن يطلع على دفاتر المجالس الحسبية ولا
على أوراقها الادارية .

مادة ٥٨ — تسلم المستندات لتقديمها مالم يحصل طعن فيها أو حجز عليها وفي
هذه الحالة يرفع الأمر لوزارة الحفانية .

وتسلم الخبراء المستندات اللازمة لهم في تأدية مأموريتهم بمقتضى حافظة يوقع
عليها بمحتم المجلس ومن الخبير وكاتب الجلسة الا اذا رأى رئيس المجلس من أهمية
المستند ما يدعو لعدم نقله من ملف المادة .

مادة ٥٩ — صور القرارات الصادرة من المجالس الحسبية بتعيين الأوصياء
والقائمة والوكلاء عن الغائبين وبعزلهم أو انتهاء مأموريتهم وباستمرار الوصاية أو
رفضها وتوقيع الحجر أو رفعه وبإثبات الغيبة وبسلب الولاية أو الحد منها
والشهادات الخاصة بهذه القرارات تسلم لكل من يطلبها من دوى الشأن .

وتسلم شهادات بمنطوق هذه القرارات لكل من يطلبها من غير دوى
الشأن مالم تأذن وزارة الحفانية بتسليمه صورة القرار نفسه .

مادة ٦٠ — لا تسلم صور قرارات التعامل ولا قرارات اعتماد الحساب التي

تصدر من المجالس الحسبية الابتدائية. ولا الشهادات الخاصة بها الا بعد الاذن بذلك من وزارة الحفانية .

مادة ٦١ — تسلم صور قوائم الجرد لمن يطلبها من الاوصياء والقائمة والوكلاء عن الغائبين والورثة ولا تسلم لغيرهم الا باذن من وزارة الحفانية .

مادة ٦٢ — لا تسلم صور محاضر الجلسات ومحاضر التحقيق ولا الشهادات الخاصة بها الا باذن من وزارة الحفانية ،

ولا تسلم صور العرائض ولا الشهادات الخاصة بها الا لتقديمها مالم تأذن وزارة الحفانية بتسليمها لغيرهم .

مادة ٦٣ — لا يجوز تسليم الصور والشهادات الا بعد تحصيل الرسم المستحق عليها .

الفصل السادس

المجلس الحسبي العالي

مادة ٦٤ — تكون طرق اعلان الخصوم والمرافعات أمام المجلس الحسبي العالي على حسب المدون بهذه اللائحة خاصا بالمجالس الحسبية الابتدائية مع مراعاة ما هو منصوص عليه نفا خاصا في القانون .

مادة ٦٥ — يحدد رئيس المجلس الحسبي العالي في كل سنة جلساته ويصدق على ذلك وزير الحفانية .

والمجلس أن يعقد جلسات غير اعتيادية اذا قضت الحال .

مادة ٦٦ — يصدر المجلس الحسبي العالي قراراته بعد سماع اقوال النيابة العمومية .

مادة ٦٧ — يتبع في الاطلاع على أوراق القضاء بالمجلس الحسبي العالي ودفاتره وفي تسليم النصوص والشهادات والمستندات ما هو مدون بهذه اللائحة .

الفصل السابع

أحكام عامة ووقفية

مادة ٦٨ — يتبع في نظام الاعمال الكتاتية في للمجالس الحسبية الابتدائية والمجالس الحسبية العالى وفي دفتارها ما تضعه وزارة الحفانية من التعليمات الخاصة بذلك .

١. مادة ٦٩ — لا يجوز ارسال ملفات قضايا المجالس الحسبية لاية محكمة أو جهة كانت الا اذا أذنت بذلك وزارة الحفانية .

٢. مادة ٧٠ — لا يجوز لاعضاء المجالس الحسبية أن يتعاملوا مع التتولين بأى وجه كان .

مادة ٧١ — تنتهى مدة تعيين أعضاء الاعيان والملة واعضاء المجلس الحسبي العالى الذى يحصل أول مرة تنفيذا للقانون فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٦

مادة ٧٢ — يجب على مجالس الطوائف الدينية ان ترسل بمجرد العمل بالقانون الى المجالس الحسبية المختصة جميع الاوراق المتعلقة بالوصاية على القصر والحمل المستكن وبالقائمة على المحجور عليهم وبالوكالة عن الغائبين مرفقة بكشف مبين فيه أسماء القصر والمحجور عليهم والغائبين والوصياء والقائمة والوكلاء عن الغائبين ومحال افاتهم والمجلس الملى الذى كانت المادة منظورة امامه .

مادة ٧٣ — على المجالس الحسبية ان تقيد القضايا المبينة بالمادة السابقة فى دفتارها على حسب تاريخ ورودها وتسير فيها طبقا للقانون .

مادة ٧٤ — يرجع الى وزارة الحفانية فى تفسير ما يقتضى الايضاح فى نصوص هذه اللائحة .

مادة ٧٥ — تلغى اللائحة الصادرة فى ٢٦ يناير سنة ١٨٩٧ وكذا ما يخالف هذه اللائحة من القرارات والمنشورات والتعليمات .

نحريرا فى ٨ جمادى الاولى سنة ١٣٤٤ (٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٥)

وزير الحفانية
احمد زوافقار

وزير الداخلية
محمد علمى عيسى

صفحه

- ۳ مرسوم قانون رقم ۷۸ لسنة ۱۹۳۱ مشتمل على لائحة ترتيب المحاكم
الشرعية والاجراءات المتعلقة بها
الكتاب الاول
۴ في ترتيب المحاكم الشرعية وتشكيلها
۴ الباب الاول - في ترتيب المحاكم الشرعية
۵ « الثاني - في تشكيل المحاكم الشرعية
۵ « الثالث - في تحديد دوائر اختصاص المحاكم الشرعية
الكتاب الثاني
۸ الباب الاول - في اختصاص المحاكم الجزئية
۸ « الثاني - في اختصاص المحاكم الابتدائية الشرعية
۹ « الثالث - في اختصاص المحكمة العليا
۹ « الرابع - في الاستئناف
الكتاب الثالث
۹ في انتخاب القضاة الشرعيين وتعيينهم ونديهم وتأديبهم
۱۰ الباب الاول - في انتخاب القضاة الشرعيين وتعيينهم
۱۰ « الثاني - في نذب القضاة الشرعيين
۱۰ « الثالث - احكام عمومية
۱۱ « الرابع - في اختصاص المحاكم بالنسبة لحل الافامة ومحل العقار
الكتاب الرابع
۱۳ في الاعلانات وقيد الدعاوى وتقديم المستندات والمرافعات والادلة والاحكام
وطرق الطعن فيها
الباب الاول - في الاعلانات وقيد الدعاوى وتقديم المستندات
الفصل الاول - في الاعلانات على وجه العموم
۱۶ « الثاني - في اعلانات براءة

١٨	الفصل الثالث - في قيد الدعاوى
١٩	» الرابع - في ايداع المستندات والاطلاع عليها
٢٠	الباب الثاني - في المرافعات
٢٠	الفصل الاول - في الجلسات
٢١	» الثاني - في حضور الخصوم أو وكلائهم
٢٧	» الثالث - في سماع الدعوى
٢٥	» الرابع - في دفع الدعوى قبل الجواب عنها
٢٦	» الخامس - في الجواب عن الدعوى
٢٧	» السادس - في دخول خصم ثالث في الدعوى
٢٨	» السابع - في استجواب الخصوم
٢٩	الباب الثالث في الادلة
٢٩	الفصل الاول - الاول في الاقرار
٣٠	» الثاني - في الادلة الخطية
٣١	» الثالث - في الطعن في الخطوط والاوراق
٣٢	تفريع الاول - في انكار الختم أو الامضاء
٣٤	» الثاني - في دعوى التروير
٣٦	الفصل الرابع - في الشهادة
٣٨	» الخامس - في العجز عن الاثبات
٣٩	» السادس - في اليمين والنكول
٤٠	» السابع - في انتقال المحكمة لحل النزاع
٤١	» الثامن - في اهل الخبرة
٤٥	» التاسع - في انتطاع المرافعة وفي التنازل عن الدعوى
٤٦	» العاشر - في رد التقاضي عن الحكم
٤٩	لباب الرابع - في الاحكام

٤٩	الفصل الاول - في قواعد عمومية
٥١	» الثاني - الاحكام الغيابية
٥١	» الثالث - في الاحكام الحضورية والمعتبرة كذلك
٥٢	الباب الخامس - في طرق الطعن في الاحكام
٥٢	الفصل الاول - في المعارضة في الاحكام الغيابية
٥٣	» الثاني - في الاستئناف
٥٨	» الثالث - في التماس اعادة النظر
٦٠	» الرابع - في طلب تفسير الحكم أو تصحيحه
٦٠	» الخامس - في الطعن في الاحكام ممن تتعدى اليه
	الكتاب الخامس
٦١	في تنفيذ الاحكام
	لباب الاول - قواعد عمومية
٦٢	» الثاني - في الاشكال في التنفيذ
٦٣	» الثالث - في التنفيذ المؤقت
	الكتاب السادس
٦٣	في تحقيق الوفاة والوراثة وفي الاتهامات والتسجيل
٦٣	الباب الاول - تحقيق الوفاة والوراثة
٦٥	» الثاني - في الاشهادات والتسجيل
٦٧	حكم عمومية
٦٨	المذكرة الاصلية - لائحة
٨٦	دون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ خص بالحكم منفعة وامس مسائل لاحول شخصية
٨٩	مرسوم رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ خص ببعض حكم لاجور شخصية
٩٣	مذكرة مع حية مجلس الوزراء عن تدون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٩
١٠٥	دون مجلس حية
١٢٢	في تنفيذ مجلس حية

